



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر - باتنة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الإستعمارية وبعد الإستقلال

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص: السياسات العامة والحكومات المقارنة

إشراف الأستاذ:
د عمر بغزوز

إعداد الطالبة:
حدة بولافة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د عمر صدوق	أستاذ محاضر	جامعة تيزي وزو	رئيسا
أ.د عمر بغزوز	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيزي وزو	مشرفا ومقررا
أ.د صالح زياني	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	عضوا مناقشا
د عبد النور ناجي		جامعة عنابة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

1432.1431هـ

2010. 2011م

إهداء

لك ربى أسجد سجود الشكر داعية إياك أن تنفع بهذا العمل
كل من قرأه وتجعله صدقة جارية في مماتي
إلى من عقدوا العزم أن تحيا الجزائر ... شهداء بلادي الأحياء منهم
والأموات ... أهدي هذا العمل
إلى الجريحة ... المعذبة ... الصامدة ... فلسطين أهدي جهدي هذا
إلى روح الملاك الطاهر ... أخي سليم عسى ربى يجمعني به
إلى والدي عرفانا بالجميل ... خاصة أمي ... أمي ... أمي
إلى حدة / وهيبة بولافة على صمودها

شكر وإمتنان

إني شاكرة ومقرة بالجميل لكل هؤلاء:

... كل التقدير وخالص المودة للأستاذ الدكتور عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة -

"حسين قادي" على تعاونه وتسهيلاته الإدارية.

... لأستاذاي القدير "صالح زياني" الذي ألهمني محاضراته في بداية مشواري العلمي الجّد بلا حدود

والذي كان تأثيره واضحا" عليّ بأفكاره ... لك كل الشكر

... كل التقدير والشكر للأستاذ الدكتور "حسن زعدار" على دقة الإستشارات العلمية التي قدمها لي

... لمن خطي لي طريق بداية البحث العلمي الجاد وقدم لي جلّ الإستشارات اللازمة فكان بمثابة أب هذا

المشروع في بدايته ... الأستاذ "يوسف جحيش"

... الأمين العام لأكاديمية المجتمع المدني "أ.د/ أحمد شنة" على تفرغه التام لي رغم إرتباطاته رفقة خلية

الإعلام الآلي بمقر الأكاديمية وإمدادي بكل المصادر ورقية، أشرطة، أقراص إلكترونية ... لك كل الشكر

على مهنتك العالية وتواضع الكبار

... لكل موظفي المدرسة العليا للإدارة خاصة "عمي محمد" لإخلاصه وجهده في مراساتي لأغلب المراجع

... للأمين الولائي لحزب جبهة التحرير الوطني لإسهامه الجاد في إمدادي بالرصيد المعلوماتي اللازم من

وثائق، منشورات ... لك كل التقدير

... للأمين الولائي لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية لتزويدي بمعلومات شفوية، ورقية، إلكترونية

متعددة

... لمسؤول مصلحة التنظيم والرقابة لولاية باتنة على تعاونه إلى جانب مصلحة الجمعيات لتزويدي بكل

الوثائق والمصادر اللازمة

لربيعة، منى، رندا ... وكل موظفي المكتبة المركزية بجامعة باتنة على تعاوانهم اللامتناهي لجمع المادة العلمية

... لموظفي مكتبة جامعة مسيلة، بسكرة، الجزائر (جامعة بن عكنون) لتسهيلاتهم في جمع المصادر العلمية

لهذه المذكرة

شكر وتقدير لكل من عرقل علينا أداء فريضة طلب العلم لأنهم علمونا فضيلة الصبر،

وشرف السقوط ضحية للظلم.

لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل ... جزاكم الله كل خير

المقدمة

في الجزائر كما في بقية البلاد وأحاء العالم الأخرى، لقي مصطلح المجتمع المدني إمكانية للتوظيف في سياق مناقشة الخيارات الديمقراطية التي تطرحها أزمة النظام السياسي الأحادي، فالمجتمع المدني كمفهوم أو مؤسسات يعكس مقولة تاريخية لظاهرة لها وجود حقيقي متغير في الزمان، وجود يمكن تلمس قسامته العامة، وبهذه الصفة يكسب المفهوم الملامح التاريخية كما يتميز بالخصوصية في حقبتنا الراهنة، ومن ثم يمكن أن يلبس المفهوم وظائف إيديولوجية ويستمر لأجلها أي يكتسي وظيفة تتخطى مضمونه الحقيقي وفي ضوء ذلك فالحديث عن المجتمع المدني الجزائري يعني نقل مناقشة المجتمع المدني التي تطورت بعد سلسلة من التمهصلات والتمايزات إلى سياق تاريخي مختلف من ناحية ومن ناحية أخرى عدم الخلط بين المفهوم وتجسده أي التوظيف الغائي للمفهوم، إذ تتخذ الكثير من الدراسات طابعا سياسيا يتكئ على فهم تاريخي أو نظري يضع مفهوم المجتمع المدني في تضاد مع الدولة، تعبيرا عن هيمنة الأخيرة ورغبة في الإنفكاك من أسر هذه الهيمنة، ولهذا لن يكون من الممكن استخدام المفهوم بصورة عملية والاستفادة منه في التحليل النظري للمجتمع الجزائري من دون تحريره من اختلاطات ثلاثة⁽¹⁾:

الاختلاط الأول وهو الذي يجعل المجتمع المدني رصيد قيم الحرية والتحرر ويضعه موضع النقيض من السلطة وما تنطويان عليه بداهة من القيم الاستبدادية، عدا أنه من الخطأ الكبير الاعتقاد أن الحرية بمعناها السياسي المعاصر هي ثمرة تطور المجتمع المدني وليست الدولة، ليس لهذا الاستخدام أية علاقة بالمعنى الأول غير الأصل الذي ارتبط به، فهو لم يتحول في فلسفة السياسة المدنية إلى مفهوم علمي إلا أنه قام على تعيين مجال متميز للممارسة الإجتماعية وتحديد نوع من النشاط مختلف عن السياسة فأصبح مفهوما إجرائيا مفيدا، أما الاختلاط الثاني، فنابع من مطابقة مفهوم المجتمع المدني مع مفهوم الشأن الخاص المتعلق بالفرد وحياته مقابل الشأن العام والدولة التي تهتم بالأمر الوطنية وفي هذا المنظور يصبح التحرر والتقدم في اتجاه الديمقراطية رهين العودة إلى الفردية وسيطرة المصلحة الشخصية، أما الاختلاط الثالث فنابع من محاولة جديدة لوضع مفهوم المجتمع المدني في مقابل مفهوم المجتمع التقليدي ومصدر هذه المحاولة توظيف هذا المفهوم توظيفا سياسيا في وجه التيارات التي ينظر إليها على أنها تقليدية وفي هذه الحالة يكون المجتمع المدني مطابقا

(1) برهان غليون، "بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية" (ورقة بحث قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، بيروت، لبنان، سبتمبر 1992)، ص. 734.

للتنظيمات والبنى الحديثة من حزبية ونقابية وتنظيمات نسوية ويستخدم في هذا السياق كآلة حرب ضد بني المجتمع القديمة الدينية والقبلية على ضوء ما نقول إن مفهوم المجتمع المدني لا يخلو من ميل إيديولوجي وغايات عملية سياسية "توظيف سياسي" وأنه لم يشكل في تطوره الحديث والمعاصر كلا واحدا ومنسجما حتى بالمعنى الليبرالي فإنه كان ساحة تنازع بين الأهواء والمصالح والمهم في الأمر ليست تكويناته سواء كانت تقليدية أو حديثة فقط إنما هو بالدرجة الأولى قِيم سلوكية تنطوي على قبول الاختلاف وحق الآخرين في تكوين منظمات أو مؤسسات تحقق مصالحهم المادية والمعنوية وتحميها وتدافع عنها، والالتزام في إدارة الخلاف بالوسائل السلمية المتحضرة أي ينبغي أن تسود قِيم المجتمع المدني وهي قِيم الإحترام والتسامح والتكافل والتنافس الشريف .

بعد هذه الإطلالة العامة المتطرفة لمضامين المفهوم وإشكالاته الفكرية والواقعية تُحاول هذه الدراسة الإحاطة التاريخية بالمجتمع المدني كإتجاه لدراسة النظام السياسي الجزائري والبيئة الإجتماعية للمجتمع الجزائري باقتباس أدبيات النظرية الليبرالية في الفكر السياسي* - لإحتوائها أبعاد إنسانية- ومقاربتها للأطر الممارسية والفكرية في التأسيس التاريخي للمفهوم في التاريخ الجزائري لرصد التجربة التاريخية للمجتمع المدني في سياق امتدادها التطوري حتى الوقت الراهن.

أهمية الموضوع:

- تنبع أهمية الدراسة كونها تسعى لطرح موضوع لم يحظ بدراسة شاملة للواقع الجزائري مما يتطلب تأطيره نظريا، وتوضيحه وتحليله أكاديميا وتجسيده واستنباطه عمليا، فضلا عن ذلك فأهمية الدراسة تتضح في كشف المضمون العلمي والعملية لمفهوم المجتمع المدني الجزائري وإبراز الفائدة الفعلية التي يمكن أن تنجم من العودة للتاريخ في تحليل التحول الاجتماعي والسياسي والمدني في المجتمع الجزائري المعاصر.
- نظرة فكرية للمجتمع المدني الجزائري تسهم بنسب علمية ما في تأسيس واقع متطور واستشراف مستقبل مجتمع مدني أرقى وإن كانت أدبيات المفهوم في الفكر العربي أو الغربي تتلاقى بنسق نظري فالفكر المدني الجزائري له خصوصية ينفرد بها عن باقي الأطر الفكرية وُجب أفراد دراسة لهذا المجتمع المدني والخروج من العمومية -المجتمع المدني في الفكر الغربي، في الفكر العربي- لتفحص ماضي التنظيمات المدنية الجزائرية،

* يوجد نظريات عدة في الفكر الغربي شكلت أحد مصادر مفهوم المجتمع المدني كما ندرکه اليوم (الماركسية-الهيغلية - الغرامشية- الدراسة العينية لـ: ألكسيس دي توكفيل).

حاضرها الذي لا يزال قيد التطور أو التراجع - هذا ما ستكشف عنه فصول الدراسة - ومستقبل رؤيته تتحدد بحقبة زمنية متجدرة في التاريخ الجزائري.

- باعتبار وجود رصيد معرفي وعملي سابق في محطة دراسية آنفة لأحد أهم مداخل دراسة النظام السياسي الجزائري - السياسة العامة - تعرضنا لتسيير عدة سياسات قطاعية في الجزائر يضعنا دوما أمام ضعف السياسة العامة وتعرضها للكثير من التغيير والتبديل والتعطيل لتلقي أسباب هذه الدراسة على مكانة تنظيمات المجتمع المدني في صنع السياسة العامة لتفسير إشكالية إستقلالية المجتمع المدني الجزائري وتعثر السياسة العامة.

أسباب اختيار الموضوع:

تتجاذب الباحث دوافع موضوعية وأخرى ذاتية بحكم الطبيعة النفسية للإنسانية لإختيار موضوع ما دون غيره للبحث فكانت دوافع إقتناء موضوع الدراسة كالآتي:

1. دوافع موضوعية:

- تأكيد على أهمية المجتمع المدني في تثبيت الديمقراطية "لا تراجعها" إذا وظّف المفهوم بمحاذاة عملية صنع السياسة العامة وإشراكه في مراحلها المتتالية لإنجاح أجندة السياسة العامة للدولة وتقريب التنظيمات المدنية من المواطن.

- محاولة لبلورة شهادة ميلاد المجتمع المدني في الجزائر وتجنب الخلط بين مفهوم الأصالة بالرجعية إذ أن ماضي التنظيمات المدنية الجزائرية فيها الكثير من الحقائق والممارسات التي تصلح للاعتبار وفضائله جديرة بأن تتحول إلى دافع إلى التقدم فهي محاولة لتقوية ما تبقى من الذاكرة التاريخية للبلاد.

2. دوافع ذاتية:

- رغبة شخصية في تقديم معطى علمي تاريخي بمنظور سياسي واقعي لأبناء جيلي تحديدا وهي إشارة لإعادة قراءة تاريخ العظيمة - الجزائر - مع التركيز على الأعمال البطولية والمقاومة الباسلة التي خاضها المجتمع المدني الجزائري للمشاركة في انتزاع الاستقلال وعدم حصر نضاله في رقعة ضيقة تتصل مباشرة بمعاونة شعبنا ولم نوسع دائرة البحث لتقييم مغزى الأحداث والمقاصد.

تقديم دراسة عن المجتمع المدني في الجزائر تنبع من احتياجات الواقع الجزائري وتراعي الإطار الثقافي التاريخي، السياسي والاجتماعي الجزائري وذلك بغية دعم المكتبة الجزائرية خاصة وتبريرا للمجهودات الجبارة لأساندي.

الإشكالية:

تنطلق الدراسة من التسليم بوجود المجتمع المدني في الجزائر وتوفر عناصره، إلا أنها تؤكد بما لا يقبل الجدل أن هذا المجتمع بحاجة إلى الإرتقاء إلى مستوى المشاركة في مراحل الإعداد للسياسات العامة. لتلخص إشكالية الدراسة كالآتي:

إلى أي حد تطور المجتمع المدني الجزائري وزادت فاعلية تنظيماته المختلفة منذ المرحلة الاستعمارية إلى يومنا هذا؟

وتمت صياغة إشكالية الموضوع من التساؤلات الجزئية الآتية:

ما هو السياق التاريخي لتكوين المجتمع المدني الجزائري؟ وما هي العوامل التي أثرت في تطوره؟ وما هي المتغيرات التي أدت إلى أن يفقد هذا المجتمع فاعليته واستقلالته؟ وما هي جذور العلاقة الانفصالية بين الدولة والمجتمع المدني في الذاكرة التاريخية الجزائرية؟

ما هي أسباب تقهقر المجتمع المدني غداة الاستقلال -الأحادية الحزبية-؟

هل التعددية السياسية أدت إلى بناء مشروع مدني جزائري مستقل عن إملاءات السلطة؟

ما هي مبادرات الفعل المدني المشارك في السياسات العامة؟ وما هي إجراءات إعادة التنظيمات المدنية بتوجه تشاركي؟

الفرضيات:

موضوع دراستي هو السعي إلى إدراك طبيعة المسار التطوري للمجتمع المدني الجزائري بالتطرق لطبيعة العلاقة الكامنة بين كيان الدولة والمؤسسات المدنية في إطار المعرفة الممارسية لتأثير جزئيات تلك العلاقة على أنشطة وحركية تنظيمات المجتمع المدني لذا ففرضيات الدراسة لا أستشف غاية فكرية في التعرض لفروعها إجمالاً بل ارتأيت رصد أهمها من الوجهة التاريخية والسياسية والواقعية الأطر النظرية لا جدوى منها دون تجريب الفرضيات البحثية على الواقع فكانت كالتالي:

- أنتجت المرحلة الاحتلالية فاعليات مجتمع ومؤسسات مدنية حفظت للأمة كيانها جسدت في تاريخ الجزائر نموذجاً لواقع مؤسسات مجتمع مدني في ما قبل التحرير.

- تبقى مراقبة الانفصال بين الدولة والمجتمع المدني الذي يبينه التطور التاريخي المشكلة كامنة في عقل السلطة التي تأبى التداول كمبدأ من مبادئ الديمقراطية وفي عقل المجتمع المدني على اختلاف اتجاهاته ورغبته الجارحة في الاستيلاء على السلطة ما أنتج مجتمع مدني هش وسلطة مختزقة.
- رغم الاعتراف بمبدأ التعددية السياسية إلا أن السلطة لا تزال متمسكة بعقلية الحكم المطلق لذا فإستشراف مستقبل المجتمع المدني لا يتأتى إلاّ بفهم دروس الماضي واستيعابها فالمجتمع المدني الديمقراطي يهيم له فكرا" ديمقراطيا" تقديميا" واقعيا" في الأساس.
- إن جذور المجتمع المدني بما هو حالة استقلال أو توازن مع الدولة موجود بكثافة في العمق التاريخي الجزائري هذا العمق تمثله مؤسسات متعددة أما سبب الإنقطاع الحاصل في وعي المواطن بمدنيته هو نموذج السلطة المسيطرة.
- لا يمكن لمجتمع مدني جزائري ذي مضمون فعلي أن يستمد قوته إلا من دولة قوية و درجة الخطورة المحتملة لمجتمع أقوى من دولته لا يقل عن خطورة دولة أقوى من مجتمعيها.
- الأزمة الأمنية بمخلفاتها المتعددة كانت لها انعكاسات على توقف نمو المجتمع المدني الجزائري لغياب أطر قانونية متصلة بممارسة مستقلة الأداء لتنظيمات المجتمع المدني.

صعوبات الدراسة:

- طريق البحث العلمي تكتنفه صعوبات حمة والتي واجهتني في مسيرتي البحثية لتقدم هذا المعطى العلمي كان أبرزها كالأتي:
- غياب مرجعية علمية أكاديمية تطرقت للتجربة المدنية الجزائرية ومساها التطوري وجاءت معظم الدراسات منفصلة تتطرق لمرحلة معينة من تطور المجتمع المدني ولتنظيم معين ما صعب من مهمتي في رسم معالم المجتمع المدني الجزائري والفضاءات المحسدة للمفهوم في التاريخ الجزائري فوجدت نفسي أمام تشعب مفردات الدراسة واطر نظرية بين ماضي وحاضر يتفحص مشكلات قائمة واستشراف مستقبل في طريق الوصول إلى نظرة علمية وعملية شاملة للمجتمع المدني الجزائري ومشكلاته ومستقبله.
 - إن الإقبال على دراسة التجربة الجزائرية فيه الكثير من الحدود المنهجية والنظرية وحتى المعرفية باعتبار الباحث يجد نفسه أمام مجال بحثي مفتوح على جميع الجبهات الشيء الذي يصعب مهام الإمساك المعرفي الدقيق بفترة الدراسة الممتدة زمنيا يشكل رهيب فاجتهدت لتكثيف جهدي الفكري للوقوف على جميع مسارات المجتمع المدني الجزائري كما أن المفهوم متزامن مع تطورات آنية تقتضي بحث طريق تطورها

التاريخي فالتطور التاريخي للأفكار يحتاج إلى عملية حفريات -سببت لي صداعا" فكريا"- فهو تاريخ المعرفة الذي يحلل ويُراكم في آن معا.

هيكلية الدراسة:

اجتهدت في الملاءمة بين عمل العرض التاريخي اللازم وبين الطرح النظري التركيبي للمجتمع المدني وفقا لما أنتجه بحث في دراسات سابقة متجزئة في محاولة لرسم خطوط لفكر مدني جزائري خاص فكان ط الدراسة الذي اعتمدهته للإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الجزأة لها متكون من ستة فصول.

الفصل الأول: يهدف إلى الإضاءة التاريخية عن ظروف تشكل المجتمع المدني الجزائري تحت الإحتلال وبعد

الإستقلال ويسعى إلى إستحضار كتابات مؤرخين جزائريين للكشف عن سياق ميلاد التّنظيمات المجسدة ل معانسي المدنية النضالية التي أنتجت إلى جانب إتجاهات عدة الجزائر المستقلة وهو ما عبر عنه المبحث الأول طالبه الثلاثة الذي اضطررت لكتابة محتواه التاريخي إلى الاستعانة بدراسات تاريخية لمؤرخين وباحثين متعددة الآراء والتوجهات لغرض الوقوف عن الخلفيات المهمة، المحورية لتشكيل المجتمع المدني الجزائري، أما المبحث الثاني فيتناول التحول التاريخي للجزائر نحو التعددية السياسية التي تم بموجبها التمهيد للمجتمع المدني الجزائري فهو قسم يتحدث عن تلازم الفكر الديمقراطي مع التنظيم للمجتمع المدني في الجزائر المستقلة.

الفصل الثاني: يُعتبر بمثابة الإعلان عن تواجد المفهوم ومؤسساته في الفكر الحضاري للجزائر المستعمرة ما

يُوحى بإمكانية التأسيس لنظرية المجتمع المدني الجزائري وما حاولت أن أنبه إليه هو وجود مؤسسات تقليدية بمضامين حقيقية لمفهوم المدنية وجعلت الباحثين المتضمنين لثلاثة مطالب تفصل بنسق تحليلي تاريخي عميق هياكل وأدوات النضال المدني لأبرز المؤسسات التقليدية المشكلة للمجتمع المدني الجزائري وهي عودة تاريخية لإستكمال الرؤية للحاضر والمستقبل وإن كانت تلك الحقبة التاريخية مرّ عليها زمن إلا أنّها سجل حضاري ومُرشد لسبل تفعيل وتعزيز المجتمع المدني في الوقت الراهن.

الفصل الثالث: يتناول قطبا" من أقطاب المجتمع المدني الجزائري المتمثل في أحزاب الحركة الوطنية وكذا

التنظيمات المدنية بمسميات المفهوم المعاصرة (الجمعيات، وسائل الإعلام ...) المصاحبة لإندلاع الثورة التحريرية وهو تطور ملحوظ في البنية المعرفية لحقل المجتمع المدني في المفاهيم والأطر النظرية والتحليلية والأدوات البحثية وإسهام المؤسسات المدنية الجزائرية تحت الإحتلال من أحزاب، جمعيات، وسائل إعلام...

في كتابة التاريخ النضالي للمفهوم لتكون مباحث ومطالب هذا الفصل مُعبرة عن تواجد المؤسسات المدنية بأدييات الحاضر في الفكر التاريخي الجزائري والقارئ للمضامين الفرعية لهذا الفصل يحدد الطبيعة المُقاومية لتلك المؤسسات ودورها في إفشال تنفيذ قرارات السياسة العامة الفرنسية.

الفصل الرابع: يتعلق باستكمال المسار التطوري للمجتمع المدني في الجزائر المستقلة لتتداخل مسببات معقدة ومتشابكة بين إرث استعماري رهيب أفقد الدولة الجزائرية أساسيات قيامها ودولة وطنية ملغية للمجتمع المدني؟ ما يضع الباحث أمام إشكالات فكرية وممارسية: هل نتجه إلى إصلاح الدولة؟ هل من ضرورة لتواجد التنظيمات المدنية بعد الاستقلال في عقل الدولة الجزائرية؟ ليرتكز جهدي البحثي في هذا الفصل على وصف مؤسسات المجتمع المدني وتناول مشكلات العلاقة بين المجتمع المدني والدولة لتثبت مباحث، مطالب هذا الفصل بأنه لا يوجد إنقطاع في المسار التاريخي فالحاضر نتاج الماضي.

الفصل الخامس: اتجهت في هذا الفصل لدراسة مادة المجتمع المدني وقوامه الأحزاب، الحركة الجمعوية، وسائل الإعلام على ضوء عملية الانتقال إلى التعددية السياسية فخصصت المبحث الأول لرصد الإطار القانوني المنظم للمؤسسات المدنية المذكورة والمبحث الثاني لمتابعة حركية تلك المؤسسات والتساؤل عن مدى إيجابية أو سلبية دورها في الفعل الاجتماعي والسياسي مع التسليم بكنافتها ومحصلة المطلب الثالث هي دراسة طبيعة الدولة الجزائرية المُختلقة للقوى الاجتماعية فرغم اعترافها المبدئي بشرعية التعددية السياسية وبالمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان إلا أنها لا تزال متمسكة بعقلية الحكم المطلق وفي قراءة أعمق لمسببات الاتجاه الدوليّ للمجتمع المدني لا بد من قراءة تحليلية لشتى الفصول السابقة مع العلم أن للحالة الجزائرية استثناءاتها الخاصة وهذا ما تحدثت عنه في المطلب ذاته .

الفصل السادس: هو عرض لل صعوبات والعوائق وإجراءات تفعيل المجتمع المدني الجزائري وعنوان الفصل يدل دلالة قاطعة على مضامين المباحث والمطالب، فالمبحث الأول بأقسامه الثلاثة يُحدد تحديات قيام مؤسسات مجتمع مدني مكرسة للفعل المدني الحقيقي فالسياق التاريخي للمجتمع المدني الجزائري يُجبر الباحث على مراعاة البنية التركيبية للقوى الاجتماعية وكذا الأساس الثقافي القانوني، السياسي للمجتمع الجزائري والنظام السياسي وما أريد من القارئ في هذا الفصل أن ينتبه إلى أن ثمة مؤشرات شتى أتيت على الوقوف على تفاصيلها في الفصول السابقة تؤكد تواجد مجتمع مدني جزائري مع قوة العوائق وعمقها قد

يكون أهمها هو تحقق إستقلال فعلي للمنظمات الجماهيرية في التجربة الجزائرية، أمّا ملخص القول في المبحث الثاني، فهو الأخذ بإستراتيجية جديدة للتفكير في مشروع مدني قائم على الشراكة بين تنظيمات المجتمع المدني وسلطات الدولة ومؤسساتها المختلفة، إذ بقدر ما تفسح الدولة المجال لقوى المجتمع المدني وفئاته للتعبير عن نفسها بقدر ما تعمق شرعيتها في المجتمع وتجزرها فتمكين قوى المجتمع المدني الجزائري من المشاركة في مراحل صنع، تنفيذ، تقويم السياسة العامة للدولة هو جوهر المجتمع المدني المعاصر.

الفصل الأول

خلفيات ميلاد المجتمع المدني الجزائري
إبان الفترة الإستعمارية
وفي جزائر الإستقلال

في بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر تعرضت الجزائر لأبشع هجمة إستعمارية عرفها التاريخ المعاصر، لقد عمدت هاته القوة الغاشمة إلى إغراق البلاد في بحر من الدماء، وحولت معالمها ومؤسساتها إلى خراب ومجموع الشعب إلى بؤساء وتحت السيطرة القهرية، ويشير تاريخ الجزائر الى أن الشعب الجزائري رغم التوجهات المتعددة للسياسة الإستعمارية- سنأتي على ذكرها في المبحث الأول من هذا الفصل- فإنه لم يستسلم، وظل من يوم احتلاله يقاوم ببطولة نادرة حتى الثورة العظيمة- ثورة نوفمبر 1954- وإذا كانت كتب التاريخ ومعظم الدراسات التاريخية بحكم المنهج المتبع لدراسة الظاهرة- المنهج التاريخي- فحديثها عن المقاومة الجزائرية يتركز تحديدا على المقاومة الشعبية ليصلوا إلى مرحلة ظهور الأحزاب السياسية كتجربة نضالية. بمنظور سياسي إلا أنني في هذا الفصل سأضيق رابطا تاريخيا بين السياسة الإستعمارية وتبلور ونمو المجتمع المدني الجزائري بشق تشكيلاته والتي لا أرجعها إلى ميلاد التيارات السياسية فقط لأن تاريخ المجتمع المدني الجزائري يشير قطعا إلى ميلاد تنظيمات ذات طبيعة لا محدودة من الأنشطة.

أما خلفيات ميلاد التنظيمات المدنية الجزائرية فجر الإستقلال، فتلك حقبة تاريخية بأدبيات ومضامين سياسية، قانونية، إجتماعية مختلفة عن تلك الواردة في المرحلة الإستعمارية سنأتي على التوقف عندها في المبحث الثاني.

المبحث الأول: الإطار الفكري والتاريخي لظروف تشكل المجتمع المدني الجزائري في فترة الاحتلال

من المفيد الإشارة الى أن تحديد الإطار التاريخي لتبلور المجتمع المدني كمفهوم وممارسة في التاريخ الجزائري إبان الاحتلال لا يختصره في تنظيم مدني معين كما أسلفت الذكر لأن جذور المفهوم في الفكر المدني الجزائري بدأت منذ الاحتلال بمسميات مختلفة عن تلك المعتمدة في الفكر السياسي المعاصر (الطرقية، الزوايا، المساجد،...) فالجمعيات المعبرة عن الممارسة المدنية لها ما يوازيها في ظل الاحتلال بفاعلية وأدوار نضالية تخطت المخططات الإستعمارية اللامتناهية، و تؤكد مطالب هذا المبحث نظرية سياسة بمنطق إستعماري تشكلت معالم تلك النظرية بتوجهات متعددة للسياسة الإستعمارية، ولزاما علي أن أحدد وجهة القارئ من التاريخ الجزائري قبل أن نمضي في تفاصيل تلك السياسة لتكون وجهتنا التاريخية هي تنظيمات المجتمع المدني الجزائري بإختلافها التي تصاعدت حركيتها بمنطق الأبعاد لسياسة المستعمر، ولذلك قسمت هذا المبحث الى ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: مشروع فرنسة الجزائر بسياسة إدماجية.

من أهداف السياسة الإدماجية فرنسة الشعب الجزائري فعلاقة الطرف الأول من المخطط الإستعماري بالنتيجة المنطقية المتوخاة منه هي علاقة الجزء بالكل لذا في هذا المطلب تحديدا تم توظيف المنهج الإستقرائي، لأن فرض الإدماج القانوني قبل حصول إدماج فعلي بين المستوطنين والسكان الأصليين-الشعب الجزائري- أمر سابق لأوانه سيما إذا كانت للمستعمرة حضارتها الخاصة.

أ - معنى الإدماج: Assimilation

الإدماج هو التماثل بين المستعمرة ودولة الأصل في نظام الحكم والتسوية بينهما ويرتكز مذهب الإدماج على هذه الفكرة، وهي أن إقليم ما وراء البحر ليس إلا إمتداد لدولة الأصل فيجب إذاً أن يوضع تحت النظام نفسه هناك، أو على الأقل تحت نظام مقارب له ما أمكن ذلك وسكان الدولة الذين في الجانب الآخر من البحر يجب أن لا تكون حقوقهم وضماناتهم أقل من حقوق وضمانات أولئك الذين يعيشون في

الجزء الأقدم من الدولة.⁽¹⁾ إلا أنّ نظام الإدماج لم يطبق بهذا المفهوم في الجزائر لأن الفرنسيين أقاموا نظرية محددة للحكم الإستعماري أعطوها اسم الإدماج، ولم يكن هدفهم تنمية الحكم الذاتي مع إيجاد نوع من العلاقة مع الجزائريين بل كان الهدف هو جعل الممتلكات الفرنسية في الجزائر جزءاً لا يتجزأ من فرنسا ولا يسمح للأهالي بتنمية ثقافتهم الوطنية وجاء في تقرير حزب الشعب الجزائري سنة 1936 أن الإدماج كعقيدة إستعمارية ظاهر هذا النظام غير باطنه فظاھره تحقيق التماثل بين المستعمرة ودولة الأصل كما لو كانت الأولى

(1) محمد حسين، الإستعمار الفرنسي، ط.4 (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، ص.33.

إمتداداً" للثانية فالتشريع واحد والنظم واحدة والإقتصاد واحد، كلاهما واحد في البلدين اللذين صارا بلدا واحدا بفضل الإدماج، أما باطنه فهو أنه لا ينطبق في الجزائر إلا على الأرض ومن عليها من المستعمرين دون السكان الأصليين فالذي يريده المستعمرون هو إدماج أرض الجزائر في فرنسا لا التسوية بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق كما يقضي بذلك منطق الإدماج، فهو إدماج بالنسبة للمستعمرين وإخضاع بالنسبة للسكان الأصليين.⁽¹⁾

ب - الترجمة القانونية لسياسة الإدماج في الجزائر:

تتجسد مطالب المعمرين المستمرة بتمائل الجزائر قانونيا وقضائيا وتعليميا بفرنسا بصور قانون 15 أفريل 1845،⁽²⁾ الذي نص على تقسيم الجزائر إداريا إلى ثلاث عمالات بدل ثلاث نواحي عسكرية قديمة وعلى رأس كل ولاية وال مدني بجانبه قائد عسكري للولاية، كما قسمت كل ولاية إلى مجموعة من البلديات وكل بلدية لها مجلس منتخب متكون من فرنسيين مع بعض الإستثناء للجزائريين المرخص لهم، وكان عدد الأعضاء في المجالس يختلف من بلدية إلى أخرى، وقد شملت سياسة الإدماج الإدارة لأن الجزائريين الذين عينوا سابقا في المناصب البلدية عزلوا منها وأعطيت مناصبهم لفرنسيين كما شمل القضاء، إذ بقي القضاء الإسلامي تحت الوزارة الفرنسية وتم الفصل بين القانون الجنائي والمدني، وجعل القضايا الجنائية المتعلقة بالجزائريين بالجزائر من إختصاص المحاكم الفرنسية، في حين تم إخضاع القضاء المدني إلى

المراقبة وفي عهد الجمهورية الثانية وطبقا للمادة 109 من الدستور اعتبرت الجزائر "أرضا فرنسية" ومنحت الجمهورية الثانية (1848-1852) فرنسي الجزائر حقوقا تمثيلية في المجالس الفرنسية، أربعة نواب في المجلس التأسيسي وثلاثة نواب في المجلس التشريعي ومنحهم حق إنتخاب ثلثي أعضاء المجالس البلدية في الجزائر وتضاءلت بمقتضى سياسة نابليون الثالث عام 1860 السلطة المدنية أمام السلطة العسكرية في الجزائر، أما الإحصاءات المتعلقة بالتجنس بالجنسية الفرنسية فتبين خلال عشر سنوات (1865-1875) تجنيس 371 جزائريا فقط الذين تخلوا عن أحوالهم الشخصية الإسلامية من أصل 2.462.936 جزائري وفقا لإحصاء سنة 1876،⁽³⁾ وفي إتجاه معارضة المستوطنين وتأميننا لخصانتهم القانونية صدر قانون 16 جوان 1881 المعروف بقانون الأهالي "الأنديجينا"(code de l'indigénat) وهو عبارة عن مجموعة من النصوص

(1) محمد حسين، المصدر نفسه، ص.37.

(2) صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر "من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين" (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003)، ص.228.

(3) صالح فركوس، المصدر نفسه، ص.230.

الإستثنائية التي فرضت على الشعب الجزائري منذ عام 1847 ويقضي بإبداء الخضوع التام للمستوطنين وتشمل أحكام هذا القانون السلطات الأربع الآتية: (1)

1- سلطة الوالي العام الفرنسي وصلاحياته توقيع العقوبات على الأهالي دون محاكمة وقد استمر العمل بذلك حتى عام 1944.

2- سلطة المسؤولين الإداريين ذات الصلاحيات بسجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم دون حكم قضائي.

3- سلطة المحاكم الزجرية المختصة بالمسلمين.

ليكون هذا القانون بمثابة أداة قمعية للجزائريين وشبيه بقانون الأرقاء والعبيد ليشهد التاريخ أن نظام الإدماج كإتجاه من إتجاهات السياسة الفرنسية هو نظام مصطنع للمحافظة على الجزائر مُستعمرة وما ساهم في بناء صرح هذا النظام هو دعم الثقافة واللغة الفرنسية في مقابل إدراج اللغة العربية في المرتبة الثانية وهذا أهم مخلفات هذا النظام الإدماجي.

ج-الرؤية الإستعمارية لتعليم الجزائريين (فرنسة الجزائريين وفقا لنظرية الإدماج)

كان فرّتسو الجزائر يتلقون تعليمهم العادي كما هو الحال في فرنسا، وقد بنيت لهم المدارس وحيء لهم بالمعلمين ورصدت لهم الميزانية فلم يبق سوى الجزائريين بدون تعليم، لأن وسائلهم المادية المرصودة للتعليم قد استولى عليها الفرنسيون، ولأن المعلمين المسلمين هاجروا أو اغتربوا، ولأن المدارس والمساجد هدمت وبعد إهمال مطلق للتعليم بين 1830 و1836 أنشأ في هذه السنة أول مدرسة موجهة للأهالي وسميت المدرسة الحضرية * الفرنسية وكانت تستهدف دمج المسلمين في الفرنسيين عن طريق اللغة الفرنسية ولم تبين السلطات الفرنسية تلك المدرسة من ميزانيتها بل بمصادرتها للأوقاف الإسلامية، وفي سنة (1833) أنشأت مدرسة سميت التعليم المشترك *mutuel* وهي موجهة للأوروبيين واليهود ولمن أراد من المسلمين ودخلها المسلمون وتناقص عددهم خوفا من الردّة عن إسلاميتهم إذ كان على أولياء التلاميذ في مدينة الجزائر أن يقبلوا بالدخول إلى المدرسة المشتركة تحت الرعاية الفرنسية وبالبرنامج الفرنسي أو يبقى أبناؤهم في جهل تام. (2)

وتشير الإحصاءات أن نسبة الأمية كانت منتشرة بشكل ملحوظ بين الجزائريين للغاية، فبعد الحرب العالمية الأولى كان 9% من الجزائريين فقط يعرفون القراءة والكتابة، وظلت نسبة الأمية مرتفعة وتزيد على 90% حتى عام 1945 (3) ونستمر في إبراز الطابع التمييزي للتعليم وبرامجه المغايرة للثقافة الجزائرية ويستوقفنا تاريخ 1848 إذ حل النظام الجمهوري محل النظام الملكي في فرنسا وكان لذلك أثره على التعليم في الجزائر

(1) صالح فرّكوس، الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال "المراحل الكبرى" (الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005)، ص 231-232.

* مدرسة حضرية لأنها موجهة إلى سكان المدينة فقط بينما كان سكان الجزائر الآخرون مسكوت عنهم.

(2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ط1 (بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998)، ص.284.

(3) ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2001)، ص. 78-79.

لأنها جاءت كما سبق وذكرنا بشعار دمج الجزائر في فرنسا ولذلك أعلنت حكومة الجمهورية أن التعليم الأوروبي في الجزائر قد أصبح تابعا لوزارة المعارف العمومية في فرنسا وليس من اختصاصات وزارة الحربية ولا الحاكم العام في الجزائر، وقد تم إنشاء أكاديمية في الجزائر تشرف على نظام التعليم الأوروبي، أما التعليم الأهلي أو الإسلامي، فقد بقي تحت إشراف وزارة الحربية والحاكم العام العسكري⁽¹⁾، وحين أنشأت مدارس ابتدائية فرنسية موجهة للجزائريين سميت باسم خاص وهو "المدارس العربية الفرنسية" وكان تعدادها قليلا" ومحتوى برامجها هو توجيه جيل من الجزائريين نحو الفرنسية وقطعه عن جذوره وهذه المدارس قصد بها فئة واحدة من الجزائريين وهم أبناء الموظفين لدى الإدارة الفرنسية* لتكن أهداف مؤسسات التعليم هو إبعاد المجتمع الجزائري عن أصوله وتراثه العربي الإسلامي ببرامج تعليمية مدروسة بمنظور إدماجي، وانطلاقا من تحليلي التاريخي لمضامين بعض البرامج التعليمية يصنف مشروع فرّسة الجزائر باعتماد سياسة إدماجية كمدخل أساسي لبروز مجتمع مدني جزائري بتعدد مراحل تطوره الإنسانية في الفترة الإحتلالية وهو ما سيتجلى للقارئ بدءا من الفصل الآتي بتعرفه على مؤسسات لمجتمع مدني جزائري شقت طريق تعليمي انفرادي بمنطلق عربي إسلامي.

المطلب الثاني: سياسة التنصير ومواجهة التراث الديني.

تعددت أعمال المستشرقين ومنها أعمال المستشرق -لافيجري- الذي انطلق في مشروعه التنصيري تسانده السلطات الفرنسية بتقديم المساعدات المالية ولاسيما بعد حرب 1870، فقد أنشأ لافيجري مؤسسة أوغسطين لبعث الدين المسيحي، وأخذ يجمع الأطفال الأيتام وفتح لهم ملاجئ وكان مخططه هو تنصيرهم وابقاؤهم تحت إشراف الكنيسة ورأى لافيجري أن أكبر عائق لفرنسا هو الإسلام، لذا توسعت دعوة لافيجري لنشر المسيحية من المدن إلى الصحراء، أنشأ جمعية الآباء البيض للصحراء، وكانت تملك دارا" للأيتام ومدرسة يتردد عليها 70 تلميذا وكان النموذج الموجود في المناطق الصحراوية هو نفسه في غيرها من المناطق، توزيع أغذية وملابس باسم الأعمال الخيرية بدعوى إخراج السكان من التخلف وربطهم بالثقافة الفرنسية⁽²⁾ إلا أن المجتمع الجزائري عارض حركة التنصير* وأدرك خطورتها على الهوية والدين، وهذا ما عرفنا في المطلب السابق عن عدم إقبال الجزائريين على المدارس الفرنسية.

المطلب الثالث: تراجع الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للجزائريين.

(1) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ص.285.

* عن تفاصيل التعليم الموجه إلى الجزائريين راجع: أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ج.3، ص.367-400.

(2) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.6، ط.1، ص.121.

* تتضح معارضة الشعب الجزائري للحملة التنصيرية ببروز واضح للزوايا التعليمية وكذا للطرق الصوفية التي تضم زوايا مختصة بتحفيظ القرآن الكريم والتعليم كما تصاعد دور شيوخ المساجد في نشر التعليم العربي وحفظ القرآن الكريم إلى غاية ظهور الحركة الإصلاحية -جمعية العلماء المسلمين الجزائريين- /تتبع الفصل الآتي والفصل الثالث والرابع.

لم يحدث في أي بلد إفريقي آخر أن امتلك الفرنسيون ما امتلكوه من أراضي كما حدث في الجزائر، ففي 1917⁽¹⁾ تزايدت المساحات المملوكة لهم إلى 2.3 مليون هكتار، وتزايدت أكثر في السنوات التالية إلى 2.7 مليون هكتار، وكان مقدار ما يمتلكه المستوطن الأوروبي يماثل عشر مرات ما يملكه الجزائري، هذا بينما كان المستوطنون الأوروبيون يوسعون مزارعهم، كان الإنتاج الزراعي للفلاح الجزائري يضعف ويتدهور وهذا يوضح حقيقة مهمة وهي أن المستعمرين امتلكوا أجود الأراضي في الجزء الشمالي من البلاد ودفعوا بالفلاحين الجزائريين إلى المناطق الجبلية والصحراوية ما أثر على تفهيم الاقتصاد الجزائري هو عدم قدرة غالبية الفلاحين الجزائريين على شراء الأسمدة ولذلك حدثت حالات وفيات بين الفلاحين نتيجة انهيار الزراعة وما تلاها من نتائج كغلاء المعيشة، كما توسع الأوروبيون في زراعة الكروم لكثرة أرباحها على حساب الحبوب التي هي غذاء للسكان بينما كانت مساحة الكروم تتراوح بين 10 و 12 هكتارا سنة 1870، ارتفعت إلى 91000 هكتار سنة 1889 إلى 216236 هكتارا سنة 1921 أما في سنة 1934⁽²⁾ فكانت المساحة المزروعة كروما في الجزائر 387551 هكتارا أما المساحة التي كان الأهالي يزرعوها حبوبا فهي 25000.00 هكتار وبذلك كانت المساحة التي يستغلها 150.000 معمر تعادل المساحة التي كانت عند 90% من الأهالي البالغ عددهم إذ ذاك 5.115.980 نسمة بالإضافة إلى أن الهكتار الواحد عند الأوروبي كان ينتج ضعف ما ينتجه الهكتار عند الأهالي*.

ويحدثنا "صالح فركوس" عن إحتلال الظاهرة الربوية بتوالي الأزمات الاقتصادية، إذ تحول الفلاح إلى خماس في حقول المعمرين الذين جردوا الأهالي من أراضيهم وفرض عليهم شراء الحبوب من المعمر بزيادة 40% في الشهرين 240 في السنة مع استمرار أزمة المجاعة من عام 1845-1870⁽³⁾

لتؤسس كل تلك المتغيرات الضاربة للهوية الجزائرية والعقيدة الإسلامية والمجسدة للبطش والإستغلال الإستعماري ميلاد تنظيمات المجتمع المدني الجزائري بمقتضى المنطق الإستعماري داعمة في المرحلة الأولى للإحتلال للمقاومة الشعبية ومع امتداد مراحل النضال السياسي والثوري سجلت استماتتها بشهادة التاريخ ليكون المجتمع المدني كمفهوم وممارسة متواجد بقوة في الفكر المدني الجزائري مسجلا حضورا في تراثنا الحضاري لمفهوم المدينة ومعانيها الإنسانية.

(1) ناهد إبراهيم دسوقي، المصدر نفسه، ص. 87.

(2) عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين "1914-1939"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص. 40.

* مرد الفارق الإنتاجي كما يلمس القارئ هو نوعية الأرض، إقصاء الأهالي من الأراضي الخصبة، والإمكانات المتوفرة لدى الأوروبيين دون غيرهم.

(3) صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال "المراحل الكبرى"، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005)، ص. 369.

المبحث الثاني: متغيرات التحول الديمقراطي كمدخل تحليلي لميلاد المجتمع المدني في جزائر الاستقلال

ارتبط ظهور تشكيلات المجتمع الجزائري بطور النظام السياسي الجزائري من فترة الأحادية إلى فترة التعددية لأنه ولا شك أن الديمقراطية والمجتمع المدني متصلان لذا فأسباب التحول الديمقراطي في الجزائر هي المؤسسة لبنية المجتمع المدني الجزائري مع الأخذ بعين الاعتبار بأن هناك نوعا من التداخل والتأثير المتبادل بين بعض المتغيرات الداخلية والخارجية ذات الصلة بالانتقال إلى التعددية السياسية مع التسليم بصعوبة الفصل بين ما هو داخلي وخارجي، وجاء تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية لتحليل عملية الانفتاح السياسي وميلاد الممارسة المدنية الجزائرية.

في إطار هذا المطلب سنحاول تحديد المؤثرات الداخلية لمعرفة دورها في التأثير على النظام السياسي لإقرار التعددية السياسية والتي تعبر في مجملها عن أزمت متعددة الأبعاد تفاعلت لتشكيل ضغطا من المحيط الداخلي لإيجاد بديل لحل الوضع المتأزم على مختلف الأصعدة، فكان البديل هو الديمقراطية وصدور دستور 1989 وحل تلك الأزمت الداخلية التي عصفت بالنظام السياسي سنوردها تباعا بحسب طبيعتها (سياسية، اجتماعية، اقتصادية).

1- على الصعيد السياسي:

أ- أزمة الشرعية في النظام السياسي الجزائري:

لم تأخذ الشرعية السياسية للسلطة في النظام السياسي الجزائري بالأساليب الديمقراطية إذ أن المصدر الذي تنهل منه هو حزب جبهة التحرير الوطني الذي إتخذ في ممارسته للسلطة الشرعية التاريخية القائمة على المقاومة ضد المحتل وتحقيق الاستقلال، إذ بعد الإطاحة بنظام الرئيس (أحمد بن بلة) بانقلاب عسكري 19/جوان/1965، حاول الرئيس الراحل "هواري بومدين" تبرير الانقلاب باسترجاع الشرعية الثورية* وفي فترة حكم الرئيس "هواري بومدين" حرص على أن تبقى له السيطرة والأولوية على الحزب، وهكذا تم

التحالف بين الجيش والتكنوقراطين وأعطيت الأولوية لبناء الدولة على أسس متينة والقيام بتنمية سريعة للخروج من الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بغض النظر على الضعف الإيديولوجي للحزب الذي

أعطيت له مرتبة ثانوية⁽¹⁾، وبعد وفاة الرئيس "هوارى بومدين" تولى منصب رئاسة الحكم "الشادلي بن جديد" هذا الأخير الذي بعدما أصبح رئيساً للحزب استخدمه في صراعه ضد مراكز القوى في الجيش وإبعاد بعض وجوه النظام السابق، وفي ظل انهيار شرعية حزب جبهة التحرير الوطني ونشوب الصراعات الداخلية بين أطارته وقياداته وتدهور المكانة الشعبية للحزب والنظام في ظل تطورات الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية أدى كل ذلك إلى فقدان الشرعية.

ب- أزمة المشاركة السياسية:

سبق وعرفنا أن حزب جبهة التحرير الوطني الممثل السياسي الوحيد لكل فئات الشعب، إذ سيطرت مؤسسة الرئاسة على الحزب بالدور التشريعي إلى جانب المجلس الشعبي الوطني، مثلما سيطرت على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر إيديولوجية الحزب الواحد، لكن مظاهر ضعف النظام الأحادي التوجه تتضح بفقدانه شبه المطلق للسيطرة على المجتمع الذي عير عن رفضه وسخطه على النظام القائم بحركات اجتماعية احتجاجية عنيفة عرفت مناطق متعددة من البلاد* ونتيجة غلق المجال السياسي أمام أي مشاركة سياسية حقيقية لم يعد النظام السياسي في تلك الفترة بقادر على استيعاب القوى السياسية التي ظهرت على الساحة عقب الأحداث التي شهدتها عام 1988⁽²⁾ لغياب التقاليد السياسية.

ج- أزمة الهوية:

لوحظ تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الجزائري وغياب فكرة المواطنة، إذ أن المجتمع الجزائري مقسم إلى عدة اتجاهات وهي: اتجاه المعربين، المفرنسين، البربر والذين يشكلون 35% من إجمالي السكان والذين قاوموا بشدة نظام الأحادية الحزبية وطالبوا بقوة بهويتهم الأمازيغية وضرورة الاعتراف بها بشكل رسمي ويمكن أن نذكر على سبيل المثال المظاهرات والاضطرابات العارمة التي حدثت في جامعة الجزائر وتيزي وزو

* عن الشرعية الثورية يقول عبد الإله بلقزيز (... في محاولة مكشوفة للتعويض عن الشرعية السياسية الديمقراطية المفتقدة، يمنح قسم من النظم العربية، وبدعوى أن هوضه بمهمة انجاز وطني - سياسي وتنموي - تحرري بمنحه (أي النهوض بتلك المهمات) "الشرعية الثورية" بديلا من سواها من أنماط الشرعية... ولسنا في حاجة إلى جهد لبيان عقم أي شرعية وطنية لا تكون محط إجماع ديمقراطي...).

(1) ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، (الجزائر: مديرية النشر لجامعة قلمة، 2006)، ص. 197.

* عاشت الجزائر عدة اضطرابات منذ بداية الثمانينات تميزت باحتجاجات شعبية عنيفة كانت بدايتها مع الربيع الأمازيغي الذي قادته الحركة الثقافية البربرية في 1980 في منطقة القبائل وتلتها اضطرابات في الأحياء الشعبية وجاءت بعدها الاضطرابات التي عاشتها منطقة شرق البلاد في قسنطينة، سطيف وعنابة في 1986 ومن وراها الانتفاضة الشعبية التي شملت كل مناطق البلاد في أكتوبر 1988 وكانت أكثرها عنفا وتأثيرا على النظام السياسي آنذاك.

(2) ناجي عبد النور، المصدر نفسه، ص. 119.

سني 1980 و1981-⁽¹⁾، وقد نتج عن هذه الأنماط إزدواجية في الشخصية الوطنية وصراع ثقافي بين أنصار التعريب ودعاة الفرنسية وانتقل الصراع إلى جبهة التحرير الوطني نفسها.

2- على الصعيد الاجتماعي:

يتمثل أساسا في أزمة البطالة التي انتشرت بمؤشرات كبيرة، إذ قدر عدد العاطلين عن العمل بـ1.2 مليون شخص. بما يمثل 20% من قوة العمل وهم من فئة الشباب إذ مثلت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و29 سنة بـ 82.6% من العاطلين عن العمل⁽²⁾، كما يتجسد البعد الاجتماعي للأزمة في اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة وبخاصة أن مد التفاوت يفتقد إلى أسس مشروعة تبرره في ظل غياب نسق قيمي يحظى باتفاق بين القوى الاجتماعية فظاهرة التفاوت الاجتماعي، أصبحت مرفوضة من قبل القوى الاجتماعية، كل هذه التطورات الاجتماعية من بطالة وتفاوت اجتماعي تجسدت في أحداث أكتوبر 1988* ما شكل حركة رفض اجتماعية للنظام السياسي وقنواته، والتي بدأت إثر الانعكاسات السلبية التي أفرتها الأزمة الاقتصادية على المجتمع الجزائري وبالأخص بعد توجهه رئيس الجمهورية إلى تطبيق نظام اقتصادي جديد والقائم على اللامركزية مقابل ما كان معتمدا" بشأن الاقتصاد الموجه المبني على التخطيط، وعليه فقد ارتفعت نسبة الفقر بشكل كبير إبتداء" من عام 1987، و بلغت نسبة الفقر سنة 1988 2.5 مليون أو ما يعادل 17.2% من السكان يعيشون تحت الحد الأدنى للعيش والمقدر بـ10.368 دينار جزائري أو ما يعادل دولار أمريكي واحد سنويا للفرد الواحد⁽³⁾، بالإضافة إلى أسباب أخرى محرقة لحوادث أكتوبر 1988 ليس مجال الحديث عن جزئياتها.

3- على الصعيد الاقتصادي:

تميزت فترة الانتقال إلى التعددية السياسية بكونها من اصعب المراحل التي مرت بها الجزائر منذ استقلالها في 1962 وتجسد ذلك في تقلص الموارد المالية بسبب سقوط أسعار النفط منذ منتصف الثمانينات وهو الذي يمثل حوالي 95% من عائدات الجزائر بالعملة الصعبة، إضافة إلى التبذير الذي عرفته بداية تلك العشرية في محاولة من نظام الرئيس الشاذلي (1979-1991) لتجاوز سياسة التقشف والندرة التي ميزت عهد الرئيس الراحل بومدين (1965-1979) وتضمن برنامج مواجهة الندرة - Programme anti-pénurie تخصيص 500 مليون فرنك فرنسي لإقتناء سلع وبضائع استهلاكية على حساب العملية

(1) فيروز حنيش، "إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر (1989-2005)"، (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر "2007-2008")، ص.101.

(2) ناجي عبد النور، المصدر نفسه، ص.124.

* عن الخلفيات العامة لتلك الأحداث يحدثنا سعيد بوشعير بتفاصيل أكثر لأنه عايش تلك الأحداث، أنظر: سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري (الجزائر: دار الصدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990)، ص.177-180.

(3) فيروز حنيش، المصدر نفسه، ص.102.

الإنتاجية⁽¹⁾، غير أن تلك السياسة سرعان ما واجهتها صعوبات كبيرة بفعل تقلص الموارد المالية ومن ثم الرجوع إلى عهد الندرة.

المطلب الثاني: متغيرات البيئة الخارجية للإنعطاف نحو التوجه الديمقراطي

تتجسد أساسا في تبني سياسات اقتصادية تظهر أمام مؤسسات التمويل الدولية على أنها تسير على طريق التعددية السياسية والديمقراطية سعيا للحصول على المزيد من القروض والمعونات الاقتصادية، ففي عام 1977⁽²⁾ تبلورت الدعوة الخاصة بربط قانون المؤسسات المالية الدولية بحقوق الإنسان والديمقراطية، و تم ربط التفاعل الإيجابي بين هذه المؤسسات من جهة والدول الأجنبية من جهة أخرى بمقدار تبني تلك الدول لأشكال الديمقراطية الليبرالية، ونتيجة الأزمة الاقتصادية التي سبق وتطرفنا لإنعكاساتها على المجتمع الجزائري أضحى الاستدانة من المؤسسات المالية-صندوق النقد الدولي والبنك العالم- ضرورة اجتماعية في مقابل ارتفاع خدمات الديون، فأصبح الاقتصاد الوطني في عجز مالي جعله يقوم بتبني إجراءات وإصلاحات هيكلية، هذا وتعتبر ثورة المعلومات والاتصالات أحد العوامل التي أسهمت في تحريك الإنفتاح السياسي في الوطن العربي إجمالا وليس الجزائر فقط نظرا لما ارتبط بها وترتب عليها من آثار وتداعيات مثل: إنهاء احتكار النظم الحاكمة لمصادر المعلومات، كما أن تلك الثورة المعلوماتية قد مكنت قوى المعارضة من الإتصال بالعالم الخارجي بيسر ما يسمح لها بلفت الانتباه الدولي إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تتورط فيها النظم الحاكمة، وهذه التطورات ليس بمقدور النظم الحاكمة عزل مجتمعاتها عن تأثيرها⁽³⁾، إضافة إلى مواكبة ما شهدته البنية الدولية من تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي وتحول أغلب تلك النظم إلى الديمقراطية الليبرالية، وأصبحت الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان قضايا عالمية، ومن هنا حرصت نظم عربية عديدة ومنها النظام السياسي الجزائري على أن تبدو كأها تسير هذا التوجه العالمي ولا تقف خارجه فتبني النظام السياسي الجزائري وفقا لتلك المعطيات العالمية سلسلة من الإصلاحات جسدها دستور 1989.⁽⁴⁾

(1) العياشي، عنصر. التعددية السياسية في الجزائر الواقع والآفاق.

<http://faculty.qu.edu.qa/Lamsar/files/political%20pluralism%20in%20Algeria%20.pdf>
(2) حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية-الاتجاهات الحديثة في دراستها - (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر، 2005)،

ص.100

(3) ناجي عبد النور، المصدر نفسه، ص.139.

(4) حسين توفيق إبراهيم، المصدر نفسه، ص.99.

* تلك الملابس السياسية تشير إلى أزمة التنظيم الواحد، إذ يؤكد الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني في وقتها "عبد الحميد مهري" أن العلاقات بين المسؤولين على مستوى القيادة السياسية كانت غير منسجمة وهذا ناتج عن الجو المغلق الموجود داخل حزب جبهة التحرير، وغياب الديمقراطية بين القاعدة وبين هيئات الجهاز وعدم تقبل الانتقادات.

المطلب الثالث: الفكر القانوني لتبلور محور الممارسة الاجتماعية

من المبادئ التي أقرها دستور 1989 "مبدأ التجمع" لإضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية في ظل احترام السلامة الترابية والوحدة الوطنية وحماية حريات المواطن الأساسية، وتم إنشاء عدد كبير من الأحزاب والنقابات في وقت قياسي لم يعرفه المجتمع الجزائري سلفاً، إذ وصل عدد الجمعيات ذات الطابع السياسي الأحزاب - بإقرار دستور 1996 - المعتمدة إلى 21 جمعية في نهاية جانفي 1989 وأما الجمعيات الأخرى ذات الطابع غير السياسي وصل عددها إلى حوالي 1200 علماً أن الجزائر عرفت محاولة لتغيير الإطار القانوني لسير الجمعيات في بداية النصف الثاني من الثمانينات -1987- لتسهيل عملية تكوين الجمعيات، لكنها بقيت من دون نتائج كبيرة على الساحة التنظيمية نظراً للمقاومة التي وجدتها من داخل النظام السياسي نفسه والملايسات السياسية التي تمت فيها عملية الانفتاح السياسي*، إلا أن تنظيم الجمعيات تم تجسيده بفعل قانون 31/90 المتعلق بالجمعيات.⁽¹⁾

حاولت في هذا المطلب أن أعرج في عجالة على التنظيم القانوني للمجتمع المدني الجزائري الذي ظهر إلى الوجود تزامناً مع انتقال النظام السياسي الجزائري من فترة الأحادية إلى التعددية وركزت تحديداً على الجمعيات ذات الطابع السياسي (الأحزاب) وجمعيات متعلقة بمهام متعددة إلا أنه وابتداءً من الفصل الخامس سأخصص لكل تنظيم من تنظيمات المجتمع المدني إطاره المؤسسي الضابط لممارسته المدنية علماً أنني لم أقتصر على الجمعيات كتنظيم بعينه يشمل المجتمع المدني بل حاولت توسيع النظرة إلى هذا المفهوم في الفكر المدني الجزائري وكذا في الممارسة الاجتماعية بإضافة روافد أخرى هي منطلق الحياة المدنية كالإعلام.

انعكس التحول الديمقراطي المرتبط بدستور 1989 بالتدرج باكتشاف الممارسة الاجتماعية كمحور أساسي للبحث والتركيز مع الابتعاد عن الانطلاق دائماً من الدولة كمحور بحثي والاهتمام بالمجتمع المدني كموضوع رئيسي للتفكير لا ينطبق على المفكرين والباحثين الجزائريين بل يشمل أقرانهم في الدول العربية، وهو ما اصطلح عليه علي الكتر "الثورة النظرية"⁽²⁾ التي بدأت بالتمركز الفكري حول الدولة وانتهت باكتشاف الممارسة المدنية.

(1) سعيد بوشعر، النظام السياسي الجزائري، (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، 1990)، ص.200.

(2) علي الكنز، "من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية"، (ورقة بحث قدمت في الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية حول: "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، بيروت، سبتمبر 1999)، ص.210.

الفصل الثاني

التنظيمات التقليدية للمجتمع المدني الجزائري
بين المحافظة على التراث الإسلامي والاصمود أمام
السياسة التعطيلية لمهامها

إن المؤسسات التقليدية من مؤسسات المجتمع المدني الجزائري التي تولت أدواراً لصالح الفرد والدولة، وهي محور الحياة السياسية والاجتماعية وبعد الولاء لها أحد المحددات المهمة للسلوك السياسي للفرد والدولة (1) ويتطلب الحديث عن مرحلة من مراحل التواجد التاريخي لتشكيلات المجتمع المدني الجزائري التطرق من خلال هذا الفصل بكثير من الدقة والتفصيل إلى نماذج من تنظيمات مجتمع مدني من منطلق تراثنا الحضاري التاريخي في مرحلة عسيرة لتبلور المفهوم (المجتمع المدني) فكراً وممارسة بعيداً عن الفكر الغربي (2) بأدبياته المختلفة في حقل المجتمع المدني وليس من باب التمجيد للإرث التاريخي الجزائري - وإن كان يحق لنا ذلك - بل دعوة ضمنية إلى إعادة بعث الكثير من هذه التنظيمات لتوظيفها في تفعيل السياسة العامة للنظام السياسي في وقتنا الحاضر، وهنا يحضرنى الطرح الذي قدمه "د. شكري الصبيحي" في كتابه "مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي" عندما دعا إلى وجوب استثمار فاعلية البنى التقليدية وإيجابتها (3) من دون الوقوف حيالها موقفاً يتخذ شكل المواجهة والتكسير بل إن هذه الرؤية حرصت - مع وجود إمكانات لعزل القيم والعناصر الفاسدة في تلك التكوينات المؤسسية - على محاولة استثمارها كوحدات مجتمعية تمارس حركتها باعتبارها مكونات أساسية يمكنها القيام بأدوارها لتحقيق أقصى فاعليتها مندججة في نسيج المجتمع محققة مقاصده ويوضح لنا الصبيحي أهمية تواجد البنى التقليدية للمجتمع المدني في الوطن العربي عموماً وبإسقاط محتوى تحليله لتواجد هذه التنظيمات في التأصيل التاريخي للمجتمع المدني الجزائري، سأدرج في هذا الفصل بتحليل تاريخي من منظور سياسي عدة تنظيمات غير رسمية وفي مقدمتها الزوايا، المساجد، الطرق الصوفية... ضمن المكونات الأساسية للمجتمع

(1) يعرف شكري الصبيحي، التنظيمات التقليدية على أنها الإرث الاجتماعي المفروض على الفرد وهو أساس التكوينات التقليدية ولا يمكن تغيره والعلاقات المسيطرة فيه هي علاقات القربى والأهل الملة والمذهب والطائفة والعشيرة والقرية... الخ، للإطلاع راجع أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2000).

(2) عن المجتمع المدني في الفكر الغربي أنظر: عبد القادر المر ماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الفرنسية من القرن التاسع عشر إلى يومنا - دراسة مقارنة - (ورقة مقدمة في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية" (بيروت: لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1992)، ص ص. 95-97.

(3) للإشارة دون الخوض في الموضوع: يوجد خلاف فكري حول اعتبار المؤسسات التقليدية من تنظيمات المجتمع المدني وكذا عن إيجابتها أو سلبيتها في عملية بناء أو عرقلة تطور المجتمع المدني العربي عموماً، إلا أن الكثير من المفكرين يتفقون معي في اعتبارها من مؤسسات المجتمع المدني، أذكر منهم سعد الدين إبراهيم في كتابه "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي" في سياق حديثه على ما أسماه التكوينات المدنية العربية التقليدية، راجع: سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000).

وكذا السيد ياسين في ورقته التي قدمها للندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عند قول بنائية المجتمع المدني ومنظماته في الوطن العربي ومما قاله الآتي: "... نلاحظ أن هناك مجتمعا مدنيا آخر تحتيا صامتا، يلف الأرياف وأحياء القصد في المدن الكبيرة، هذا المجتمع الآخر له أيضا مؤسساته وتنظيماته غير الرسمية وعلى رأسها الزوايا والكتب والطرق الصوفية، وحلقات الذكر..." أنظر: السيد ياسين "الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدني" (ورقة بحث قدمت في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، "المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية" (بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول /سبتمبر 1992)، ص. 805.

المدني الجزائري بغض النظر عن تعدد الآراء الفكرية حول تأثيرها في النضال الوطني والتصدي لحرمان السياسة الاستعمارية بإجراءاتها التعسفية للمجتمع الجزائري من تراثه الديني.

سأحاول استحضار هذه التنظيمات بوقفة في التاريخ السياسي الجزائري، هذا الفصل سيفسر عملية استمرار، تغير أو انقطاع المسار التاريخي وسيجد القارئ من خلال ربط تواجد هذه التنظيمات بالواقع الراهن لتطور المجتمع المدني بأن هناك قواعد ترسخت تقاليدها مع الزمن - منذ الاستعمار - مازالت تلقي بظلالها على تنظيمات المجتمع المدني الجزائري اليوم، هذا الفصل سيثبت فرضية سبق أن أدرجتها في البداية وهي اختراق الدولة للمجتمع المدني في النظام السياسي للجزائر المستقلة يعيد حقيقة تاريخية وهي العلاقة العدائية المستمرة بين التشكيلات المدنية والاستعمار الفرنسي فعلاقة التوتر مرتبطة بسيرة تاريخية، وقسمت هذا الفصل الى مبحثين .

المبحث الأول: الإطار النظري للمساجد والزوايا ودورها في استمرارية التعليم والجهاد

المطلب الأول: مصير المساجد وعلاقته بتخلف نظام التعليم.

لابد في البداية من الإشارة إلى أنّ العناية بالمساجد كانت ظاهرة بارزة في المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي، فلا تكاد تجد قرية أو حيا في المدينة بدون مسجد فقد كان المسجد ملتقى العباد، ومجمع الأعيان، ومنشط الحياة العلمية والاجتماعية و قلب القرية في الريف وروح الحي في المدينة، إذ حوله كانت تنتشر المساكن والأسواق والكتاتيب، وكان المسجد الرابطة بين أهل القرية والمدينة أو الحي لأنهم يشتركون جميعا في بنائه كما كانوا يشتركون في أداء الوظائف فيه وقد كان تشييد المساجد عملا فرديا بالدرجة الأولى، هذه أكبر حقيقة تاريخية تؤكد بأن ترميم السلطات الفرنسية للمساجد أو إنشاءها أسطورة خيالية من نسيج فرنسي، فلم تكن الجزائر بحاجة إلى المساجد عندما احتلتها فرنسا ولم يكن الشعب عاجزا عن إنشاء المساجد والمحافظة عليها ومن المختصين في الدراسات التاريخية للجزائر الذين يؤكدون ما أقوله (الأستاذ: أبو القاسم سعد الله) الذي يقول: "...الوثائق الفرنسية تشهد أن الأعراس كانت تبني المساجد من تلقاء نفسها، رغم الحرمان والفقر والحروب، ومصادرة الأراضي، ويذكر تقرير يرجع إلى سني 1846 و1849 أن ثلاثة مساجد قد بنيت في البلدة، وستة في أم السنام (الأصنام)، واثنين في معسكر وواحد في كل من سور الغزلان وسكيكدة وقلالة وسطيف والقبائل، وليس من ميزانية الإدارة الاستعمارية".⁽¹⁾

1- مفهوم المساجد:

لتحديد ماهية المساجد نربطها بعدة مصطلحات يخلط الباحث بينها في الوظيفة والاسم (الجامع، المسجد والزاوية) بعض الجوامع والمساجد كانت تابعة لزوايا معينة، كما أن بعض الزوايا كانت تابعة لجوامع ومساجد معينة، فالجوامع والمساجد كانت للعبادة والتعليم كما أن الزوايا كذلك، ولكن هذه في الغالب كانت رباطا أو ملجأ أو مسكنا للطلبة والغرباء ومركزا لتلقي الأذكار واستقبال المريدين، كما أن حجم هذه المؤسسات له دخل في تحديد وظائفها فالجامع اصطلاحا أكبر حجما من المسجد فهو الذي تؤدي فيه الصلاة الجامعة أو الجمعة والعبيدين وكثيرا ما يسمى جامع الخطبة، وبعض الجوامع كان يسمى الجامع الكبير أو الأعظم كما أن الجوامع والمساجد غير منسوبة إلى الأولياء والصلحاء، بل هي منسوبة إلى مؤسسيها من السياسيين والتجار والعسكريين ونحوهم بينما الزوايا تنسب غالبا إلى ولي من الأولياء⁽²⁾ فهناك زاوية أحمد بن عبد الله الجزائري وزاوية عبد الرحمن الثعالبي، ولكن هناك الجامع الأخضر والجامع الجديد والجامع

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج.4، ط.1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998)، ص.387.

(2) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.1، ط.1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998)، ص.245.

الكبير... الخ، كما أن بعض الجوامع كانت تنسب إلى الأحياء الواقعة فيها مثل جامع باب الجزيرة وجامع سوق اللوح وجامع سوق الغزل (قسنطينة) أو إلى صفة أهل الحي مثل الخياطين وجامع حي الرمان بتلمسان.

2- التعليم في المساجد بين تدعيم التعليم العربي والاضطهاد الفكري للإدارة الاستعمارية:

بدءا لا بد من الإشارة إلى الإجراءات التعسفية ضد المساجد.

أ- الإجراءات التعسفية ضد المساجد وتوقف دروسها:

إن هدم عشرات المساجد أو تحويلها إلى كنائس ومستودعات أو منحها للجيش والجمعيات الدينية الفرنسية، كل ذلك حرم العلم من مقراته و موارده أيضا لأن كل بناية كان لها ريعها ووكيلها ومدرستها وعن مصير المساجد أوائل الاحتلال يحدثننا أبو القاسم سعد الله عن الباحث "ديفوكي" الذي بحث موضوع المؤسسات الدينية في مدينة الجزائر، قال إنه كان في (1830) تاريخ الاحتلال، ثلاثة عشر جامعا كبيرا (أو جامع خطبة) ومائة وتسعة مساجد، واثان وثلاثون قبة (أو ضريحا) واثني عشرة زاوية، فمجموع ما فيها من المؤسسات الدينية بناء عليه، مائة وستة وسبعون مؤسسة وفي قسنطينة كان بها عدد المساجد (71) واحد وسبعين مسجدا. (1)

إذا" الدروس التي تلقى في أغلب المساجد توقفت نتيجة هدم العشرات منها أو تعطيلها كما أسلفنا الذكر، فدروس مساجد الحاج حبيب باشا وعبيدي باشا وجامع السيدة، كلها توقفت، وكذلك دروس مسجد كيتشاوة وجامع القصبة... قد توقفت لأنها تحولت إلى كنائس، وكذلك جامع سوق الغزل بقسنطينة وهناك دروس أخرى قد توقفت لأن المدارس قد حولت ثكنات ومخازن وإسطبلات وحتى الجامع الكبير والجامع الجديد بالعاصمة لم يسلموا من العبث والإهانة على حد تعبير أبي القاسم سعد الله إن المدينة الوحيدة التي سلمت مساجدها تقريبا هي تلمسان ومع ذلك فقد منحت مداخلها كغيرها إلى أملاك الدولة وحول بعضها إلى متاحف أمام هذه المعاملات للمساجد لا أحد كان ينتظر استمرار الدروس فيها فلا العلماء ولا الفقهاء كانوا مستعدين لمواصلة مهمتهم في جو من الإرهاب والبطش ولا الفرنسيون كانوا يسمحون بذلك وهم يحاولون وضع أيديهم على كل شيء في البلاد، ولا الطلبة لتفضي كل هذه المتغيرات إلى توقف دروس المساجد في المدن (2)، فبالتوازي مع ما كان يقوم به الاحتلال من نهب للثروات الوطنية واستيلاء على الأراضي الخصبة الشاسعة يوزعها على المحتلين الجدد و المؤسسات الاستعمارية المختلفة، راح يوظف كل ما لديه من

(1) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ص. 248.

(2) أبو القاسم سعد الله، نفس المصدر السابق، ص. 58-59.

قوة ظاهرة أو باطنة على حد تعبير العربي الزبيري للقضاء على مصادر الثقافة الوطنية، فهدم كثيرا من المساجد وحول أعدادا كبيرة منها إلى كنائس أو ثكنات أو مستوصفات أو حتى إلى ملاه. (1)

ب- السلطات الفرنسية وإعادة تنظيم المساجد والمدرسين - دروس المساجد تحت المراقبة-

ابتداءً من 1851 ومع تنظيم خاص للمساجد والمدرسين والتنظيم جاء بعد دراسة شاملة للدراسات الإسلامية وموظفيها عموما، وقد رتبت المساجد إلى خمس درجات، ولم يختص بالتدريس إلا مساجد الدرجة الأولى وهذه المساجد لا تكون إلا في المدن الرئيسية، فكان ستة فقط في كل القطر من الدرجة الأولى ثلاثة في العاصمة واثنان في قسنطينة وواحد في تلمسان وقد سمي المدرس (مفسرا للقرآن) فقط فلم يعد يدرس اللغة والنحو والأدب وما إليها مما كان جائزا للمدرس، وإنما كان الفرنسيون هم الذين يختارون موضوعات في الفقه وأخرى في التوحيد لا يخرج عنها. أما الموظفون الآخرون في المساجد، فعلى حساب الميزانية المحلية والبلدية وبذلك تخلت الدولة على مهمتها نحو المساجد، رغم أنها هي التي استولت على أوقافها وصادرت أموالها (2) فمستوى التعليم الذي بقي معترفا به (التعليم القرآني). فمدرسوا المساجد في العهد الفرنسي لا يعلمون الأدب والبلاغة، ولا علم الفلك، إنهم يلقتون دروسا في التوحيد للعامّة أو مبادئ الدين بأسلوب تراقبه السلطة وهي التي تجعل عليهم عيوننا راصدة بالنسبة لعدد المدرسين في هذه المرحلة أيضا - الخمسينيات - حوالي ستة في المساجد وحوالي تسعة في المدارس الشرعية الثلاث: فتكون الجملة حوالي خمسة عشر مدرسا رسميا في الجزائر كلها. (3)

فمدرسو المساجد على النحو المذكور كانوا لا تأثير ولا أثر لهم فعلمهم كان ضئيلا وكان بعضهم لا يكاد يحسن الكتابة الصحيحة كما لاحظ المعاصرون، وكانوا موظفين طائعين يعملون ارضاء الفرنسيين بكل الطرق، وهم في أغلبهم البقية التي لم تهجر أو تغضب السلطات الفرنسية. (4)

تتوالى القوانين والبرامج المنظمة للتعليم في المساجد ففي 05 جوان 1900 (5) صدر برنامج موجه للمدرسين في جميع أنحاء الجزائر وهو صادر عن إدارة الشؤون الأهلية بالحكومة العامة، وكان على رأس الإدارة المذكورة عندئذ المستعرب - دومنيك لوسيان - D.luciani الخبير في شؤون الجزائريين والعرب والإسلام وناشر عدة مؤلفات بالعربية والبربرية بعد ترجمتها إلى الفرنسية ويحتوي البرنامج على مواد إجبارية

(1) العربي الزبيري، المثقفون الجزائريون والثورة (الجزائر: وحدة الطباعة برويبة، 1995)، ص.8.

(2) لنا دراسة تفصيلية للأوقاف ومصادرة أموالها في المبحث الثاني - بإذن الله -

(3) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.3، ط.1، ص.63.

(4) عن هجرة العلماء الجزائريين تلك الفترة وعلى مر فترة زمنية ممتدة، أنظر عميراي امحيد، فضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

(5) عن أهم المدرسين والبرامج المدرسية ما قبل تنظيمات (1898-1900) وما بعد تلك التنظيمات التي أصدرتها الإدارة الاستعمارية أنظر: أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.3، ط.1، ص.72-156.

ومواد اختيارية، أما الإجبارية، فهي مادة النحو وعدد ساعاتها الأسبوعية ثمان والهدف منها كما قيل هو التمكن من مادة النحو العربي واللغة .

أما المواد الاختيارية ،فهي علوم الدين والأدب، لكن المدرسين لم يلتزموا بهذا البرنامج رغم المراقبة، وكانوا يقدمون الفقه على النحو، وكانوا يتناولون موضوعات خطيرة على الفرنسيين مثل باب الجهاد وخروج مدرسي المساجد عن برنامج الدروس المسجدية الذي يعد نوعاً من العصيان المدني بمفهومنا المعاصر .

وإن كان الهدف من تنظيم هذه الدروس سنتي 1898 و1900 هو تكوين مترشحين أكفاء لدخول المدارس الشرعية الثلاث، واستمرت الرقابة على الدروس في أيدي مدراء المدارس الشرعية الفرنسية في ممارسة تفتيشهم السنوي على دروس المساجد، وكانوا يقدمون تقاريرهم إما إلى الوالي في المناطق المدنية أو إلى الحاكم العسكري في المناطق العسكرية، وأخذ المراقبون يتحكمون في الأفكار ومراقبة مسيرة المدرسين وقيمة طريقتهم ودروسهم وحضور تلاميذهم... إلخ، وكانوا في كل تقرير يوصون بالعزل أحياناً والترقية أحياناً أخرى، ويبدون ملاحظات مهمة على المدرسين والمناهج... إلخ، وأصبح المدرسون تحت رقابة شديدة وكان عليهم أن يطوروا دروسهم حسب رغبة الإدارة الفرنسية وليس حسب اختصاصهم وموهبتهم⁽¹⁾، وقبل البعض هذا الاضطهاد رغماً عنهم لظروف مادية ورفضه آخرون فأختاروا الهجرة وحدد هدف جديد لهؤلاء المدرسين هو المساعدة على تخريج جيل مزدوج اللغة وهو ما يعني أمام سيطرة اللغة الفرنسية في كل المجالات، جيلاً أحادي اللغة وهي الفرنسية مع رفع الأمية بالعربية فقط ، هذا المنهج الذي وجهت إليه المساجد وإفرازاته الخطيرة على نمو المجتمع المدني في جزائر الإستقلال "تحديداً إشكالية الهوية في الثقافة الوطنية"، هذا ما يوضح قطعاً أن دراسة التاريخ وربطه بالواقع هي من الدراسات الأكاديمية التي تتقاطع فيها عدة مدخلات، لا ينفك الباحث عن الربط بين أسباب التاريخ ومجريات الواقع.

ج- استخدام السلك الديني لخدمة السياسة الاستعمارية:

في بداية عهد جول كامبون (1891-1897) منحت الإدارة الفرنسية أوسمة معينة سميت بالأكاديمية أو العلمية لرجال الدين ومنح الأوسمة هو من المخططات الإستعمارية لإحكام قبضتها على رجال الدين ومكافئتهم على الخدمة التي قدمها هؤلاء للسلطة الفرنسية⁽²⁾، ومن هذه الخدمات الوقوف مع فرنسا في الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا، إذ لم يتوان ابن الموهوب و المفتي الحنفي عبد الكريم باشا تارزي في إصدار فتوى لصالح فرنسا، وجاء في الفتوى أن ثلاثة عشر من أعيان قسنطينة يؤيدونها أيضاً ومنهم محمد بن الشيخ الفكرون ومحمد المصطفي بن باديس (والد الشيخ عبد الحميد)، وعبد القادر بن الشيخ الحسين والسعيد عمران (مقدم الطريقة الشاذلية)، وقد جاءت فيها الأشادة بفرنسا و الحلفاء وذم الألمان ومما جاء فيها: "هذه رسالتنا ننصح

(1) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.3، ط.1، ص.65.

(2) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.4، ط.1، ص.379.

بها أنفسنا معشر الواضعين خطوط أيدينا فيها، ونصحكم بما وفقا للدين والعقل والسياسة والعادة فدوموا صادقين مخلصين لدولتنا الفرنسية الفخمة، قائمين على ساق الجد لإعانتها على أعدائها، دمرهم الله ! وأراح منهم الحلفاء، وتمتعوا بعافيتكم في دياركم تحت قوة دولتنا ! نصرها الله! واسمعوا وأطيعوا واصدقوا لتكونوا من المسلمين الكاملين العارفين"⁽¹⁾

و الموقف نفسه اتخذه مفتيا العاصمة الحنفي والمالكي وأعلنا خضوعهما لفرنسا والإذعان لها.

وهذا ما يؤكد توجه آخر للسياسة الاستعمارية أي استخدام المساجد وكل المؤسسات التي سنورها لاحقا لخدمة السياسة الداخلية الفرنسية وسياستها الخارجية وباستغلال رجال الدين⁽²⁾، للإدارة الفرنسية تضعف مركزهم في نظر المواطنين هؤلاء قد وجدوا المتكلمين باسمهم في فئات أخرى وتركوا هؤلاء المفتين والأئمة يباركون أعمال المحتل وينصحون بالخضوع إليه، ويؤكد أبو القاسم سعد الله بهذا الصدد أن هذه الفتاوى صادرة عن الإدارة الفرنسية نفسها، وأنه لا حول ولا قوة هؤلاء الشيوخ في رفضها أو تعديلها ويضيف قائلاً (...وقد أخبرنا أوغسطين بريك بكل صراحة أن بعض هؤلاء الموظفين كانوا من رجال المخابرات وكانوا يقدمون تقاريرهم إلى الشرطة، فوظيفتهم إسلامية في الظاهر فقط أما في الباطن فلهم دور آخر يؤدونه، ولذلك كان الفرنسيون يتشددون في اختيار الواحد منهم...⁽³⁾).

ما سأنوه به في ختام هذه الإضاءة التاريخية عن المساجد أن علاقة الاستعمار بهذا التنظيم التقليدي للمجتمع المدني الجزائري هي علاقة يشوبها الكثير من العدائية والقهر، وإرهاب ضد العقيدة الإسلامية ومصادرة لحق من حقوق الشعب الجزائري في التمسك بديانته وهذا يدل على انعدام الاحترام لمشاعر المسلمين ولأهمية الإسلام، وسبق أن تطرقنا في الفصل الأول في إطار حديثنا عن أسباب أو عوامل ميلاد المجتمع المدني الجزائري - فترة الاحتلال - "الحرب ضد العقيدة" فهي من المتغيرات التاريخية ذات البعد الديني الروحي المبلورة لمفهوم المجتمع المدني، لنخلص من خلال هذا المطلب الى أن مدرسي المساجد خرجوا عن البرنامج الذي أعدته السلطات الفرنسية في الكثير من الحالات، كما أنه خارج موظفي المساجد الرسمية نجد الكثير من المدرسين المتطوعين يقومون بالتدريس للعامية، بعد أخذ رخصة إدارية من السلطات المحلية، ولكنهم لا يأخذون أجرا على ذلك، ولعل الناس كانوا يقبلون على المتطوعين أكثر مما يقبلون على الرسميين، فالمساجد ظلت منارة للعلم رغم الاضطهاد الذي تعرضت له، فهي تمثل صمودا" لتنظيم من مجتمع مدني جزائري بالمفهوم الوارد في الأدبيات السياسية الحالية، وإن كانت المساجد تعبر في مجملها عن رسالة مقاومته مختلفة الأبعاد لشعب رافض للغطرسة الأجنبية فدورها ذو بعد نضالي في حتمية تاريخية عاشها شعب بأكمله.

(1) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.4، ط.1، ص.380.

(2) رجال الدين هنا نقصد بهم رجال الدين الرسميين الذين سخرتهم الإدارة الفرنسية لخدمة أغراضها في الأوقات الحرجة.

(3) نقلا أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.4، ط.1، ص.382.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للزوايا ومؤشرات تأثيرها في المجتمع الجزائري.

1- ماهية الزوايا:

قبل أن نورد مفهوم الزوايا⁽¹⁾ لا بد أن نشير إلى أن تعريف الزوايا قد تعددت فيه الآراء وإن كان لزاماً علينا لتكملة البناء المعرفي أن نورد جل وجهات النظر المتعددة حول المفهوم.

أ/ يفرق صنف من الباحثين بين الزوايا القديمة أو زوايا المرابطين، وزوايا الطرق الصوفية، فالنوع الأول مؤسس في نظرهم للطلبة ونشر العلم، أو هو لاستقبال الغرباء والبؤساء والمحرومين الذين يبحثون عن ملجأ، أو هو مكان للزوار الذين يأتون لتقديم الصدقات والمسافرين المتطوعين أو المشردين وهذا النوع من الزوايا موجود لدى العائلات المرابطة القديمة. من وجهة النظر هذه فالزوايا وظيفتها مرتبطة بالجهاد والعلم وخدمة الفقراء أو الغرباء أما النوع الثاني، فهو زوايا للطرق الصوفية والتي قيل عنها أنها زوايا للاجتماع الدوري لأصحاب الطريقة.

ب/ هناك من فرق بين زوايا الأرياف وزوايا المدن فقبل إن الأولى مبنية حول قبر مرابط غير معروف كثيراً ووجدوا أن المجتمع يطلق عليه زاوية فهي زوايا المرابطين، أما في المدن فالزاوية عبارة عن بناية لإيواء المشردين والطلبة والعلماء والغرباء.⁽²⁾

ج/ وجهة نظر أخرى ترى أن الزوايا عبارة عن أماكن للتعليم والعبادة وهذا موجود في كل أنواع الزوايا التي تطرق إليها التعريفان السابقان ولكنه أضاف بأن الزوايا لها وظيفة أخرى وهي النفخ في روح الجهاد، والتعريف الجامع لكل وجهات النظر تلك: هي أن الزاوية مؤسسة شاملة فهي مسجد للعبادة ومدرسة للتعليم وملجأ للهاربين، ومأوى للغرباء ومركز للفقراء.

2- المسار التطوري للزوايا إبان الاحتلال:

عن تطور الزوايا لا بد من التفرقة بين تطور الزوايا في المدن و الأرياف أو البادية، ففي المدن فقدت الزوايا تأثيرها بعد الاحتلال لوضع المحتلين أيديهم على المصادر المالية كالأوقاف وهدم العديد من الزوايا وتعطيل غيرها للبيع والاستغلال كجعلها ثكنة أو مخزناً، ومن الزوايا التي كان مصيرها الهدم، زاوية القشاش، زاوية الجامع الكبير، زاوية الشرفة... الخ، وكان دور تلك الزوايا التعليم وإقامة الطلبة الغرباء والعلماء.⁽³⁾

⁽¹⁾ قبل الانتقال إلى تعريف الزاوية من حيث وظيفتها لا بد من تعريف المصطلح لغة: فالزاوية عادة هي الركن من البيت ويقول انزوى بعضهم لبعض أي تضامنوا وتآلفوا.

⁽²⁾ أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.4، ط.1، ص.27-28.

⁽³⁾ أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.3، ط.1، ص.171-172.

أما زوايا الريف والبادية، فقد عرفت عدة مراحل تطويرية كانت في المرحلة الأولى ربطات للجهاد وتجنيد المجاهدين ضد العدوان إلى حوالي 1850، ثم قامت زوايا أخرى بالدور نفسه في الجنوب وفي بلاد زواوة خلال الخمسينات والسبعينات وفي الستينات كانت منطقة الأوراس أيضا تشهد الإنتفاضات المتواصلة أما منذ سنة 1880 فقد عرفت الصحراء الجنوبية انتفاضات أخرى في الشعابنة فهذه الزوايا كان لها دور في المقاومة الشعبية إلى جانب الزوايا الداعمة للجهاد ظهرت زوايا عديدة للتعليم في طولقة، زواوة والهامل وقصر البخاري وأولاد جلال، أما المرحلة الثانية (منذ الخمسينات تقريبا) إبان هذه الفترة تأثرت زوايا الأرياف عندما تدخلت السلطات الفرنسية لمحاولة فرض رقابتها ومن ذلك زاوية زواوة، طولقة وفي المرحلة الثالثة وقعت السيطرة التامة على الزوايا وكان ذلك منذ الثمانين تقريبا فدجن عدد من المرابطين بالزواج المختلط والتوظيف في القضاء والإدارة وأصبح من يرغب في إعطاء درس عليه أن يستأذن السلطة الفرنسية في الغالب و إلا ويفرض عليه تحقيق مكثف.

3- مهام الزوايا ومحاصرة الاستعمار الفرنسي للتعليم بها:

إن متابعة ومراقبة الزوايا قد قلص بل وشل حركة مركز مهم من مراكز المقاومة ضد الهيمنة الاستعمارية، فقد تلقى ضباط المكاتب العربية تعليمات بمقتضى منشور صادر من الحاكم العام بتاريخ 27 نوفمبر 1847 بجمع كل المعلومات المتعلقة بالزوايا وأتباعها، وتمت مراقبتها مراقبة محكمة، كما بين هذا المنشور حقيقة اقتنعت بها السلطات الفرنسية من خلال تجربتها في الجزائر على أن "الحياة الرسمية" للمجتمع الجزائري إنما يترجمها قادتها العسكريون في حين أن أحاسيسها وتوجهاتها كان يعبر عنها بصدق زعمائها الروحانيون ولاحظت من خلال هذا المنشور أن هذا العنصر المهم الذي على أساسه تكتمل الأبحاث في المشروع الاستعماري كان قد أهمل تقريبا في مختلف تقارير المكاتب العربية من اجل ذلك أعطيت تعليمات دقيقة بهدف دراسة الزوايا دراسة عميقة واستجابة لتلك التعليمات كشف تقرير مكتب قسنطينة خلال شهر جويلية 1852 "أن الزوايا والمساجد تشكل موضوع مراقبة يقظة وشديدة من طرف هذه المؤسسة، في أوساط تجمعات عناصر تلك المؤسسات الدينية تنشأ الدسائس وتعلوا الأصوات الحاقدة ضد سيطرتها وترتل الآيات القرآنية الخالدة والداعية إلى الجهاد".⁽¹⁾

هذا في الوقت الذي بدأ فيه هؤلاء الضباط يبحثون عن أيسر السبل قصد التقليل من تأثير الزوايا اتجه تفكيرهم إلى تجريدتها وطلبتها من الامتيازات التي كانوا يحظون بها، مثل الإعفاء من الضريبة ورغم ذلك تتخلل تلك الزوايا عن مواصلة المقاومة ضد المحتل، واندلعت ثورة عام 1852 بإيعاز من زوايا بعض المناطق مثل مدينة باتنة، عنابة كما أدى أتباع زاوية الشيخ الحداد بقرية صدوق ببني عبدل قريبا من مدينة بجاية دورا

(1) صالح فرкос، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى) (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005)، ص.

بارزا في ثورة "المقراني" عام 1871، إذ استطاع رجال تلك الزاوية أن يجندوا ما يزيد عن مائة وعشرين ألف مقاتل، في حين لم يستطع المقراني - قبل ذلك- أن يجند أكثر من عشرين ألف مقاتل من مناطق برج بوعريريج وسور الغزلان وبوسعادة؛ فقد أصبحت الزوايا في نظر ضباط المكاتب العربية تشكل خطرا كبيرا على الفرنسيين، فلم تعد مكانا لحفظ القرآن أو مأوى للمحرومين والبؤساء فقط بل تحولت إلى مراكز للثورة، من أجل القضاء على النصارى.

وعن الإجراءات والآليات والتدابير التي اعتمدها السلطات الفرنسية لأجل قطع الجزائريين عن ثقافتهم الإسلامية سياسة خنق التعليم في الزوايا، فمنذ الاحتلال حاول الفرنسيون حر الجزائريين إلى إدخال أبنائهم في مدارس فرنسية في المدن أولا، وفي المرحلة الثانية أنشأوا ثلاث مدارس إقليمية لتمتص التلاميذ الذين كانوا من قبل يتوجهون إلى الزوايا الريفية وإلى المرابطين للتعلم أو يقصدون المساجد الإسلامية خارج الجزائر، أما خلال المرحلة الثالثة، فالفرنسيون قد أنشأوا المدرسة الابتدائية الفرنسية بجوار الزوايا وضيّقوا على هذه الزوايا مجال النشاط وبهدف وضع الزوايا تحت أنظار الفرنسيين صدر مرسوم 18 أكتوبر 1892⁽¹⁾ فأدمج تعليم الزوايا في المدارس الابتدائية الفرنسية وأخضعها للمراقبة وتفتيش السلطات الأكاديمية المدنية أو العسكرية مثلها مثل المدارس الإقليمية الثلاث (الشرعية) وقد اشترط المرسوم أن يكون لكل زاوية سجل تسجل فيه أسماء التلاميذ وعائلاتهم ومحل إقامتهم.... إلخ كما تفعل المدارس الفرنسية ويعترف الفرنسيون أن الزاوية عندئذ تعني المكان الذي تدرس فيه اللغة العربية والقراءة والكتابة ويحفظ فيها القرآن، ورغم ما يبدو على هذا المرسوم من سياسة جديدة تجاه الزوايا، فالتخطيط لعرقلة التعليم في الزوايا ومناقشة ووضع الشروط المضادة له وعدم التوظيف من خريجي الزوايا هو من قرارات السياسة الاستعمارية لإبعاد الزوايا عن وظيفتها التعليمية إلا أن تحقيق أهداف تلك السياسة بالقضاء على التعليم الإسلامي أو إيقاف تطويره ظلت بعيدة التحقيق المطلق خاصة بظهور محاولات تطالب بإصلاح الزوايا وظلت محاولات الإصلاح مستمرة إلى أن ظهرت المدارس الحرة الحديثة*.

المطلب الثالث: فاعلية الزوايا في استمرارية التعليم - نموذج الزوايا التعليمية كفاعل تاريخي -

سنتطرق لنماذج بعض الزوايا التي اهتمت أساسا بالتعليم ولا نرجع لذكر ما تعرضت له الزوايا من تضيق على حرية نشاطها مما يجعلنا نستشف أنها مشروع حضاري، أنشأه رجال عظماء لهم غيرة على الديانة الإسلامية واللغة العربية فأسسوا نظاما تعليميا دقيقا بتلك الزوايا اخترنا نماذج للدراسة والتحليل.

(1) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.4، ط.1، ص.176.

* المدارس الحرة نعي بها تلك المؤسسات التعليمية التي انطلقت انطلاقا قوية منذ حوالي 1920 على يد أفراد أو جماعات لنشر التعليم العربي الإسلامي في الجزائر. عن البرامج التعليمية لتلك المدارس ووظائفها راجع: أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.3، ص.228-321.

1- زواياة زواوة:

اشتهرت هذه المنطقة بكثرة الزوايا التعليمية حتى وصلت إلى اثنتين وأربعين زاوية، وانتشرت الزوايا بالخصوص في سهل وادي مسعود (الصومام) وفي النواحي المجاورة، ولم يقتصر إنشاء الزوايا التعليمية على أهل الطرق الصوفية أو المرابطين، بل على بعض الفئات الاجتماعية التي أنشأت الزوايا لنشر العلم والمحافظة على الدين ومن أبرز زوايا زواوة التي اهتمت بالتعليم الآتي:

أ - زاوية شلاطة (أقبو):⁽¹⁾

هي من أقدم الزوايا التعليمية في المنطقة ولو أنها فقدت بالتدريج مكانتها العلمية في العهد الفرنسي نظرا لقبول رئيسها عندئذ محمد السعيد بن علي الشريف الوظيف الرسمي من الفرنسيين مع ذلك بقيت الزاوية تؤدي مهمة التعليم في العهد الفرنسي ووظيفة صاحب الزاوية قد حمت معلميه وطلابها من شر الإدارة الفرنسية، وقد درس فيها عدد من العلماء ومنهم الشيخ محمد البشير الإبراهيمي قبل هجرته إلى المشرق، وقد عرفت بتخصصها في حفظ القرآن وقراءته وتفسيره، وكانت مدرسة لعلوم الدين والفلك والحساب والنحو وعن مشايخ هذه الزاوية نذكر الشيخ الكتاني، الشيخ دحمان بن السنوسي، الشيخ محمد بن عبد الرحمن... إلخ.

ب - الزاوية السحنونية:

ومؤسسها هو عمرو الشريف ومن أبرز رجال هذه الزوايا محمد السعيد السحنوني، ظهرت أيام ضعف التعليم العربي الإسلامي في الجزائر توغل الإدارة الفرنسية في نواحي البلاد سيما منذ ثورة 1871، أما ما تميزت به فهو إرسال البعثات من التلاميذ إلى تونس للتعلم واستقبالها للتلاميذ من البلدان المجاورة في إطار تشجيع الحصول على العلوم الإسلامية خاصة باللغة العربية من البلدان المجاورة، ولم تكنف الزاوية بإرسال التلاميذ بل أنها جلبت إليها بعض الشيوخ من تونس للتدريس فيها أمثال الشيخ إبراهيم جمادح وقد كثر الطلبة بالزاوية حتى بلغ نحو 300 طالب⁽²⁾، وقد نشطت الزاوية في عهد الشيخ محمد السعيد ومحمد الشريف الأول، وكان للشيخ محمد السعيد تلاميذ نذكر منهم ابن طعيوج، محمد أمزيان بودريو، أما من تلاميذ الشيخ محمد الشيخ محمد الشريف فنذكر الشيخان البارزان في جمعية العلماء أحمد حسين وعبد الرحمن شيبان.

تطرقنا لأشهر زوايا الفقه والقرآن في زواوة للمعرفة العلمية وكذا لإعطاء القيمة التاريخية للزوايا عموما في محاولة للفت أبناء جيلي من الباحثين إلى أهمية نضال هذه المؤسسة التي تعبر بحق عن تواجد قوي وفعال لمجتمع مدي جزائري تحت الاحتلال، ويمكن منظمات المجتمع المدني أن تؤسس نضالا مديا وتؤثر في صياغة بل وتقويم سياسات قطاعية وسياسة عامة للدولة الفرنسية، وهذه الإضاءة التاريخية عن تنظيم أي كان

(1) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.3، ط.1، ص.184.

(2) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.3، ط.1، ص.198.

وصفه تقليدياً "أو حديثاً" قد فاق في نشاطه ووظائفه تنظيمات ألصقت بها صفة المدنية في مرحلة أخرى من تاريخ بلادي لتفرغ من مهامها والمتتبع لأسباب هذه الدراسة بتوظيفه للمنهج المقارن يمكن أن تتوضح له مكانة المجتمع المدني الجزائري في ظل الاحتلال وبعد الاستقلال طبعاً بمتابعته لباقي مراحل تطور المجتمع المدني في جزائر الاستقلال التي سنأتي للحديث عنها، إذاً فأبرز الزوايا المختصة بالقرآن والفقاه هي: (1)

2- زوايا الجنوب:

أ- زاوية طولقة:

يحكي لنا التاريخ بأن هذه الزوايا من أقدم الزوايا التعليمية التي أسسها الشيخ بن عمر، فقد تطور نشاطها التعليمي وبذلت جهداً كبيراً في نشر التعليم العربي والعلوم الإسلامية، وقد اشتهرت بالخصوص في عهد علي بن عثمان الذي طال عهده (1842-1896) (2)، فتحت أبواب الزوايا للتلاميذ من مختلف النواحي ويروي التاريخ أن والد الشيخ الحفناوي مؤلف (تعريف الخلق) قد تولى التدريس بالزاوية فكانت تضم ما بين 40 و50 تلميذاً بالإضافة إلى جمع غفير من العامة يضاف لهم جامع الزاوية، كما استقبلت عدداً من التلاميذ الذين برزوا في ميادين أخرى منهم بعض أعضاء جمعية العلماء فيما بعد.

ب- زاوية الهامل:

مؤسسها الشيخ محمد بن بلقاسم وتم إنشاء هذه الزاوية في سنة 1849 (3) (تاريخ ثورة الزعاطشة) وعن مشاركة هذه الزاوية في المقاومة الشعبية فالتاريخ يحدثنا بأن موقفها من ثورة 1871 كان حيادياً، ولكن ذلك لم يمنع شيخ الزاوية من استقبال اللاجئين في الزاوية من الفريقيين المقراني وآل حداد، استعان محمد بن بلقاسم في التدريس بعدد من الشيوخ من أشهر من استعان بهم محمد بن الحاج، محمد بن عبد الرحمن الديسي، عاشور الحنفي، عن برنامج التعليم الذي راج في زاوية الهامل هو نفسه البرنامج القديم للدراسات العربية الإسلامية، فالشيخ محمد كان يدرس التفسير والفقاه والحديث والتوحيد وكذا الدراسات الأدبية، بانضمام الشيخ عاشور بالإضافة إلى اهتمام الزاوية بالتاريخ، السيرة النبوية وبدعت في ذلك ورغم تغير الخلافة الروحية للزاوية بوفاة الشيخ الهاملي سنة (1897) إلا أن التعليم بقي حياً في الزاوية وحول مسيرة هذه الزاوية من المرتقب أن تدعم الساحة الثقافية قريباً بإصدار جديد بعنوان "زاوية الهامل... مسيرة قرن من العطاء" الكتاب الذي ستتكفل به دار الخليل للنشر والتوزيع لمؤلفه الأستاذ والباحث: عبد المنعم القاسمي الحسيني، ويأتي هذا

(1) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.3، ص.202-203.

(2) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.3، ص.215.

(3) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.3، ط.1، ص.220.

الكتاب بمناسبة الذكرى المئة على تأسيس الزاوية المذكورة وحسب ما ورد في مقال بجريدة الشروق و هذا الإصدار الجديد حاول من خلاله الأستاذ تقديم دراسة أكاديمية شاملة حول زاوية الهامل.⁽¹⁾

تعدّ الزوايا العلمية تعد واحدة من المنارات العلمية التي حافظت على مقومات الشعب الواحد وتماسكه كما عملت لتقوية الأبعاد الروحية والدينية وتعتبر من بين مراكز الإشعاع الديني والعلمي في الجزائر انفتحت أبوابها لترسيخ مناهج التربية وتحفيظ القرآن الكريم، وكما رأينا فإنه رغم توالي الضغوط واستمرار المخططات الاستعمارية لوقف التعليم بها إلا أنها مثلت رمزا" لصمود الثقافة الوطنية وهي مبعث اعتزاز على اختلاف آراء الباحثين ولو أُنِي استبعد منهم المختصين في الدراسات التاريخية، إذ ولو انخرقت الزوايا عن وظيفتها فلم تنحلّ عنها وهو ما حاولت جاهدة أن أوضحه في هذا المطلب وعن دورها يقول محمد الصالح أوصديق "... ويرجع الفضل في الإبقاء على الدين الإسلامي بالجزائر إلى حفظة القرآن، أما الفضل في انتشار القرآن في الجزائر فيرجع إلى الزوايا".⁽²⁾

فالزوايا مظهر من مظاهر المقاومة الفكرية التي كانت ثرية و متعددة ولها الفضل في بعث الوعي السليم في أوساط الشعب الجزائري، وقد تمكنت من حفظ التوازن للشخصية الجزائرية في عمقها العربي الإسلامي.⁽³⁾

(1) زهية منصر، كتاب جديد لمؤلفه عبد المنعم القاسمي الحسيني، "زاوية الهامل... مسيرة قرن من العطاء الروحي"، الجزائر، الشروق اليومي، عدد 2516، 26 جانفي 2009.

(2) محمد صالح أوصديق، الجزائر بلد التحدي والصمود (الجزائر: وحدة الرغاية، 1999)، ص. 87.

(3) عميرايي أمهيدة، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، 2004)، ص. 117.

المبحث الثاني:التأصيل التاريخي للطرق الصوفية والأوقاف وتوتر العلاقة مع السلطات الفرنسية

المطلب الأول: في مفهوم الطرق الصوفية وتفاعلها مع السياسة التفكيكية لوحدها.

أود في البداية التعرض لمصطلحات هذا المطلب بالتعريف لأنقل في موضع آخر إلى مكانة هذا التنظيم المرتبط بتراث المجتمع المدني الجزائري في خدمة جانب من النضال الوطني مع ضرورة التنويه بأن اقتصاري على تعريف واحد لا يعني إلغاء كل التعاريف الأخرى بل لأن ذكر جل التعاريف هو محض إطناب لا يتطلبه موضوع الدراسة في مجمله.

1- ماذا نعني بالطرق الصوفية؟

أ- تعريف التصوف: "الأصل في التصوف هو الانقطاع إلى الزهد في الدنيا والعمل للآخرة برياضة النفس وتربية الإرادة والأخذ بالعزائم ومحاسبة النفس، وحسن النية والمبالغة في العبادة، والغاية من ذلك الوصول إلى تجريد التوحيد وكمال المعرفة بالله تعالى" (1)

ب- تعريف الطريقة: هي مجموعة من الشعارات والممارسات والأذكار التي قد تختلف فيها كل طريقة عن الأخرى في العدد والأزمنة وتسمى الطريقة أيضا (وردا).

إن لكل طريقة صوفية ما يميزها عن غيرها من الممارسات الصوفية فالقادرية تتميز بالإحسان والصدقة والرحمانية بالعزلة والخلوة والعيساوية بالتصوف الخشن بما يوحي بأهمية الإحساس البدني عندها، والدرقاوية بتفضيل الفقر والابتعاد عن طلاب السلطة والطيبة والتيجانية تتميز بالتسامح والاعتدال والسنوسية بإعطاء الأولوية للسلطة الدينية... إلخ. (2)

2- نشأة الطرق الصوفية ودورها في المقاومة الشعبية:

أ- ظهور الطرق الصوفية في الجزائر:

ليس انتماء المجتمع الجزائري إلى الطرق الصوفية وليد العهد الفرنسي* فعدد الطرق الصوفية التي أنشئت في العهد الاستعماري أربع كالسنوسية، والعلوية... والباقي كان موجودا منذ العهد العثماني، ومن هذه الطرق الصوفية ما هو مؤسس في الجزائر كالرحمانية والتيجانية ومنها ما هو مؤسس في المغرب كالطيبية والعيسوية والدرقاوية، وما هو مؤسس في المشرق كالقادرية... إلخ، وقد بقي الفرنسيون مدة تزيد على خمس

(1) ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (الإسكندرية: منشأ المعارف للنشر، 2001)، ص.254.

(2) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.4، ط.1، ص.8.

* عن تاريخ الطرق الصوفية في الجزائر قبل وبعد الاحتلال، أنظر: أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.1، ط.1.

عشرة سنة وهم لا يدركون أهمية دور هذه الطرق لأسرارها، إلا أن أَلْف "دي نوفو de neveu" كتابه (الطرق الصوفية عند مسلمي الجزائر).⁽¹⁾

ب- ملامح السياسة الفرنسية تجاه الطرق الصوفية:

- كانت الإجراءات الأولى التي اتبعتها الفرنسيون هي اللجوء إلى ضعفة وحدة الطريقة، يجعلها تتفرع إلى فروع: وعدم تبعية فرعها إلى شيخ واحد، وكان ذلك بالخصوص هو مصير الرحمانية بعد 1857-1871، وكذلك مصير القادرية والدرقاوية، ولم يأت آخر القرن (سنة 1897)، حتى أعلن المختصون الفرنسيون أن الرحمانية قد تمزقت إلى 25 فرعا ولا يعترف أحدها بالأخر، أي كل فرع كان له شيخ مستقل، رغم الأصل الواحد والمبادئ الواحدة ومن هذه الفروع:
- فرع الهامل (بوسعادة) وشيخه محمد بن أبي القاسم.
- فرع قسنطينة وشيخه سالم بن محمد الأعرج السالمي.

وتفرعت الدرقاوية والقادرية والتيجانية والشاذلية وغيرها إلى فروع ضعيفة لا تعترف ببعضها، بل تتنافس مع بعضها بفعل اكتشاف السلطات الفرنسية لنواحي الضعف فيها فالدرقاوية تفرعت إلى ثمانية فروع أو أكثر والقادرية إلى ستة فروع على الأقل وكان للتيجانية فرعان في الجزائر وثالث في المغرب، وفرعا الجزائر غير مستقلين تماما عن بعضهما بحكم بقاء المشيخة في فرع واحد فقط بين عين ماضي وتماسين وكانت السلطات الفرنسية تبذل قصارى جهدها لتبقى خلافات الفرعين تماسين وعين ماضي، أما الشاذلية فلها فروع عديدة في وسط وغرب الجزائر سيما بعد وفاة الشيخ محمد المرسوم (1883) فقد كانت فروع قصر البخاري و أندات و عنابة الذي كان يشرف عليها بلقاسم بوقشبية، تتنافس فيما بينها ولا تعترف بشيخ واحد*.

ج- دور الطرق الصوفية في تفعيل المقاومة الشعبية:

كان استغلال الطرق الصوفية واضحا منذ البداية، ففي سنة 1831⁽²⁾ وقع اتفاق بين قائد الجيش الفرنسي الجنرال (بيرتريني) والحاج محي الدين بن مبارك مرابط مدينة القليعة، وكان ذلك بإشارة من المستشارين بأن الذي سيهدئ المقاومة هو إعطاء المرابطين قيادة المناطق المجاورة للعاصمة وتم إعطاء لقب (الأغا) إلى الحاج

(1) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.4، ط.1، ص.29. ويقول سعد الله بأن معلومات الكتاب استقاها من زوجته الجزائرية، ومن دوره في المكاتب العربية ومن أصحابه الجزائريين الساذجين على حد قوله، وتم إصدار الكتاب سنة 1845 وأعيد طبعه سنة 1913.

* أردت أن أقدم مظهر من مظاهر السياسة الفرنسية في تعاملها مع الطرق الصوفية وهو تفكيك وحدة تلك الطرق وبالتالي إبطال فاعليتها سيما وأنها كانت تحمس للجهاد وتدعو للمقاومة.

(2) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.4، ط.1، ص 34

محي الدين وكلفه بتهدئة الأوضاع وبمهمة الوساطة بين العرب والفرنسيين ولكن الجنرال -بيرترني- لم يطل وجاء بعده (الدوق دورفيكو) بسياسة الغطرسة فعادت المقاومة أشد ما تكون وظلت الطرق الصوفية تؤدي دورا رئيسيا في الأحداث بل الدور الأول في وقت تناذلت فيه السلطة الزمنية على أيدي الزعماء العثمانيين من أمثال الداوي حسين والباي حسن موسى في وهران... إذ برز نشاط الطرق الصوفية كالرحمانية التي تحالفت مع الأمير عبد القادر إلى هزيمته، ثم تولت المقاومة والجهاد بعده في زاوية (1850-1857)، ثم 1871 أين انخرمت المقاومة الشعبية أمام الفرنسيين وهو ما يفسر تعلق المواطن بالصوفية ليعيش في عالم الروح و التخيلات فلا داي ولا باي ولا أمير ولا مرابط استطاع أن ينقذ البلاد.

المطلب الثاني: نماذج لأنماط الطرق الصوفية وموقعها من الاتجاهات الإحتلالية للسيطرة عليها.

ركزت من خلال هذا المطلب على بعض الطرق التي لها مشاركة في المواقف السياسية مع العلم أن هناك طرقا" اهتمت بخدمة الدين والعلم واختياري لنموذجين من تلك الطرق - القادرية، الرحمانية- لم يأت اعتباريا فبعد اطلاع شامل لنشاط الطرق الصوفية الجزائرية إبان الإحتلال كشف التاريخ بأن هناك طرقا" غايتها تعليمية أو دينية في الأساس وإدراج الطريقة القادرية والرحمانية لإرتباط نضالهما في الأساس بتغيير خارطة الأحداث السياسية في الجزائر ولو أن هناك العديد من الطرق التي لها مساحة من المقاومة في سجلها الخاص وكما أسلفت الذكر فمخطط الدراسة لا يقتضي التعرض لكل تلك الطرق، فهناك دراسات تاريخية منفصلة تعرضت للموضوع بكثير من التفصيل.

سيلاحظ القارئ معي من خلال الإضاءة على هاتين الطريقتين أن المجتمع المدني بمبادئه الإنسانية موجود بقوة كمفهوم وممارسة في تاريخ الجزائر.

أ - الطريقة القادرية:

تنسب القادرية إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني⁽¹⁾ وأول من أسس فرعاً للقادرية في الجزائر هو الشيخ مصطفى بن المختار الغريسي سنة 1200 وفروع هذه الطريقة كانت موجودة من قبل في مختلف المدن ولها زوايا وأضرحة وقباب ومساجد في الجزائر وتلمسان وغيرها ولها أوقاف كثيرة، كانت ترسل مع الحجاج إلى الزاوية الأم في بغداد، وبقي الحال كذلك في العهد الفرنسي ولكن في ظل إجراءات مغايرة متضمنة قيود عديدة سبق الإشارة إليها وستتطرق لجل تلك القيود لاحقاً وللقادرية طريقة للذكر وطقوس معينة ليس مجال التطرق إليها والرجوع إلى كتاب سعد الله في جزئه الرابع وكذا الجزء الأول سيحقق ذلك.

(1) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.4، ط.1، ص.42.

برز نشاط القادرية إلى جانب المقاومة الشعبية بالتحالف إخوان الطريقة القادرية من حول الأمير عبد القادر وتعاونت كل الطرق في عهد الأمير من رحمانية ودرقاوية وطيبية وشيخية وبعد انتقال زعمائها إلى فرنسا والمشرق بقيت بقايا الطريقة - في الجزائر وفي ظل الاحتلال - وانتشرت في مختلف أنحاء القطر، وظهر لها فروع أخرى في شرق البلاد وجنوبها وكان لها دور بارز أثناء غزو فرنسا للصحراء ومنهم نذكر زوايا عميش (الوداي) والرويستات (ورقلة) كما نذكر زاوية نفطة وزاوية الكاف وكتاهما بتونس ولكن لهما نفوذ بالجهات المجاورة في الجزائر كما نذكر زاوية منعة بالأوراس.

وقد حدث للقادرية ما حدث لكل الطرق إبان الاحتلال فقد أصبحت جميعها تقريبا تحت رحمة المحابر الفرنسية والضغط المتعدد الجوانب لكي تعمل وفق إرادة المحتل، كما وظفت في العديد من المناسبات عن علم أو جهل من زعمائها، ولاسيما عند حاجة الفرنسيين إلى نفوذ هذه الطرق في الصحراء حيث خططوا لاكتشافها واحتلالها وربطها بمستعمراتهم الإفريقية، وعند إعلان الحرب العالمية الأولى وجه الشيخ الهاشمي بن إبراهيم (مقدم زاوية عميش) نداء إلى إخوانه يبشرون بانتصار فرنسا وانكسار ألمانيا، كما استطاع أن يجند كثيرا من أتباعه خلال الحرب العالمية الأولى*.

توفي الشيخ الهاشمي بن إبراهيم سنة 1923 وتولى ابنه عبد العزيز القادرية من بعده وقام عبد العزيز بن الهاشمي بالانضمام إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائرية سنة 1937 وفتح مدرسة باسمه في زاويته وتوجيه دعوة إلى وفد الجمعية لزيارة المنطقة فما كان من السلطات الفرنسية هذه المرة إلا أن اعتقلت الشيخ عبد العزيز وزملاءه المعلمين المصلحين وأعلنت حالة الطوارئ في المنطقة متهمه إياهم بالإعداد للثورة بالتواطؤ مع جهات أجنبية (إيطاليا وألمانيا) وقد وضعت السلطات الفرنسية شيئا آخر من العائلة على رأس الزاوية.

كان سردنا لهذه الأحداث وتوقفنا عندها بشيء من التدقيق لنصل إلى نتيجة مفادها أن استفادة السلطات الفرنسية من بعض فروع القادرية كان مؤقتا بالمقابل فإن شيوخ فروع زوايا القادرية استفادوا أيضا من تأكيد تأثيرهم ونشر نفوذهم واستفادوا ماديا من استعمال المال للتعليم* وقد عرفنا أن الشيخ عبد العزيز قد ناصر حركة الإصلاح وفتح مدرسة بزوايته القادرية لينتهي به الأمر إلى السجن وظلت القادرية مصدر قلق بالنسبة للفرنسيين لعلاقتها الخارجية بشيوخ القادرية في بغداد وبيروت ولكون القادرية كانت جسرا للدعاية العثمانية وحركة الجامعة الإسلامية وهم يعتبرونها من الطرق المعادية للمسيحيين كما كانت القادرية تاريخيا من الطرق القريبة من السلطة العثمانية ويقدر الفرنسيون عدد أتباع الطريقة القادرية في الجزائر بـ: (1) 1882: 14.574 إخوانيا، 268 مقدا، 29 زاوية.

* مثل ما فعلت كل الطرق الصوفية الأخرى في الجزائر نتيجة إحكام فرنسا لسيطرتها على تلك الطرق بتوظيف المحابر.

* يحدثنا سعد الله أن الشيخ الهاشمي قد علم أولاده في جامع الزيتونة واشترط أن لا يتولى بعده أمر الزاوية إلا من نال شهادة التطوع من الزيتونة.

(1) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.4، ط.1، ص.58.

• 1897: 24.578 إخوانيا، 558 مقدا، 33 زاوية.

ومن ضمن الإخوان هناك 2.695 امرأة أو خونية.

• 1906: 25.000 إخوانيا (منهم 2.800 من النساء) و33 زاوية.

يمكننا القول انطلاقا مما حدثتنا كتب التاريخ أن القادرية جاهدت ضد الاستعمار الأوروبي وحاربت الوثنية والتنصير ومن مواقف أسرة الهاشمي الشريف وقوفهم لصالح الثورة التحريرية وتزويدها بما تحتاجه من ثروة وما قام به أحد أبناء القادرية يعد إثباتا" على نضالها إذ تبرع بقصر البايتونس الذي اشتراه عام 1946⁽¹⁾ للثورة التحريرية و رفع فيه علم الجزائر ونصبت فيه أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ب- الطريقة الرحمانية:

مؤسس الطريقة هو محمد بن عبد الرحمن الأزهرى الجرجري وخليفته على بن عيسى المغربي وقد طال عهد ابن عيسى وانتشرت تعاليم الزاوية وعاصر الاحتلال الفرنسي إذ توفي سنة 1836، ويتوالى خلفاء الزاوية لنصل إلى الحاج عمر الذي تولى شؤون الزاوية سنة 1844⁽²⁾ وقد أدى دورا في مقاومة زواوة سنة 1857، وقد هدمت الزاوية في عهده واضطر الحاج عمر إلى الهجرة إلى تونس ثم إلى الحجاز وعلى اثر احتلال زواوة سنة 1857 نفي الحاج عمر إلى تونس وتم إنشاء فرع في الكاف (تونس) للرحمانية ومن هناك اتسع نفوذها في سوق أهراس ونواحيها، وبقي الحاج عمر في المهجر ولكن الإخوان اختاروا بعده شيخا آخر هو الشيخ محمد الجعدي، وجاء في وقت محاصرة الفرنسيين للرحمانيين في كل مكان وتشريد السكان وحرق المداشر وبعده انتخب الشيخ محمد أمزيان الحداد شيخا للطريقة وفي عهده اشتهرت الزاوية الأم بالعلم والحيوية وعادت إلى نشاطها السالف رغم محاولات الإدارة الاستعمارية السيطرة على الزوايا ورغم مكانة الشيخ الحداد فلم يستطع أن يوحد كل الفروع حتى في زواوة نفسها ولكن هذا التفرع لم يمنع انضمام الرحمانية إلى إخوان الشيخ الحداد بعد إعلانه الجهاد سنة 1871.

وعن دور آخر للرحمانية في أولاد جلال فالشيخ المختار بن خليفة الجيلالي قد ساند ثورة الزعاطشة عام 1849 وأرسل النجدة إلى الشيخ بوزيان وقد شارك إخوانه بالإضافة إلى ثورة الزعاطشة في انتفاضة سنة 1861 في الجلفة المعروفة (بقضية بوشندوقة).

(1) عميرايوي حميده، رسالة الطريقة القادرية في الجزائر (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص.68.

(2) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.4، ط.1، ص.143.

بالنسبة لإحصاء أتباع الطريقة الرحمانية من الصعب إدراكه بدقة والإحصاء الذي يقدمه لنا سعد الله هو إحصاء هنري قارو، الذي درس الحركة الإسلامية سنة 1906، فكان مجموع الإخوان بناءً على رأيه هو 133.500 من بينهم أكثر من 13.000 من النساء.⁽¹⁾

والحديث عن فروع زوايا الرحمانية ممتد لإنتشارها الواسع لكنني سأقف عند تلك الفروع التي ساهمت في التصدي للاستعمار الفرنسي وارتبطت بأحداث تاريخ الجزائر السياسي ومن فروع الرحمانية المناضلة فرعان في الأوراس هما فرع واحة المصمودي بقيادة الصادق بن الحاج وفروع الدردورية بقيادة الهاشمي دردور، وكان الصادق بن الحاج كثير الحماس للطريقة مخلصا لها مواضبا على أذكارها، فقد أنشأ زاوية في واحة سيدي المصمودي عند أحمد خلدو فأصبحت مركزا للتعليم الديني والسياسي وهو من المساندين لثورة الزعاطشة سنة 1849، وبعد عشر سنوات قام بثورة خاصة به (1858-1859) في الأوراس وقد أحرق الجنرال ديفو زاوية المصمودي عن آخرها سنة 1859 انتقاما من الشيخ وأتباعه وأسر الصادق بن الحاج مع أبنائه وأعوانه المقربين وحكم عليه بالنفي والسجن خمس عشرة سنة وعلى الآخرين عشر سنوات وكان منفاه كورسيكا ثم أعيد إلى سجن الحراش وظل سجيناً إلى موته سنة 1862⁽²⁾، و الشيء نفسه يقال عن الفرع الآخر الذي ظهر في الأوراس على يد الشيخ بن علي دردور الذي أسس فرع للرحمانية بطريقة سرية سنة 1876 ونتيجة تمردة على الفرنسيين عوقب بالنفي إلى كورسيكا ولم يكن للدردورية كثير من الأتباع وإنما نشاطها جاء في ظروف سياسية خاصة* جعل السلطات الفرنسية تنظر إليها على أنها خطر كبير ولم يبق لها سنة 1897 سوى شيخ واحد ومقدم واحد وحوالي ألف (1.020) من الأتباع، وهناك فروع أخرى للرحمانية ونضالها أنصب على بث العلم وخدمة الدين كزوايا الجنوب الرحمانية وأبرز تلك الزوايا زاوية الهامل.*

أما عن مجموع الإخوان الرحمانيين فكان سنة 1906 حوالي 133.500 من بينهم أكثر من 13.000 من النساء⁽³⁾، وإضافة كما سبق وذكرنا لمساهمتها في المقاومة الوطنية تروي لنا الكثير من المصادر بأن الشريف بوبغلة زعيم ثورة 1851-1854 كان مقدما رحمانيا.

فالرحمانية إذاً كانت طريقة دينية وتحولت إلى جمعية سياسية لأن العلاقات مندمجة مع المصالح المادية أو الزمنية ونظامها الخاص جعل الباحثين الفرنسيين يتخيلون أشباح الإخوان الرحمانيين وهي تطاردهم فإدارة زواياهم كانت باستقلال ويجلبون الأتباع لأنفسهم ولهم مقدمون نشطون وهو ما يفسر انتشارها بسرعة في

(1) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.4، ط.1، ص.177.

(2) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.4، ط.1، ص.155.

* الوقت الذي ظهرت فيه الدردورية هو الهجمة الشرسة التي أبدأها الاستعمار الفرنسي خلال السبعينات في عهد ما اسموه الجمهورية الثالثة، وقيام ثورة بوعمامة وثورته المهدي السوداني، وهي علامات التعصب الإسلامي في نظر الفرنسيين.

* عن زاوية الهامل ودورها التعليمي، أنظر: المطلب الثالث من المبحث الأول.

(3) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.4، ط.1، ص.178.

الجزائر فالاستقلالية المالية بالأساس هي قاعدة الفاعلية المدنية لأي تنظيم من تنظيمات المجتمع المدني بلغة العصر والتعرض لكل تلك الأحداث السياسية التي شاركت فيها الرحمانية يفسر لأي باحث في المجتمع المدني الجزائري أن الاستقلالية هي وقود الفاعلية لأي جمعية. مسمى أدبيات المجتمع المدني المعاصر، وهو ما يطرح إشكالية الاستقلالية المالية كمتغير رئيسي لهشاشة التشكيلات المدنية الجزائرية ما بعد الاستعمار وهو ما سنعرفه في فصول لاحقة.

ج- مضامين السياسات الفرنسية لتحويل مسار الطرق الصوفية:

ركزت جل الكتابات التي تحدثت عن الفكر الإصلاحية (الحركة الباديسية) التي سنتناولها في الفصل الموالي في أنشطة جمعية العلماء محاربتها للطرق الصوفية ووجهت لها عدة إتهامات خطيرة خطيرة السياسة الفرنسية في طمس الهوية الجزائرية ومنها أن الطرق الصوفية حولت المجتمع الجزائري عن وظيفته وأنها أوقفت تطور هذا المجتمع إلى حد يستطيع القارئ حتى لا أقول الباحث من خلال اطلاعه على تلك الآراء يصدر أحكام تصب في مجملها على مسؤولية الطرق في تخلف نظام التعليم في الجزائر وتوقف تطور المجتمع المدني الجزائري، وفضلت إضافة هذا الجزء محاولة بذلك التحدث عن خبايا سياسة فرنسا تجاه تلك الطرق، وسيجيبنا هذا الجزء على التساؤلات الآتية:

ما هي مكانة الطرق الصوفية في نظر الباحثين الفرنسيين؟

ما هو محتوى الإستراتيجية الفرنسية لوقف النشاط السياسي للطرق الصوفية؟

رأى الخبراء الفرنسيون بعد 1871 أن رؤساء الطرق الصوفية قد حلوا في الأهمية محل زعماء العشائر نتيجة ضعف هؤلاء من جراء قانون الأرض سنة (1863-1873)، وما يعرف بعهد الملكية العربية وقد وقف منهم الحكام العامون الثلاثة (شانزي وتيرمان وكامبون) مواقف مشابهة أحيانا، وهي المراقبة والتشدد ومختلفة أحيانا أخرى سيما عند كامبون، ورأى الفرنسيون أن استغلال هؤلاء الزعماء في الإدارة وعدم قبولهم الوظيفة يجعلهم خطرين ومشكوكا في ولائهم لذلك تقرر مراقبتهم عن كثب للتحكم في مداخيلهم المادية ومنع إعطائهم الرخص لجمع أموال الزيارات وفي عهد لويس تيرمان (1882-1891)⁽¹⁾ كثرت الضغوط على شيوخ زوايا الطريقة الرحمانية والقادرية، وبناءً على دراسات الكتاب الفرنسيين للطرق الصوفية* سجلت آراء حول رد الفعل الفرنسي تجاهها فكان الإقتراح البارز هو المراقبة المشددة دون المهاجمة، ودفع الشيوخ إلى أن يعلنوا ولاءهم أو عداوتهم ومطالبتهم بتقديم عدد المنخرطين عندهم وتساءل الكتاب عن

(1) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.4، ط.1، ص.326.

* قامت الإدارة الفرنسية بتوجيه خبرائها لما أسمىه الظاهرة الإسلامية، وتولى المهمة العديد من الكتاب منهم: دراسة شارل بروسلا، لويس رين.

الطرق التي زاد إزدهارها وبذلك تصاعد اضطهاد الطرق الأكثر انتشارا مثل الرحمانية وكان الهدف هو توظيف نفوذ الطرق الصوفية في خدمة المصالح الفرنسية في الصحراء* وقد سار الحاكمان العامان شارل جونار (1903-1912) وشارل ليطو (1912-1918) على سياسة مشابهة نحو الطرق الصوفية ورأينا كيف استخدمت الإدارة نفوذ هذه الطرق في الحرب العالمية الأولى ضد الدعوة إلى مساندة فرنسا ورغم بداية الضعف الذي اعترى الطرق الصوفية فالإدارة الفرنسية استمرت في توظيف نفوذها إلى الحرب العالمية الثانية واستمرت في توظيفها لمعارضة التيارات السياسية والإصلاحية في الجزائر منذ 1920⁽¹⁾، ولم يحدث خلال العشرينات أن ظهرت جمعية تعارض الطرق الصوفية وإنما ظهر أمران كلاهما يضر بالطرق الصوفية التقليدية فالأمر الأول ظهور الطريقة العليوية وهي نموذج جديد للتصوف كانت الإدارة الفرنسية مشجعة لها أما الأمر الثاني فهو نشاط الحركة الإصلاحية بين 1920-1931، بزعامة بن باديس ليعود نشاط الطرق الصوفية باسم الجمعية الطريقة الدينية الإسلامية، التي تأسست في قسنطينة سنة 1937، واستمرت الإدارة الفرنسية تحرك أصحاب الطرق الصوفية لأغراضها وكانوا من جهتهم يحسبون أنهم يدافعون عن وجودهم المهدد في الواقع من الإدارة نفسها وليس من الحركة الإصلاحية، كما عرفنا لأن مآخذ السلطة الفرنسية عليهم هو الثورة والتدخل في إدارة الأحداث السياسية ومن جهة أخرى فمآخذ الحركة الإصلاحية عليهم هي التجارة بالدين واستغلال العامة ما نتج عنه خدمة الإستعمار.

لم تنته الطرق الصوفية كما توقع الفرنسيون ولم تتلاش رغم الإجراءات التي صدرت ضدها ورغم تطور المجتمع وظهور التيارات السياسية، ولكنها لم تبقى كما كانت تخيف السلطة وتجند آلاف الجماهير؛ لكن رغم تراجع دورها إلا أن التاريخ يشهد بحضورها حتى في ثورة نوفمبر العظيمة، فقد جندت آلاف الإخوان ورأت الطرق الصوفية أن مجاهدي 1954 صورة مجاهدي المقاومة الشعبية الذين قدمتهم فداءا لتحرير الوطن، فالطرق الصوفية حلقة من حلقات تطور المجتمع المدني الجزائري، وأن نضعها في مقبرة التاريخ هو إنكار لتراثها النضالي.

المطلب الثالث: التأسيس النظري للأوقاف ونتائج إدماج الأوقاف الإسلامية.

هذا المعطى المعرفي لا بد من ربطه بأدبيات وأحداث تاريخية سبقت الإشارة إليها في المبحث الأول من هذا الفصل وصولا إلى هذا المطلب ليتمكن القارئ من استيعابه الشامل لطبيعة العلاقة القائمة بين الاستعمار والمستعمر وكذا الإجابة عن إشكالات محورية تطرحها مباحث ومطالب سابقة من هذا الفصل لعل أبرزها:

* في نطاق العمالة والجوسسة التي استخدمتها فرنسا من الطرق الصوفية التي تم توظيفها في الجنوب، التيجانية والسنوسية والطيبية، القادرية والبوكتائية والشيخية: عن توظيف زوايا الطرق الصوفية لتحقيق أهداف المخططات الاستعمارية، راجع: أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج. 4، صص 50-51. "زوايا القادرية في الجنوب كنموذج".

(1) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج. 4، ط. 1، ص. 329.

لماذا تراجع دور الزوايا والمساجد عقب الاحتلال في أداء أدوارها التنويرية؟ هل من أسباب تحول الطرق الصوفية في فترة من الفترات إلى جهاز يديره الاستعمار هو مصادرة مصدرها التمويلي؟ وهو ما سنعرفه في هذا المطلب.

أ- تعريف الوقف:

هو نظام إسلامي له أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية كبيرة في المجتمع واستحدثه المسلمون لتوفير المال والسكن وغيرها من المساعدات للعلماء والطلبة والفقراء والغرباء والأسرى واللاجئين وكذا صيانة المؤسسات التي أنشأت لهذه الأغراض كالطرق والمساجد والزوايا... إلخ، وهذا النظام يرمز في الأساس إلى التكافل الاجتماعي (ما يوازي الجمعيات الخيرية اليوم) وكان الوقف هو المصدر الأساسي لنشر التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية.⁽¹⁾

ب- أنواع الوقف إبان الاحتلال: وهي على نوعين⁽²⁾:

1. الأوقاف العامة وهي كالتالي: أوقاف بيت المال، أوقاف الأندلس، أوقاف سبل الخيرات، أوقاف

الطرق، أوقاف الأشراف، أوقاف العيون (المياه)، أوقاف مكة والمدينة.

2. الأوقاف الخاصة: أوقاف الشيخ الثعالبي، الجامع الكبير، أوقاف مختلف المساجد والزوايا

والجبانات كل منها على حده، الأوقاف العامة هنا هي ذات الطابع الاجتماعي والمداخيل المحددة

والإشراف على مجموعة من الملحقات والتوابع غير أن التعريف بالعمومية غير دقيق فمثلا أوقاف

الأشراف خاصة بفتنة معينة في المجتمع وكذلك أوقاف الأندلس.

ج- التشريعات الفرنسية ومصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية:

اتخذ كلوزيل* في سبتمبر 1830 قرار (تم تنفيذه في 07 ديسمبر 1830)⁽³⁾ وهذا القرار ينص على مصادرة الأملاك الدينية مهما يكن نوعها عامة وخاصة ووضعها في أيدي مصلحة أملاك الدولة الفرنسية ويشمل ذلك أوقاف مكة والمدينة والمساجد والأندلس وطبقا للقرار المذكور استولت إدارة أملاك الدولة الفرنسية بإشرافها المباشر على أوقاف مكة والأندلس وبيت المال وحتى وقف الثعالبي أي كانت تشرف على

(1) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.5، ط.1، ص.152.

(2) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.5، ط.1، ص.161.

* عن الجنرال كلوزيل يقول حمدان حوجة: (...). ولكي أذكر فضائل الجنرال كلوزيل ما علي إلا أن أعدد بعض الأعمال الخالدة التي وقعت أثناء ولايته لإفريقيا ففي عهده نهب الأموات في مدافنهم وسمح بالإتجار بالعظام البشرية وبيعت حجارة المقابر ثم نقلت إلى باب الوادي لتحول إلى مادة الخير ووقع الإستيلاء على آجر المقابر... إلخ

(3) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.5، ط.1، ص.161.

الوقف العام وبذلك تحصلت الإدارة على رصيد مالي كبير في ظرف قصير والجدول التالي يجعلنا نلاحظ الزيادة الكبيرة في مداخيل أوقاف بيت المال.⁽¹⁾

المؤسسة	1838	1839
1- أوقاف مكة والمدينة	127.895.65	131.941.13
2- أوقاف سبل الخيرات	13.989.25	14.368.41
3- أوقاف الأندلس	4.093.54	4.963.98
4- أوقاف بيت المال	6.025.49	26.147.38
5- أوقاف الثعالي	5.572.90	5.396.80
المجموع	157.576.83	182.867.70

فالإدارة الفرنسية قد تركت لوكلاء المساجد والزوايا الإشراف على ما يسمى بالأوقاف الخاصة مثلا مسجد أو قبة أو زاوية لأن مردودها ضئيل بالنسبة لمردود الأوقاف العامة ولم تبقي على الأملاك العامة كأمانات بل تصرفت فيها بالبيع والعطاء والتأجير فهناك من بيعت حقوقهم في أملاك الوقف وهدمت المباني أو أعطيت للأوروبيين ودون دفع تعويضات لأصحابها وحتى فقراء مكة والمدينة لم تعد تصلهم حقوقهم ولا الأترار الذين طردوا... إلخ.

أما بالنسبة للأوقاف الخاصة، وسبق وأن قلنا أنها بقيت في أيدي الوكلاء رغم أنها رسميا تحت الإدارة المالية الفرنسية، واختارت الإدارة وكلاء جدد بدل القدماء المرتبطين بالعهد العثماني وجعلت للوكلاء الجدد حق الاحتفاظ بالصناديق المالية لمداخيل الأوقاف ولكن بشروط إذ لا يستطيعون الصرف منها دون تأشيرة من (مكتب المراقبة الفرنسي)، الذي كان يطلب دائما الوثائق المبررة لكل عملية وبالتالي كل الشؤون المتعلقة بالتعليم والعدل والديانة هي من مسؤولية المكتب ذاته واستمر العمل ساريا. بمقتضى قرار 07 ديسمبر 1830 مع حصول تعديل في مفهوم الملكية إذ تم تقسيم الملكية إلى ثلاثة أصناف:

(1) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.5، ط.1، ص.164.

1- الدومين الوطني*، 2- الدومين الكولنيالي، 3- الأملاك المصادرة، وتم إدخال أملاك الوقف في القسم الثاني غير أن هناك قرار توضيحيا صدر سنة 1843 وهو الذي نص في مادته الأولى بأن كل الوصولات والمصاريف الناتجة عن المؤسسات الدينية والأوقاف مهما يكن نوعها قد أصبحت ملحقة بالميزانية الاستعمارية، ونصت المادة الثانية على استمرار مصلحة أملاك الدولة في تسيير المؤسسات الدينية، وجاء في المادة الثالثة أن البناءات المنجزة في المؤسسات الوقفية والتي توقفت عن تبعيتها الدينية سترجع فوراً إلى تلك التي دخلت في المادة السابقة ويكون تفسيرها طبقاً للأحكام نفسها وأما البناءات التابعة للمؤسسات ما تزال مخصصة للديانة الإسلامية فقد نصت المادة الرابعة على ضمها بالتدرج إلى مصلحة الدومين طبقاً لقرارات خاصة، كما ضمت أوقاف بيت المال إلى هذه المصلحة.⁽¹⁾

د - بدائل التنظيم الإداري الفرنسي بعد الاستيلاء على أملاك الأوقاف:

1- المكتب الخيري الإسلامي:

كانت مهمة هذا المكتب هي توزيع الصدقات على الفقراء المسلمين* على أن تكون ميزانيته من المبلغ 113.510 فرنك الذي كانت الوزارة تسلمه سنوياً إلى الميزانية المحلية بالجزائر وتم تحديد اختصاصات المكتب فيما يلي:

- توزيع الإغاثات وتلقي التبرعات والهبات وتنظيم استغلالها وإعانة الوالي على تنفيذ الإجراءات الخاصة بالمساعدات الخيرية للأهالي وكان الهدف من كل ذلك هو مكافحة الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية الذي نتج عن حرمان المسلمين من عقاراتهم وبنائهم الدينية وأملاك الوقف... إلخ.

وأوجه الصرف تكون كالآتي:⁽²⁾

- إنشاء قاعة - ملجأ للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الثانية والسابعة-
- تخصيص عدد من المنح لتعلم الصنائع الفرنسية.
- إحداث ورشة إنتاجية للفتيات المسلمات اللاتي لهن خبرة في الخياطة.
- إحداث مورد اقتصادي يوزع بثمن منخفض على ذوي الحاجة.
- إنشاء محطة تمرير للأهالي يتلقون فيها العلاج المؤقت.

* أقيمت على مصطلح الدومين بدل أملاك الدولة الفرنسية لأن أدرس مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني الجزائري في فترة تاريخية تقتضي التعامل معها بأدواتها التاريخية لا بأدوات ومصطلحات عصرنا.

⁽¹⁾ أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.5، ط.1، ص.167-168.

* إن الجزائريين لم يكونوا في حاجة إلى هذه الصدقة لو لم يتم الإستيلاء على أملاكهم.

⁽²⁾ أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.5، ط.1، ص.189.

وتم توزيع الميزانية على النحو التالي: (1)

1. الملجأ 9.100 فرنك.
2. الورشة 4.200 فرنك.
3. محطة التمريض 9.020 فرنك.
4. المورد الاقتصادي 8.200 فرنك.
5. منح التعليم 5.400 فرنك.
6. العاملون السابقون والطلبة* 717.676 فرنك.
7. ملجأ الوالي دادة 600 فرنك.

وبعد بضعة أشهر من صدور مرسوم 1857 حدث تعديل في هيكلية الإدارة الفرنسية وصدر المرسوم 10 ديسمبر 1858 الذي فرض على الولايات تخصيص مصاريف للمساعدات العامة وخدمات الأهالي (المسلمين) المدئية على أن تقدم مصلحة أملاك الدولة لصالح الولايات مداخيل الوقف القديم، من بيع وشراء وإيجار باعتبار الولايات هي المتوكله على الأوقاف ولا تعتبر المداخيل في هذه الحالة مساعدة للولايات وبالتالي أصبحت الولاية هي التي تنوب عن الدولة في تخصيص الميزانية ومنحت للمكتب الخيري لصفه في الأوجه المحددة بمرسوم سنة 1857، لكن مرسوم 1858 أدى إلى تناقص ميزانية المكتب بدل زيادتها وتواصل النقص إلى سنة 1869 إذ لم تتجاوز الميزانية 23.000 فرنك، من 113.510 فرنك، وقد استمر ذلك الوضع المضطرب إلى 1872 وبالتالي وقع تلاعب إداري بالأموال المستحقة للفقراء إذ صرفت لصالح الفرنسيين وفي المشاريع الفرنسية العامة وتتجسد صورة ذلك التلاعب الإداري بتدخل الحاكم العام "المارشال ماكماهون" سنة 1868⁽²⁾ يجعل المكتب الخيري تحت سلطة رئيس البلدية وجعل تمويل المكتب يأتي من الإعانات والهبات والتركات والتبرعات والاشتراكات والطلبات وتوالت التعديلات التي كانت كلها لغير صالح المكتب، وتتضح المصادرة الفعلية لأملاك الأوقاف بصدور قرار في 03 أكتوبر 1848 ويتعلق بضم جميع الأوقاف الخاصة وانتزعت طبقاً لهذا القرار المساجد صغيرها وكبيرها والزوايا سواء كانت وراثية أو غير وراثية، ودخلت أملاك الدولة فأصبحت هي التي تدفع الأجور، وجاء القرار في ثلاث مواد نذكر منها ما يلي:

كانت المصادرة قياساً لتطبيق القانون بدون تعويض رغم القوانين الفرنسية التي نصت على التعويض في حالة استعمال البناء للصالح العام وإن صدر بموجب هذا القرار أن الدولة الفرنسية هي التي ستتكفل بالتعليم

(1) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.5، ط.1، ص.191.

* الطلبة: يعني بهم المتعلمين والحافظين للقرآن الكريم والراغبين في مواصلة التعلم.
(2) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.5، ط.1، ص.192-195.

والمساعدات الاجتماعية والعناية بالشؤون الدينية فالتعليم كان قد أهمل تماما في هذه الأثناء هذا ما سبق وعرفناه والفقراء ازدادوا فقرا على فقر، وبالتالي الاستيلاء على أوقاف المساجد ونحوها بعد مصادرة الأوقاف العمومية الأخرى مثل أوقاف مكة والمدينة هو تصفية للمعالم الإسلامية والتعليم والمساعدات الاجتماعية، وحرمان المجتمع الجزائري من موارده التي كان يعيش عليها وهكذا فقد المجتمع الإسلامي الجزائري أوقافه وصنائه ومنازله لصالح الدولة الفرنسية من جهة والمستوطنين من جهة أخرى، وعن مصادرة أملاك الوقف يقفز إلى ذاكرتي ما قاله حمدان خوجة في كتابه المرأة "...إنكم تعطون الملايين لليونانيين وللبولونيين...!!... تتحدون تلك الشعوب بأموال الجزائريين !! إنكم تستغلون هذا البلد المسكين، ومع ذلك فالجزائريين أناس !! ما هي الذنوب التي اقترفوها لتسلط عليهم مثل هذه العقوبات !!..." وفي تعليقه عن التشريعات الفرنسية المصادرة لأملاك الوقف يقول في موضع آخر "... وحسب الإجراءات الجديدة التي سنتها السلطات الفرنسية، فالفقراء لا يحصلون إلا على جزء من موارد هذه المؤسسات، أما الباقي فيدفع إلى صندوق أملاك الدولة، وتلك لم تكن هي نية المؤسسين، ويمثل ذلك الإجراء وقع تغيير وجهة تلك الأوقاف، وحصل انتهاك حقوق الإنسان...".⁽¹⁾

نستكمل القرارات المنظمة للمكتب الخيري العربي الإسلامي ففي سنة 1872 تم إصدار لائحة من مجلس الولاية العام تطالب الدولة بإلغاء الدين الذي عليها من المسلمين بدل مطالبتها بدفع مستحقاتها منذ 1858، وبهذه اللائحة واجه المكتب الخيري أزمة مالية حادة.

جميعات الإغاثة الاحتياطية:

أثناء عهد جول كامبون (1893) أصبح إنشاء الجمعيات مقننا وتم وضع قواعد الجمعيات الاحتياطية في الأرياف وبناءا" عليه أصبح في إمكان الفرد أن ينخرط سواء كان من الفلاحين أو الخماسة أو العمال المزارعين بشرط أن يتعهد بدفع حصة من حصاده من الحبوب سنويا وقد كان أعوان الإدارة الفرنسية يراقبون الفلاحين ويجبرونهم على الإشتراك بل ويحصون عدد مواشيهم وأشجارهم وكمية حصادهم والحصة التي كان المشترك يدفعها قد تكون عينا أو نقدا، وكان مجموع الحصص يمثل رأس مال الجمعية⁽²⁾، وهي التي تقوم مقام الأوقاف أو مقام المكاتب الخيرية في المدن، وكانت هذه الجمعيات نظريا تقدم القروض والمساعدات العينية إلى الفلاحين والخماسة لتطوير زراعتهم وتنميتها بشراء الآلات وتحسين الإنتاج وكل المردود كان يذهب إلى الإدارة، وبلغ عدد الجمعيات الاحتياطية أربعاً وأربعين وكان رأسمالها 1.698.322 فرنكا، أما في سنة 1926 فقد بلغ العدد 219 جمعية رأسمالها ارتفع إلى حوالي 76.400.309 فرنك، وأما عدد الجمعيات سنة 1931 فقد كان حوالي 200 جمعية، أما عن قانون هذه الجمعيات فقد نص على أن يكون رأسمالها

(1) محمد العربي الزبيري، مترجما، المرأة (الجزائر: منشورات ANEP، 2005)، ص.239.

(2) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.5، ص.206.

راجعا إلى الجمعية وليس إلى الأعضاء وليس لأحد الحق في طلب تقسيمه والوظائف في الجمعية كلها كانت مجانية ما عدا وظيفة أمين المال "الخزناجي" وكذلك الكاتب وينمو رأس مال الجمعية من الفائدة التي على المقترض أو المستفيد أن يدفعها وهي 5% وهنا يدخل التعامل المخالف للشريعة الإسلامية (الربا) ومن فوائد هذه الجمعيات إنشاء المباني التي تحمي الإنتاج الزراعي الاحتياطي من الحشرات والرطوبة.

كل البدائل التي ذكرناها والإجراءات المتضمنة لها لا تُعني المجتمع الجزائري عن دور الأوقاف التي أسسها من أجل التكافل الاجتماعي دون أن يضطر إلى معاملات ربوية؛ بدخول النضال الوطني مرحلة أخرى وظهور الوعي الوطني دخلت المطالبة بالحقوق ومن الذين اهتموا على الخصوص جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وفي سنة 1847⁽¹⁾ نص القانون على فصل شؤون الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية وعلى تسليم الأوقاف إلى المسلمين، وحول القانون "المجلس الجزائري" وهو الهيئة النيابية لوضع الإجراءات العملية التي ينتقل على أساسها الوقف الباقي إلى أيدي المسلمين، لكن المجلس لم يتخذ أي إجراء وقرر الجزائريون تغيير أحوالهم عن طريق الثورة المجيدة 1954.

تؤكد الإضاءة التاريخية على تلك المؤسسات أن دورها أكثر من فاعل في الحياة السياسية والاجتماعية فهي ساهمت في الحفاظ على قيم المجتمع الجزائري فكانت بمثابة الحصن المنيع ضد الشوائب الدخيلة على عادات وتقاليد الشعب الجزائري، إلا أن السياسة الإستعمارية تدخلت في كيان تلك المؤسسات منذ اللحظات الأولى للاحتلال ويتضح لنا جليا ولاء المجتمع الجزائري لتلك المؤسسات مما اضطر الاستعمار الفرنسي لإعادة صياغة سياسة بل وإيجاد بدائل لفشلها في مرحلة معينة لتهربن تلك المؤسسات على حركيتها وقوة نشاطها وهي تحت الاحتلال مسجلة لنفسها سجلا في النضال الوطني ولم ينقطع نشاطها في جزائر ما بعد الاستعمار؛ مؤخرا في إطار الحملة الانتخابية للإنتخابات الرئاسية الجارية في شهر أفريل الفارط 2009، شرعت الزوايا الجزائرية في حملة للتعبئة أقامت سلسلة من الملتقيات عبر عدد من ولايات الوطن أولها الملتقى الوطني للزوايا بجنشلة يومي 03 و04 فيفري⁽²⁾ تحت شعار "الرجوع للأصل فضيلة" والذي حظي برعاية رئيس الجمهورية وأجمعت كامل الزوايا على إعلان مساندة رئيس الجمهورية في ختام الملتقى.

إن جل ما تقدمت به من دراسة في هذا الفصل يجعلنا نبطل كليا المزايم الاستعمارية بتمدين الشعب الجزائري، إذ أنها أطفأت منارات العلم الذي تدعي نشره، فالسلطات الاستعمارية قامت بوضع أيديها على الأموال الموقوفة وهدمت مراكز العلم والعبادة والثقافة ومازلنا نجد في وقتنا الراهن تلك المزايم عن إيجابية أعمال الاستعمار مستمرة، إذ في عملية سبر آراء حديثة وجد أن 60% من الفرنسيين أعلنوا دعمهم الرأي القائل بالدور الإيجابي للاستعمار وهذا تزامنا مع طلب الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" في 26 جانفي

(1) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.5، ط.1، ص.208.

(2) بلقاسم عجاج، "الزوايا تشرع في حملة التعبئة لمساندة الرئيس بوتفليقة"، الشروق اليومي، 22 جانفي 2006.

2006⁽¹⁾ من وزيره الأول "دومنيك دوفيلبان" اللجوء إلى المجلس الدستوري لإلغاء الفقرة الثانية من المادة الرابعة التي تنص على تمجيد الاستعمار.

(1) شماسة خير الدين، "تمجيد الاستعمار بين الحقيقة والوهم"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 18، (2008)، ص.147.

الفصل الثالث

في القراءة التاريخية للتنظيمات الحديثة
للمجتمع المدني الجزائري
-إبان الإحتلال-

المبحث الأول*: التيارات السياسية الجزائرية وتأثيرها على السياسة الاستعمارية

تعتبر سنة 1919 سنة بارزة في تاريخ الجزائر، ففي نهاية السنة صدر قانون يمنح بعض الحقوق السياسية لبعض الجزائريين وهو القانون المعروف بـ04/فبراير/1919 الذي أصدره البرلمان الفرنسي وينص على ما يلي: (1)

إلغاء الضرائب المعروفة باسم الضريبة العربية؛ منح حق الانتخاب لكل جزائري مستوفيا لعدد من الشروط من بينها تأدية الخدمة العسكرية والإدارة الاستعمارية هي التي تتولي وضع قوائم الناخبين وهي التي أوكلت إليها مهمة تطبيق القانون وتفسيره- يفتح القانون الباب أمام بعض الجزائريين للتجنس بالجنسية الفرنسية ولقد اعتبر التخلي عن الأحوال الشخصية للمسلم شرطا أساسيا لتقديم الطلب من أجل الحصول على الجنسية الفرنسية.

لقد أحدث صدور هذا القانون خيبة أمل كبيرة في أوساط النخبة* الذين كانوا يتوقعون أن يرقى الجزائريون إلى مرتبة المواطنة الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية كمسلمين نظرا للتضحيات التي قدمتها الجزائر من أجل فرنسا خلال الحرب، وقد انقسم تيار النخبة هذا على نفسه حول مسألة الاحتفاظ أو عدم الاحتفاظ بالأحوال الشخصية للمسلم الذي يحصل على حقوق المواطنة الفرنسية، لقد رفض قسم كبير من رجال النخبة التنازل عن العقيدة الدينية واعتبروا اكتساب حقوق المواطنة لن يكون مقبولا ما لم يتضمن حق الجزائري في بقائه مسلما، بينما أكد قسم آخر بعدم ضرورة ربط مطلب حقوق المواطنة بالاحتفاظ بالعقيدة الدينية، وقد زاد هذا الخلاف اتساعا وعمقا ليظهر واضحا في انتخابات المجلس البلدي لمدينة الجزائر التي جرت في شهر نوفمبر 1919⁽²⁾ إذ ظهرت قائمتان في الانتخابات تنتميان إلى تيار النخبة فالقائمة الأولى تزعمها كل من صويلح، بن همامي، بوضربة، تامزالي والتي لم تضع شروط احتفاظ الجزائري بعقيدته مسلما" ، والقائمة الثانية التي تزعمها الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، بفعل القانون السابق تم تأسيس البداية الفعلية للنضال السياسي الجزائري كمحطة حاسمة في النضال الوطني وقطب مؤثر من التشكيلات المدنية الجزائرية التي ستشرع

* غايي البحث من إدراج هذا المبحث هو التنقيب في ثنايا الأحزاب الجزائرية بشكل دقيق للبحث عن محور نضالها الذي يصنفها من تشكيلات المجتمع المدني، وهو ما اقتضى عدم إدراج الحزب الشيوعي لأنه لم يكن جزائريا بكل معاني الكلمة ولم يؤثر في مجريات الأحداث سواء قبيل الثورة التحريرية أو بعدها، وبغية تحديد الإطار العام للمنظومة الحزبية إجمالا إبان الاحتلال أدرجت في نهاية هذا المبحث مخطط يوضح ذلك للقارئ.

(1) جمال فنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994)، ص.181.

* النخبة: هي حركة الشباب الجزائريين (حزب الفتاة) ظهرت هذه الحركة عام 1912، تضم مجموعة من الشباب الجزائري ذوي التكوين الثقافي الفرنسي، وهو أكثر التيارات السياسية تسييسا في تلك الفترة، حيث أخذ على عاتقه مهمة النضال السياسي من أجل تحقيق بعض المطالب الإصلاحية كالحق في المشاركة في الانتخابات والمساواة في تقلد المناصب المدنية في الإدارة الفرنسية، وقد أتيت على ذكر الانقسام الذي سبب بين أعضاء هذه الحركة في توجهاتهم السياسية.

(2) جمال فنان، المصدر نفسه، ص.182.

في الوقوف عند مسيرتها النضالية المحسدة للفكر الجزائري وإن وظفت التمهيد للمحيط المولد ليروز الأحزاب السياسية الجزائرية فترة الاحتلال، فالغاية من هذه التوطئة هي رسم حدود النشاط الحزبي الجزائري.

المطلب الأول: التأسيس التاريخي لبرامج الأحزاب الوطنية.*

1- الإطار النظري، القانوني لنشأة التيار الاستقلالي وتطور برنامجه النضالي:

حزب شمال إفريقيا هو امتداد لتطور الكفاح السياسي للأمير خالد لأن وعيه الوطني الذي دعم الجزائر انتقل إلى العمال الجزائريين في فرنسا وخلال زيارته لباريس في صيف 1924⁽¹⁾ بعد نفيه من الجزائر تطورت رسالته النضالية إلى شعور وطني عمالي و نواة تنظيم وطني عرف باسم "نجم شمال إفريقيا" اختير الأمير خالد رئيسا شرفيا له وهو الحزب الذي رفع شعار الاستقلال.

مسيرة النضال الحزبي لنجم شمال إفريقيا:

لقد استطاع حزب "نجم شمال إفريقيا" أن يجمع في صفوفه جميع العناصر المتحمسة للعمل من أجل خلق كتلة وطنية ضد الأوروبيين في الجزائر واسترجاع السيادة الوطنية للجزائر، ومنذ البداية أعلن مصالي الحاج أن حزبه يسعى ويناضل من أجل استعادة الأراضي المغتصبة وحصول الجزائر على استقلالها التام، وخروج القوات الفرنسية منها وإنشاء جيش وطني جزائري، وانتخاب برلمان جزائري عن طريق الإقتراع العام⁽²⁾، وكعادتها انزعجت الإدارة الفرنسية من موقف الحزب وبرنامجه السياسي فقامت بحلّه يوم 20/نوفمبر/1929 اضطر الحزب لممارسة نضاله سريرا لغاية 1933 عندما تمت إعادة تأسيس الحزب تحت اسم جديد وهو "نجم شمال إفريقيا المجيد" وفي المؤتمر العام للحزب الجديد الذي عقد يوم 28/ماي/1933 بفرنسا اتفق أعضاء الحزب على وضع برنامج شامل للحزب تضمن الآتي⁽³⁾:

1- مطالبة فرنسا الاعتراف بالحريات الأساسية.

2- الاعتراف بحق الجزائريين في الحصول على جميع الوظائف.

3- إلغاء نظام البلديات المختلطة والأراضي العسكرية.

4- التعليم الإلزامي باللغة العربية.

* Voir plus d'informations : Tayeb chenntou, l'Algérie politique 1830-1954, Alger : l'office des publications universitaires, 2003.

(1) جمال فنان، المصدر نفسه، ص. 184.

(2) نقلا عن: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، ط. 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997)، ص. 289.

(3) عمار بوحوش، المصدر نفسه، ص. 190.

- 5- إلغاء القوانين الجائرة.
- 6- إنشاء برلمان وطني منتخب عن طريق الاقتراع العام.
- 7- إنشاء حكومة وطنية ثورية مستقلة بالجزائر تقوم بتشكيل برلمان انتقالي.
- 8- إعادة البنوك والمناجم والسكك الحديدية والأملاك العامة إلى الدولة الجزائرية.
- 9- مصادرة الأملاك كبيرة الحجم.
- 10- التعليم يكون مجانا وإجباريا لجميع المستويات والتدريس باللغة العربية.
- 11- الاعتراف بحق الإضراب والعمل النقابي و سن القوانين الاجتماعية.
- 12- تقديم مساعدات عاجلة إلى الفلاحين وهذا عن طريق تقديم قروض للفلاحين بدون فائدة.

وكان رد فعل السلطات الفرنسية في بداية سنة 1934 بإلقاء القبض على قادة الحزب الجديد بدعوى إعادة تنظيم حزب تم حله وتم تحويل مصالي الحاج ورفاقه إلى سجن "لاسانتي" وأثناء وجوده بالسجن قرر مصالي الحاج يوم 06/فيفري/1935 إنشاء حزب جديد يحمل اسم "الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا" وقام يوم 09/جوان/1935 بعقد المؤتمر الأول للحزب الجديد لكن يوم 03/جويلية/1935 قررت المحاكم الفرنسية إلغاء القرارين المتعلقين بمنع حزب نجم شمال إفريقيا، وهكذا استأنف مصالي نشاطه في إطار الشعار الأصلي لحزبه لتستمر صراعات النجم والسلطات الفرنسية وعندما يئس قائد الحزب من مواصلة نشاطه قرر إنشاء حزب وطني جزائري جديد باسم "حزب الشعب الجزائري" وكان شعار حزب الشعب (لا للاندماج، لا للانفصال، لكن نعم للتحرر) وهو توجه يتسم بالمرونة السياسية بعيدا عن المواجهة السياسية، وازداد نشاط الحزب خلال عامي (1938-1939) إذ شارك في الانتخابات الجزئية التي جرت في الجزائر في 20/جوان/1937؛ وفي عام 1939 اصدر حزب الشعب الجزائري صحيفة "البرلمان الجزائري" لتعبر عن آرائه وازداد مؤيدو الحزب وانتشرت مطالبه بإنشاء برلمان جزائري وبالحرية لجميع طوائف الشعب وإعادة الأراضي المسلوقة إلى أصحابها وإقامة المدارس العربية، احترام الإسلام ليكون مصير الحزب على إثر تزايد نشاطه هو الحل في سبتمبر 1939⁽¹⁾ وحظرت صحيفة "البرلمان الجزائري" من الصدور وتم فرض رقابة شديدة على أعضاء الحزب وحظرت عليهم الاجتماعات*.

(1) ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية الجزائرية في الفترة ما بين الحربين 1918 - 1939 (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2001)، ص. 180.

* عن تفاصيل القمع الاستعماري لأعضاء الحزب أنظر: محمد قناش ومحفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري 1937-1939 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985)، ص. 193-207، وهو كتاب باللغتين العربية الفرنسية يحوي وثائق تاريخية توضح حيثيات تلك الاعتقالات و الاضطهاد الفرنسي لمناضلي الحزب.

2- ظهور وتطور التيار الإصلاحي وإستراتيجية جمعية العلماء في التصدي لمشروع فرنسة الجزائر*:

عندما احتفلت فرنسا عام 1930 بمرور قرن على احتلالها للجزائر* أنتج تظافر جهود المصلحين الجزائريين ليلتقي في أعقاب هذا الاحتفال على منبر المؤتمر التأسيسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وكان ذلك في الخامس من شهر ماي من سنة 1931⁽¹⁾، ومباشرة بعد إنشائها بادرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في العمل وانطلقت في مشروعها النهضوي تعمل لغرس العقيدة في النفوس وتوجه المجتمع وفق منهج هذه العقيدة محاربة في الوقت نفسه البدع والضلالات، وكان لكل من أعلام الجمعية مواقف وإسهاماته في التمكين لمبادئها وخدمة أهدافها، وعن دورها في تغيير الوضع العام للمجتمع الجزائري دينيا وعلميا وأخلاقيا واجتماعيا سنحدد في القسم الآتي محاور الإستراتيجية المعتمدة لجمعية العلماء في مقاومة نظريات الاستعمار.

أ - تثبيت الهوية العربية الإسلامية:

جعلت جمعية العلماء الهوية الوطنية أولى مطالبها كي تنمي الوازع المعنوي وتقوي الإحساس الذاتي، فزمن الجمعية كان بداية نهاية التهميش للعربية، أما الاستعمار الفرنسي فقد تفتن لخطورة عمل الجمعية واهتماماتها اللغوية ولجأ إلى إصدار القوانين لخنق العربية وتهميشها، إلا أن التفاعل الفكري المبني على وحدة اللغة العربية سيؤول حتما إلى إفرات ووطنية جديدة، وأمام كل الإجراءات الفرنسية الراضية للهوية الجزائرية، فنشاطات الجمعية لم تتوقف ففي نهاية 1936 تمكنت جمعية العلماء من تأسيس سنة 1936⁽²⁾ مدرسة حرة في الجزائر وقد تكفلت بالشباب الجزائريين الذين لم تستوعبهم المدارس الفرنسية وأتاحت لهم الفرصة لكي يقرأوا تاريخ بلادهم ويتحصنوا بمعرفة تراثهم الإسلامي ولغتهم العربية.

ب - الاهتمام بتاريخ الجزائر:

عمل الاستعمار لتزييف وتحريف ذاكرة الأمة الجزائرية وقد أرسى بذلك منهجا خاصا تمثل في نشاط المستشرقين* فأعدت جمعية العلماء برنامجا " لإحياء ذاكرة الأمة وتمثل ذلك في إرساء مدرسة جزائرية لكتابة

* من أجل فهم أعمق للتيار الإصلاحي أفرح قراءة: بسام العسيلي، عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، ط.2 (بيروت: دار النفائس، 1983).

* الاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر هو ما أذكى روح التحدي لدى الجزائريين ومن هؤلاء جمعية العلماء الذين اخذوا يفكرون بجدية في كيفية استعادة الشخصية الجزائرية، من الشعارات التي تم ترويجها في الإحتفال "تشييع جنازة الإسلام"، "انتصار الصليب على الهلال"... مع التسليم بظروف عدة بمقدور القارئ أن يستشفها بقراءته للفصل الأول والثاني.

(1) ناهد إبراهيم دسوقي، المصدر نفسه، ص.23.

(2) عمار بوحوش، المصدر نفسه، ص.262.

* عن نشاط المستشرقين أدرجناه ضمن أحد المتغيرات الهامة التي أسست للمجتمع المدني الجزائري إبان الاحتلال، أنظر: الفصل الأول.

التاريخ الوطني عبر العصور، وقد تزعم المدرسة الشيخ مبارك الميلي⁽¹⁾ بعد شروعه في جمع المادة وتأليف كتاب "تاريخ الجزائر القديم والحديث" إضافة إلى إسهام العديد من مناضلي الجمعية أمثال توفيق المدني وعبد الرحمان الجيلاني.... وقد لقي عنصر التاريخ عند الجمعية العناية القصوى، وهذا لم يكن في ميدان الاهتمام بالبحث والكتابة بقدر ما كان كذلك في ميدان التدريب وخلال برامج التعليم وقد أشار أحد المستشرقين الغربيين والمدعو "ديارمي" إلى تلك التحولات الدينية والفكرية والسياسية في الجزائر، وأشار إلى الرؤية الجديدة التي تبناها علماء الجمعية في برنامجهم الإصلاحي والمتمثلة في حركة الانبعاث التاريخي بغرض نهوض الأمة وتخوف من تعرف الجزائريين على مقوماتهم الحضارية لأن ذلك سيفضي إلى المطالبة بحقوقهم.

ج- خلق جبهة إسلامية في إطار حزب سياسي:

تبلورت جمعية العلماء كحركة سياسية ذات نفوذ شعبي بإ انعقاد المؤتمر الإسلامي يوم 07/جوان/1936 بالجزائر العاصمة وضم اتحادية المنتخبين المسلمين، زعيم الحزب الشيوعي الجزائري الدكتور بن جلول، وحزب نجم شمال إفريقيا، وخرج المؤتمر ببيان سياسي موحد، وما نستشفه من توصيات المؤتمر أن كل حزب سياسي استطاع إدراج آرائه فكانت مطالب المؤتمرين كالاتي⁽²⁾:

- إلغاء سائر القوانين الاستثنائية التي لا تنطبق على المسلمين.
- المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية ومطابقتها لروح القانون الإسلامي.
- إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- المطالبة بإعلان العفو السياسي العام.
- توحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات... من المطالب السياسية.

بعد المؤتمر سافر وفد برئاسة بن جلول إلى باريس واستطاع مقابلة رئيس الحكومة الفرنسية "ليون بلوم" وأصدر رئيس الحكومة الفرنسية بيانا" أوضح فيه بأنه اتخذ إجراءات لصالح الجزائر، لكن ذلك الوعد بدأ يضمحل، إذ وبعد انعقاد الاجتماع الثاني للمؤتمر في 11/جويلية/1937⁽³⁾ رفض مجلس الشيوخ الفرنسي مشروع "بلوم وفبوليت" واضطرت الحكومة لسحبه لتأتي إلى مرحلة أخرى من المسيرة النضالية "لجمعية العلماء" في المطلب الثاني وهي تجاوز الأفكار الإصلاحية إلى الأفكار الاستقلالية.

(1) أحمد مريوش، دور جمعية العلماء المسلمين في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين (1931-1952) ، "الرؤية 02 (1996) ، ص.125.

(2) محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954 (الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994)، ص.140-

(3) عمار بوحوش، المصدر نفسه، ص.262.

3- بوادر ظهور الحركة الاندماجية في مضامين التيار الليبرالي:

مثل الحركة السياسية المطالبة بالاندماج فرحات عباس الذي اعتبر من الشخصيات السياسية التي تتصف بالاعتدال وعدم استعمال العنف للتخلص من القوانين الفرنسية الجائرة، وقد انخرط في اتحادية المنتخبين للسكان الأصليين بالجزائر، وعندما عقدت هذه الاتحادية أول اجتماع لها في الجزائر العاصمة في سبتمبر 1927 أصدرت بياناً حددت فيه مطالبها المتمثلة فيما يلي: (1)

- تمثيل السكان الأصليين في البرلمان الفرنسي.
- المساواة في الأجر بين الأوروبيين والمسلمين.
- المساواة في مدة الخدمة العسكرية بين الأوروبيين والمسلمين.
- إلغاء رخصة الذهاب إلى فرنسا بالنسبة للعمال.
- إلغاء قانون الأنديجينا الذي يسمح بفرض عقوبات قاسية على المسلمين.
- توفير التعليم والتدريب الخاص لأبناء البلد الأصليين.
- تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية في الجزائر.
- إعادة تنظيم الدوائر الانتخابية.

إلا أن مطالب اتحادية المنتخبين المسلمين لم تتحقق لأن رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك "بلوم" واجه معارضة شديدة من النواب الفرنسيين وممثلي الأوروبيين في الجزائر، واضطر للتخلي عن فكرة إعداد مشروع قانون يسمح للجزائريين المسلمين بأن ينالوا حقوق المواطنة بدون أن يتخلوا عن هويتهم العربية الإسلامية، وكان فشل مشروع بلوم Blum هو بداية تغيير في التوجه السياسي وذلك بتشكيل شبه حزب أو تحالف يضم الأحزاب وتم إرسال وفد من هذه الأحزاب إلى باريس والسعي لإقناع الحكومة الفرنسية أن تعيد النظر في موضوع الإصلاحات السياسية إلا أن أصبحت منشغلة بالحرب العالمية الثانية، ولم يكن لها أي استعداد للحوار مع الجزائريين.

(1) عمار بوحوش، المصدر نفسه، ص. 234.

المطلب الثاني: تطور اتجاهات المنظومة الحزبية (أثناء الحرب العالمية الثانية إلى الثورة).

1- استمرارية أنشطة الجمعية حتى الثورة التحريرية:

شكل بيان الشعب الجزائري* رابطا بين كل التيارات السياسية الجزائرية، هذه الوثيقة التي شاركت فيها جمعية العلماء وكانت نتيجة الرد الفرنسي سلبية ما دفع البشير الإبراهيمي في شهر أبريل/1943⁽¹⁾ إلى أن يشارك في اجتماع القمة الذي جمع فرحات عباس ومصالي الحاج والسيد "موريس لابور" من الحزب الشيوعي الجزائري والذي تم الاتفاق فيه بين هؤلاء الزعماء على مبدأ إقامة دولة جزائرية بعد أن تنتهي الحرب العالمية الثانية، وإنشاء برلمان انتقالي يتكلف بوضع دستور جزائري جديد لكن البيان الثاني الذي حرره فرحات عباس وقدمه إلى "الجنرال كاتروا" رفضته السلطات، لأنه يتضمن مبدأ دولة جزائرية لها برلمانها الخاص، وبعد انتهاء الحرب قررت جمعية العلماء يوم 06/ماي/1945 توسيع نشاطاتها السياسية والثقافية إلى بقية دول المغرب العربي فأرسلت وفداً إلى تونس والمغرب الأقصى وذلك قصد توحيد العمل على مستوى أقطار المغرب العربي، وعندما وقعت أحداث 08/ماي/1945 بادرت السلطات الفرنسية بإلقاء القبض على الشيخ البشير الإبراهيمي وأهمته بالمشاركة في الانتفاضة والقارئ لحتوى القسم الأخير من المطلب السابق يصل إلى حقيقة تاريخية وهي أن جمعية العلماء ومنذ أحداث 08/ماي/1945 أصبح موقفها من القضايا السياسية متقاربا مع البيان، فقد ساندت وأيدت مشروع حركة أصدقاء البيان والحرية.

إبتداءً من الفترة الممتدة من 1946 إلى 1954 تركز نشاط الجمعية على بناء المدارس لتعليم العربية، فقد أدت دورا بارزا في الميدان الإصلاحي والتعليمي مما ساعد على خلق مناخ فكري أخذ في الانتعاش تدريجيا إذ سعت لإقامة علاقات ثقافية وسياسية وتعليمية مع دول المشرق العربي وتحقيقا لهذا الهدف سافر البشير الإبراهيمي سنة 1952 إلى القاهرة ليوسع نشاطات الجمعية ويعرف العالم الإسلامي إجمالا بالقضية الجزائرية وتم تأسيس مكتب رسمي متألف من ثلاثة جزائريين يقيمون في القاهرة وقد قدم المكتب خدمات للقضية الجزائرية، كما أن جمعية العلماء تعتبر من أبرز التنظيمات السياسية نجحها بعد الحرب العالمية الثانية في الميدان الإسلامي، وقامت بنشر جريدة البصائر بانتظام حتى قيام ثورة التحرير، وساهمت بذلك في توعية أبناء الشعب الجزائري والتمسك بمبادئها الثلاثة "الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا".⁽²⁾

* نص بيان الشعب الجزائري، راجع: محمد الطيب العلوي، المصدر نفسه، ص. 196-197.

(1) عمار بوحوش، المصدر نفسه، ص. 267.

(2) آمنة بواشري بنت ميرة، أهمية العامل الفكري في تشكيل الهوية واسترجاع الحرية-الجزائر نموذجاً- (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008)، ص. 70.

* المرحلة الثانية من المسيرة النضالية لحزب الشعب الجزائري بدأت بمسمى جديد "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" لأنه كما سبق وعرفنا أن حزب الشعب تم حله من طرف السلطات الفرنسية.

2- دور حركة انتصار الحريات الديمقراطية مع نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اندلاع الثورة:

استهل الحزب* نشاطه بالمشاركة في الانتخابات التشريعية بالبرلمان الفرنسي والمقررة في نوفمبر 1946 وهو القرار الذي لم يتقبله العديد من مناضلي الحزب فشب خلاف بين مصالي الحاج الذي كان يدعو إلى المشاركة في الانتخابات والعودة إلى العمل بالطريقة القانونية وبين الدكتور الأمين دباغين، وحسين لحول، وعمر أوصديق بوحروف الذين كانوا يطالبون بإنشاء تنظيم سري للعمل العسكري، ورغم تلك الظروف فقد حاول مصالي الحاج أن يرشح شخصيات بارزة من حزبه للانتخابات واستطاع الحزب أن يحصل على خمسة مقاعد في الانتخابات التشريعية لتتعقد الشؤون داخل الحزب أكثر فأكثر إذ أن المعارضين للانتخابات بدؤوا يقومون بحملة في داخل الحزب من أجل رفض دفع الاشتراكات وعدم السماح لقادة الحزب أن يصرفوا أمواله، كما قرروا إنشاء لجنة خاصة لمتابعة ما يجري في داخل الحزب لتقرر الحركة عقد مؤتمرها الأول في 15/فيفري/1947⁽¹⁾ لاتخاذ موقف موحد واتفق المؤتمر على إنشاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية لكي تعمل بطريقة قانونية وتشارك في الانتخابات التي تجري بالجزائر ويقودها مصالي الحاج ويؤيده بعض مناضليه (مثل عمراني سعيد، مصطفى شنوفي...)، أما الجناح الثاني الذي برز قويا فهو جناح المؤيد للعمل العسكري والذي يقوده د. الأمين دباغين وهذه المجموعة أنشأت المنظمة الخاصة؛ وفي 20/سبتمبر/1947 وافق البرلمان الفرنسي على القانون الجديد للجزائر وعلى الإصلاحات السياسية المتمثلة في إنشاء "المجلس الجزائري" الذي يكون نصفه من المسلمين والنصف الآخر من الأوروبيين واستثناء قادة الأحزاب السياسية من هذه الإصلاحات، ليشترك مصالي الحاج مع فرحات عباس يوم 13/ديسمبر/1947 في الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، لتكون مشاركة الحزب في الحركة التي بادر بها فرحات عباس في النشاط السياسي الأبرز لهذا التيار السياسي لأن ما تلاه من توالي أحداث هي تطورات للأزمة التي عصفت بالحزب فالحل الذي اتفق عليه في مؤتمر 1947 - كما سبق وأن ذكرناه - يبين أن الخلافات قد أخذت مرحليا فقط ولم يتجاوزها نهائيا ليتأكد الانشطار الفعلي للحزب بمرور تيارين الأول هو المصاليون والثاني المركزيون وكادت مأساة الانشقاق هذه أن تؤدي إلى ما لا تحمد عقباه ليظهر فريق حيادي متكون من مناضلي المنظمة الخاصة وهي (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) (C.R.U.A) لكن مساعي هذا الفريق فشلت لتصلب وتمسك كل طرف بمواقفه لذا اعتمد الحياديون على أنفسهم وقرروا بداية العمل نحو غاية واحدة وهي تفجير الثورة.⁽²⁾

3- الحركة الاندماجية إبان الحرب العالمية الثانية وصولا إلى نوفمبر 1954:

(1) عمار بوحوش، المصدر نفسه، ص. 312.

(2) محمد الطيب العلوي، المصدر نفسه، ص. 245.

* سبق واشترنا إلى أن بيان "الشعب الجزائري" هي الوثيقة التي جمعت معظم التشكيلات السياسية الجزائرية.

افتتح فرحات عباس نشاطه خلال الحرب العالمية الثانية بتقرير بيان* وقع مع ثمان وعشرين شخصية من زملائه المنتخبين وأبدوا فيه استعدادهم للمشاركة في المعركة من أجل تحرير فرنسا ولكن بشرط أن تلتزم فرنسا بعدم السماح بأية تفرقة عنصرية لكن "جيرو" ممثل حركة المقاومة الفرنسية في الجزائر أظهر معارضته وعدم مبالته بهذا البيان فقام ردا على الموقف السلي لـ "جيرو" بإصدار وثيقة جديدة أطلقوا عليها "بيان الشعب الجزائري" وأضافوا إليها مشروعهم للإصلاحات السياسية والاقتصادية وقاموا بتسليم الوثيقتين إلى الجنرال "ديغول" يوم 10/10/1943 وسلموا نسخة إلى الجنرال "كاترو" الذي عين في سنة 1943 مسؤولا عن الجزائر ورفض المشروع الإصلاحي من قبل السلطات الفرنسية وفي يوم 22/سبتمبر/1943 جاء رد فرحات عباس وزملائه بمقاطعة اجتماع المجلس المالي وأصدروا بيانا أعلنوا فيه بأنهم متمسكون بالنقاط الواردة في الوثيقة التي سلمت إلى الجنرال "كاترو" وأصدر إثر ذلك "كاترو" أمرا بإلقاء القبض على فرحات عباس والسائح عبد القادر رئيس مجموعة النواب المسلمين في المجلس المالي ووضعها تحت الإقامة الجبرية ولم يتم الإفراج عنهما إلا يوم 02/ديسمبر/1943⁽¹⁾ وتم تشكيل كتلة سياسية أطلق عليها اسم "أصدقاء البيان والحرية" وهي بمثابة تحالف حزبي يضم (جمعية العلماء، الحزب الشيوعي الجزائري) وبتأسيس هذه الحركة تركز موقف الزعماء الجزائريين بما أظهره من حرص على مصلحة البلاد وما يسجله التاريخ لهذه الحركة السياسية أنها شهدت إقبالا جماهيريا وعن توسع القاعدة الجماهيرية لهذا الحزب يقول "محمد الطيب العلوي": (وصل الاعتقاد ببعض الناس أنه بمجرد انخراطهم في حركة أحباب البيان والحرية سيحصلون على الاستقلال⁽²⁾)، ونتيجة لمظاهرات 08/ماي/1945 أُلقت السلطات الفرنسية القبض على فرحات عباس وحوالي 560 مناضلا، ولم يخرج من السجن حتى مارس/1946 ليستمر الوضع متأزما ما بين فرحات عباس والفرنسيين إلى قيام ثورة نوفمبر/1954.

المطلب الثالث: الإطار العام لبروز تنظيم سياسي بتوجه ثوري (حزب جبهة التحرير الوطني).

1- الأسباب الأساسية لتشكيل تنظيم بتوجه ثوري:

تم إنشاء جبهة التحرير الوطني بشكل مباشر في ظل تصاعد أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ومحاولة إيجاد الحلول لها وفي سياق بت النزاع بين المصاليين والمركزيين تم إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23/مارس/1954.⁽³⁾

(1) نقلا عن محمد الطيب العلوي، المصدر نفسه، ص.201.

(2) عمار بوحوش، المصدر نفسه، ص.238-239.

(3) الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطني، "1919-1962" (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998)، ص.82.

فهي لجنة داخل الحزب هدفها الأساسي هو التوفيق بين التيارين المتصارعين لتحقيق وحدة الحزب وتم حل الأزمة عن طريق دفعه إلى العمل الثوري باعتباره أحسن وسيلة لفض النزاع ، وباءت جهود ومساعي اللجنة الثورية للوحدة والعمل بفشل واستمرت الأزمة لذا تم عقد اجتماع خاص وسري لم يحضره إلا إطارات المنظمة الخاصة الموزعة داخل البلاد وتولي الدعوة للاجتماع مصطفى بن بولعيد، مراد ديدوش، محمد بوضياف و انعقد الاجتماع في جوان/1951 واشتهر باجتماع (22)⁽¹⁾ وهي النواة الأولى لجبهة التحرير الوطني حيث تم الإنفاق فيه على الشروع في الثورة المسلحة وتم تعيين لجنة تتولى الإعداد للثورة وزع أعضاؤها المهام وحضروا بسرية تامة لثورة نوفمبر التي أعلنوا فيها الميلاد الرسمي لجبهة التحرير الوطني بموجب بيان أول نوفمبر 1954.

ومنذ اندلاع الثورة نشأت جبهة التحرير الوطني نشأة عسكرية لأن مؤسسي الجبهة ركزوا على تجنيد الطاقات من أجل العمل العسكري وهي ضرورة تاريخية وجزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الاستقلالية للجزائر لذا فتفضيل الجانب العسكري على بناء الحزب أمر تقتضيه الطبيعة النضالية للحزب وهو بمثابة مشروع لدولة جزائرية مستقلة.

2- التصورات الإيديولوجية لجبهة التحرير الوطني:

انطلقت جبهة التحرير في كفاحها المسلح دون محتوى إيديولوجي معتمدة على إذكاء الروح الوطنية التي كانت من الضمانات الأساسية لحماية الجماهير التي استطاعت أن تنفرد لنفسها بقيادة المعركة (سياسيا وعسكريا) مخلفة وراءها كل التناقضات السياسية والاجتماعية من أجل تجنيد الجماهير برمتها في بوتقة واحدة هي جبهة التحرير الوطني وهو ما جعل مسألة البت في طبيعة الاختيارات الإيديولوجية للثورة الجزائرية أمر غير مطروح بشكل علني طلية سنوات الحرب التحريرية ونتيجة لذلك فالاهتمام الأساسي لتحقيق الوحدة جعل الإدارة الأولى المكوّنة - الحكومة المؤقتة لجبهة التحرير الوطني تجد نفسها ملغمة في الداخل، فقد كان استمرار جبهة التحرير الوطني مرهونا بعدم بحث اختيارات المستقبل فرغم الطابع الشعبي الذي تميزت به الثورة الجزائرية التي اعتمدت أساسا على الفئات المحرومة من فلاحين وعمال فالتحاق بعض الفئات الاجتماعية الميسورة المسيسة بالثورة جعل تيار الوطنية المتدفق ضد الاحتلال الفرنسي هو الذي يجمع كل المناضلين...، ولكن الوحدة الفكرية والنظرة السياسية والأهداف الاجتماعية لم تكن أبدا محل اتفاق جماعي⁽²⁾، وقد كان لتطور

(1) Mohamed Djeraba : « La proclamation du premier novembre 1954 ». Alger : Les éditions praction, 1999. P.157.

(2) عمار رخيعة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993)، ص.63.

الأحداث بعد الفاتح نوفمبر/1954 أن أصبحت الجبهة حريصة على تحقيق الانتصارات السياسية والعسكرية أكثر من حرصها على انسجام أو عدم انسجام المنتهقين بما من مختلف التشكيلات السياسية* .

3- التنظيمات المدنية المصاحبة لتطور جبهة التحرير الوطني:

اقتضت مستلزمات الثورة على الصعيد العسكري والسياسي الداخلي والخارجي من جهة وتجنيد وتعبئة مختلف الطاقات الجزائرية من جهة أخرى إنشاء التنظيمات الآتية:

أ- الإتحاد العام للعمال الجزائريين:

ما كادت سنة 1956 تحل حتى كانت جبهة التحرير الوطني قد قطعت خطوات مهمة في محاولة لتنظيم العمال الجزائريين في منظمة وطنية تكون سند "للجبهة وامتدادا" طبيعيا" لها في عالم الشغل، وهكذا ففي 24/فيفري/1956⁽¹⁾ تم إعلان إنشاء الإتحاد العام للعمال الجزائريين وكان منظور الجبهة بالنسبة للمسألة النقابية يقوم على أساس مفهوم سياسي شامل.

أهداف تأسيس الإتحاد ودوره النضالي:

كان من الأهداف المتوخاة من وراء تأسيس الإتحاد تدويل المشكلة النقابية الجزائرية والتجنيد الفعلي للجزائريين المكافحين ضد الاستعمار ولتجسيد هذه الأهداف، انضم الإتحاد إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة، وأسس فروع الإتحاد في كل من تونس والمغرب وفرنسا وقد مكنته هذه الخطوات من التعريف بالحركة النقابية الجزائرية ومشكلة الحرب في الجزائر ونتائجها الاجتماعية وتوجت هذه التحركات العالمية بتقديم مساعدات مهمة للاجئين الجزائريين في كل مكان وإرسال عدد من العمال الجزائريين للتكوين والتخصص في مختلف المصانع الدولية و تواجد الجبهة في المحافل الدولية والتجمعات العمالية، وبالتالي العمل لكسب الرأي العام الدولي لصالح القضية⁽²⁾، وازداد هذا الدور وتجذر بعد مؤتمر الصومام الذي خرج بتصور مستقبلي للإتحاد العام للعمال الجزائريين والمنوط به عملية النضال والتنمية، إذا "فتشكيل وتنظيم أول نقابة جزائرية كان لدعم النضال السياسي وتجنيد العمال في سبيل الوقوف في وجه الاستعمار وبالتالي، فالعمل أو النضال المطلي كان مؤجلا لما بعد الاستقلال وهو الأمر الذي أعطى الأسبقية للسياسي في كل وضع جابهته وتجاهاه النقابة الجزائرية إلى يومنا هذا.⁽³⁾

* Voir plus pour le parti FLN : Gilbert Meynier, **Histoire Intérieure du FLN 1954-1962**, Alger : casbah editions, 2003.

(1) عمار رخيطة ، المصدر نفسه، ص.81.

(2) بدون اسم، Histoire d'Algérie،

http://www.1november54.com/tarikh-djazair.php?cat=evenement_or&id=pe8

(3) نعيم، بن محمد. الحركة النقابية في الجزائر واقع وآفاق.

ب- الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين:

أولت جبهة التحرير الوطني القطاع الطلابي اهتماما خاصا باعتبار الطالب بإمكاناته السياسية والفكرية يمثل سندا قويا للثورة، فكان تأسيس الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بفرنسا في شهر جويلية/1955، وقد تعرض الإتحاد نتيجة نشاطه إلى استفزازات البوليس الذي عذب واغتال العديد من أعضائه ولمواجهة تلك الاستفزازات فقد دعا الإتحاد الطلبة الجزائريين إلى شن إضراب بتاريخ 19/05/1956 والالتحاق بالثورة.(1)

أهداف الإتحاد ودوره النضالي:

تمثلت أهداف تأسيس الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في النقاط التالية(2):

- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لمجموع الطلاب الجزائريين أينما كانوا.
- توحيد الاتجاه الطلابي في حركة طلابية واحدة.
- ربط مصير المثقف الجزائري بمصير شعبه المكافح إذ تزول جميع الفوارق التي هيأها التقاليد الجامعية الفرنسية.
- ضرورة تحمل الطالب الجزائري لمسؤولياته التاريخية والحضارية تجاه نضال شعبه ودحض الدعاية الفرنسية.

وعن مهامه النضالية فقد باشر الإتحاد نشاطه السياسي والنضالي في شهر مارس/1956 بعقد مؤتمره الثاني في مدينة باريس، وفي هذا المؤتمر اتخذ المؤتمر جملة من القرارات كان أهمها الموقف الجلي من الثورة التحريرية ونضال الجزائريين، إذ طالبوا باستقلال الجزائر غير المشروط وطلبوا من الحكومة الفرنسية أن تفتح باب المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، وردا على الإجراءات التي باشرتها وزارة الداخلية الفرنسية كان قرار الإضراب في 19/ماي/1956 الذي أظهر استعداد الطالب الجزائري دخول ميدان الكفاح المسلح وقد استفادت الثورة استفادة كبرى من الكفاءات والتخصصات العلمية التي حملوها معهم بعد إلتحاقهم بها.(3)

ج- الإتحاد العام للتجار الجزائريين:

http://www.hoggAr.org/index.php?option=com_content&task=view&id=796&Itemid=...

(1) عمار خيلة، المصدر نفسه، ص 82-83.

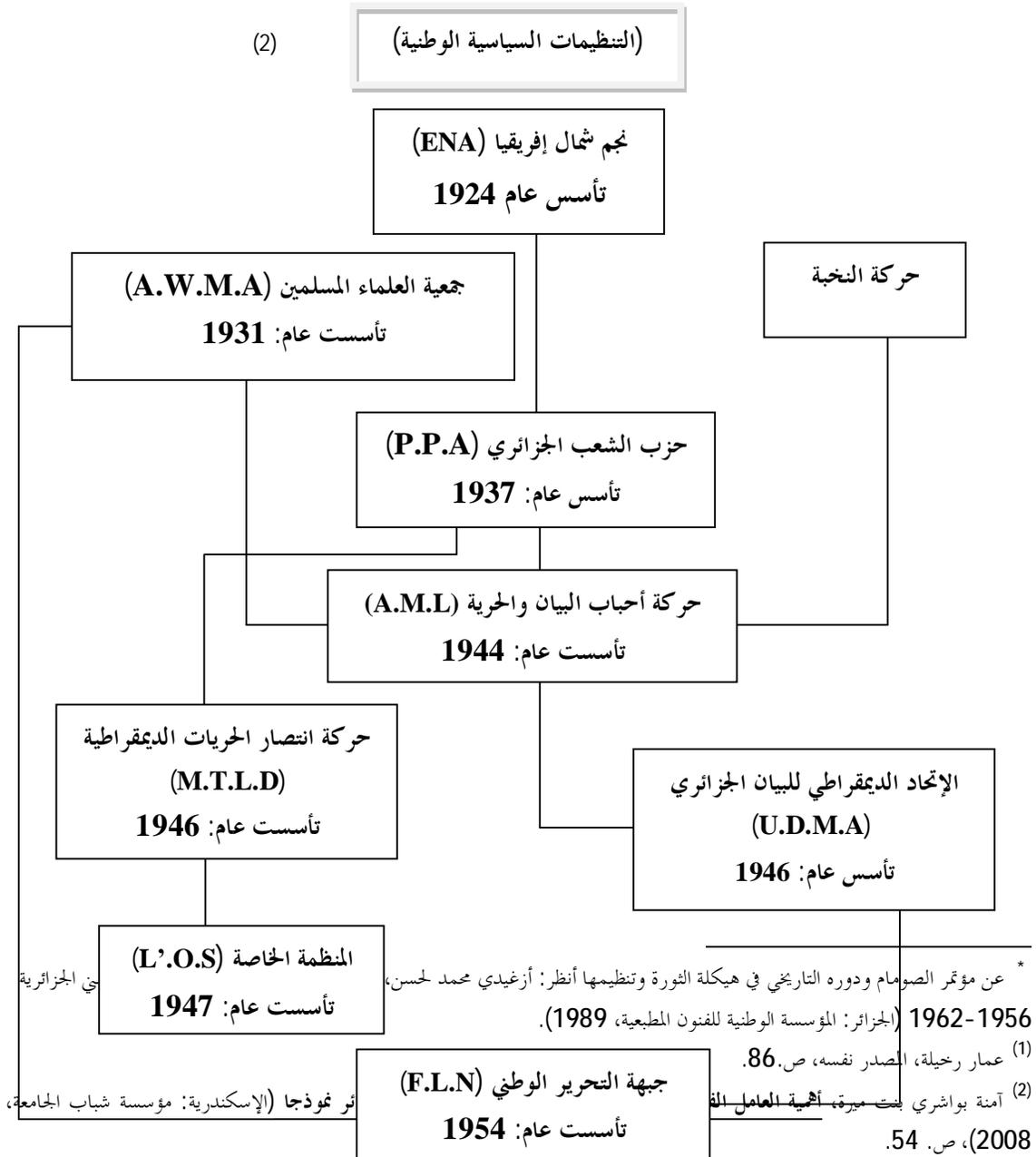
(2) الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين المسيرة الخالدة، من إعداد منشورات جامعة باتنة بمناسبة الذكرى الثانية والخمسون ليوم الطالب.

(3) الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، المسيرة الخالدة، المصدر نفسه.

أنشأ الإتحاد العام للتجار الجزائريين عند انعقاد مؤتمر الصومام*، إذ أكدت جبهة التحرير أنه من واجبه أن تساعد هذه المنظمة النقابية على التطور والتوسع بتكوين الظروف والشروط السياسية المناسبة وقد حددت وثائق الصومام تلك الظروف فيما يلي:

1- مكافحة الضرائب.

2- مقاطعة كبار تجار الاستعمار الذين يمدون الحرب الاستعمارية بموازرة نشيطة.⁽¹⁾



المبحث الثاني: البناء التاريخي لنشاط الإعلام وجمعيات المجتمع المدني إبان الإحتلال.

المطلب الأول: القراءة التاريخية والنضالية لظهور الصحافة الجزائرية.

لم يكن الجزائريون غافلين عن أهمية الصحافة ولكنهم كانوا عاجزين على إنشائها لظروف مالية وغيرها يحكمها منطق الإحتلال، ومن أهم الصحف النضالية التي ساهمت في إيصال رسالتها إلى المجتمع الجزائري، ارتأيت بعد قراءة متأنية للإطار التاريخي للمرحلة قيد الدراسة وموقع الصحافة الجزائرية منها رصد أهم الصحف التي كانت قطب مدّنيا "معبرا" عن المقاومة الشعبية الجزائرية بمضامين مدنية حضارية فكان التقسيم كالآتي:

المرحلة الأولى (1890-1914)⁽¹⁾:

1- جريدة الحق الأسبوعية: ظهرت في عنابة في 10/يوليو/1893 على أيدي سليمان بن حنفي وعمر السمار وخليل قايد العيون، وصدرت (الحق) بالفرنسية ثم مزدوجة، وكان هدفها المعلن الدفاع عن مصالح العرب الجزائريين ومصالح الفرنسيين الذين استجابوا للمشاعر الوطنية، دون غيرهم وبرنامج الجريدة لا يرفض الحكم الفرنسي لأنه يسمح بالحرية الدينية أما لغتها الإعلامية المعتمدة فهي تعبر عن رد فعل خفي ففي إحدى مقالاتها (العدل) استخدم صاحب المقال عبارات قوية متهما الفرنسيين بأنهم قد امتصوا دماءنا ثم تموننا بالعصيان والوحشية، وهاجمت الجريدة المتجنسين ودافعت عن حقوق الجزائريين في وقت كانت حرية التعبير مقيدة.

2- جريدة المصباح: أصدرها العربي فخار سنة 1904، وكانت المصباح جريدة أسبوعية مزدوجة اللغة و تعبر عن اتجاه النخبة الاندماجية فنادت بالمدارس ونشر الأفكار الفرنسية أما شعار الجريدة، فهو "من أجل فرنسا بالعرب، ومن أجل العرب بفرنسا".

3- جريدة الفاروق: أنشأها ابن قدور سنة 1913 واستمرت إلى غاية 1915 وهي تعبر عن الصحف الوطنية الناجحة لأن صاحبها كان مؤمنا بالقضية العربية الإسلامية بحماس.

4- جريدة الإسلام: أنشأها عبد العزيز طيبال، وكانت تصدر بالفرنسية واستمرت بدون انقطاع إلى عشية الحرب العالمية الأولى، وأصدرت منذ 1913 طبعة عربية لها وكانت هي لسان حال النخبة الإندماجية.

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج.5، ط.1. (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998)، ص.243-245.

المرحلة الثانية (1919-1954):

1- **جريدة الإقدام:** وهي جريدة ولدت من توحيد واندماج جريدي الإسلام والرشيدي القديمتين، ظهرت الإقدام باللغتين العربية والفرنسية وكانت تعبر عن حركة الأمير خالد السياسية الوطنية، وظلت تصدر إلى سنة 1943 و حكمت السلطات الفرنسية بنفي الأمير خالد وألغت الانتخابات التي كان فائزا فيها.

2- **جريدة الصديق:** صدر عددها الأول في أوت/ 1920 وهي جريدة علمية أدبية سياسية اقتصادية وساهم في إنشائها عمر بن قدور ومحمد بن بكير، وكانت هذه الجريدة من أشد جرائد عصرها تهجما على السياسة الاستعمارية.⁽¹⁾

3- **الصحافة الإصلاحية:** استقل بن باديس بصحافته الإصلاحية منذ سنة 1925، ففي هذه السنة أنشأ جريدة المنقذ، التي كانت للنهضة الوطنية بأسلوب واضح وحماسي ولكن الإدارة الاستعمارية لم ترض عن لهجتها فأوقفتها حوالي ثمانية عشر شهرا، ثم أصدر بن باديس بعدها جريدة الشهاب، ثم حولها إلى مجلة، وتعتبر الشهاب مجلة وطنية إصلاحية، دافعت عن الإسلام واللغة العربية ومنذ 1933 أصدرت جمعية العلماء صحفها الخاصة وهي صحف إصلاحية تعبر عن اتجاه الجمعية في التعليم العربي والنهضة الإسلامية، والصحف التي سنذكرها كانت أسبوعية وقد صدر بعضها في الجزائر مثل الشريعة والصراف والسنة، والبصائر - في عصرها الأول - ثم صدرت البصائر في قسنطينة في عهدها الثاني (قبل الحرب العالمية الثانية، أوقفت الإدارة الفرنسية ثلاث صحف لجمعية العلماء (وهي السنة والشريعة والصراف) قبل أن يتوقف اضطهاد الصحف الإصلاحية بعض الوقت، وهناك صحيفتان إصلاحيتان ظهرتتا في العشرينيات أيضا أولهما صحيفة "صدى الصحراء"⁽²⁾، وهي جريدة علمية أدبية واجتماعية إنتقادية شعارها العمل لدرء المفسدة قبل جلب المصلحة، وصاحبها من أبرز وأنشط دعاة الإصلاح (الشيخ الطيب العقبي)، وكان يعالج في جريدته أهم القضايا الاجتماعية والسياسية، وقد عاشت هذه الجريدة في محيط من التضيق الإداري وقع وقفها من طرف إدارة الاستعمار يوم 26/ديسمبر/1926 والجريدة الثانية "الإصلاح" التي حاولت أن تخلف صدى الصحراء وكانت أسبوعية، ولم يصدر منها سوى بضعة أعداد، ثم توقفت، ومن الممكن أن نذكر مجموعة من الصحف كانت توالي حركة الإصلاح والاتجاه الوطني ولكنها ليست تابعة لجمعية

(1) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ص. 251.

(2) مفدي زكريا، تاريخ الصحافة العربية في الجزائر (الجزائر: مؤسسة مفدي زكريا، 2003)، ص. 152.

العلماء ولا المدرسة بن باديس، ومن ذلك جريدة الرق، التي أنشأها عبد المجيد الرحموني في مارس/1927 وهي جريدة تتخذ شعارها (خدمة الوطن والمصلحة العامة)، وكانت تتبنى الانتقاد السياسي وتتناول الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية ولذلك لم تتحملها الإدارة الفرنسية وأوقفتها بعد عدد واحد بقرار إداري.⁽¹⁾

المطلب الثاني: بؤادر الرسالة الإعلامية الثورية.

1- الملامح الأولى لإعلام ثوري جزائري:

تعتبر نشرة "الوطني" Patriote التي أصدرتها اللجنة الثورية للوحدة والعمل سنة 1954 آخر حلقة من حلقات البحث عن إعلام ثوري قبل الثورة، وهذه التجارب المتعددة أعطت أملا حقيقيا بإمكانية تأسيس إعلام ثوري رغم قلة الإمكانيات والإطارات المدربة على ذلك، فثورة أول نوفمبر/1954 اندلعت في وقت بلغ فيه الإعلام الاستعماري ودعاياته ذروته القصوى ضد الوعي الثوري لجماهير الشعب الجزائري، لذلك وجدت الثورة نفسها خلال هذه الظروف بحاجة ماسة إلى قيام إعلام ثوري يؤدي المهام السياسية التالية⁽²⁾:

أ- إتصال الثورة بالشعب وإبلاغ المواطنين حقيقة ما يجري من صراع مسلح مع العدو.

ب- تعبئة الجماهير الشعبية لتلتف حول الثورة بغاية الاستقلال.

ج- تحصين المواطنين الجزائريين من الإعلام الاستعماري وحربه الخفية والإيديولوجية.

د- نقل وإبلاغ رأي الثورة وحقيقتها إلى العالم الخارجي.

هـ- مواجهة إعلام العدو والرد عليه.

من خلال تحقيق هذه الأهداف الأولية يمكن تكوين وعي ثوري كفيل بتأدية أدوار أساسية في عملية التغيير الاجتماعي والكفاح المسلح، وهكذا صدر بيان الثورة الأول، فكان أول عمل إعلامي سياسي مدروس يظهر باسم جبهة التحرير الوطني ويتوجه إلى الشعب الجزائري بصفة خاصة والاستعمار الفرنسي والعالم بصفة عامة للإعلان عن ميلاد الثورة الجزائرية وأهدافها الداخلية والخارجية.

(1) مفدي زكريا، المصدر نفسه، ص.153.

(2) أحمد حمدي، "بؤادر الإعلام الثوري في الجزائر"، الجلد الجزائرية للإتصال 05 (1991)، ص.73-74.

2- طبيعة مهام الدعاية والإعلام عند جبهة التحرير الوطني:

عكست مبادئ الإعلام والدعاية عند جبهة التحرير الوطني مصالح الجماهير المقاتلة التقدمية والثورية، بمعنى أنها تعبر عن مرحلة تاريخية معينة استطاعت خلالها الجبهة أن تجمع الصفوف، فمهام ومبادئ الإعلام عند جبهة التحرير تنقسم إلى صنفين⁽¹⁾:

أ- **مهام ثابتة:** فالمهام الثابتة تظل مستمرة مادام هناك صراع إيديولوجي، لأن كل إيديولوجية تعمل عبر الإعلام والدعاية لتثبيت قيمتها السياسية والحقوقية والفلسفية داخل مجتمعها وعلى المستوى العالمي كله، ولا تتوقف إلا بانتصارها النهائي على الإيديولوجية المعادية أو بزوال الإيديولوجيتين معا، وبصورة أخرى يظل النظام الاشتراكي يعمل لبث مفاهيمه ونشرها إلى أن ينتصر على النظام الرأسمالي أو ينتهي النظامان إلى حرب تودي بهما معا.

ب- **مهام مرحلية:** تنتجها ظروف تاريخية معينة مثل ظروف الحرب الباردة أو ظروف البناء الداخلي.... وهذه المهام تسير بمحاذاة المهام الثابتة لأنها تمثل جزءا من التكتيك الذي يحقق الإستراتيجية، لذلك فالمهام الإعلامية لجبهة التحرير الوطني كانت مرحلية أنتجت الثورة، لذلك كان لا بد قبل كل شيء من توحيد كافة وسائل الإعلام ثم توجيهها للعمل على عدة جبهات.

1- جبهة داخلية للتعبة وشد الجماهير للقتال.

2- في فرنسا من أجل كسب الرأي العام الديمقراطي الفرنسي.

3- جبهة عالمية، وذلك لكسب الرأي العام الدولي.

ودونما إطالة في المستوى التنظيمي لتحقيق غايات كلتا الجبهتين، والمخطط رقم 01 و02⁽²⁾ يرصدان ذلك، فبالنسبة للرأي العام العربي فهو منحاز للثورة الجزائرية، أما الرأي العام العالمي فقد استخدمت الجبهة في هذا المجال عدة وسائل (المجاهد بالفرنسية، الإذاعة، السينما، البعثات الدبلوماسية، لجان الدعاية...)، لتدحض إدعاءات العدو مستخدمة اللغة التي يفهمها وتقعنه⁽³⁾، كل هذه الوسائل والهياكل كانت تسير على مبادئ الإعلام والدعاية التي رسمها مؤتمر الصومام، وبيان أول نوفمبر، وهذا القسم سنخصصه لصحفية "المجاهد" لنختبر المبادئ آنفة الذكر في ميدان الممارسة العملية.

(1) أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام، دراسة في الإعلام الثوري (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص.ص. 131-132.

(2) أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام: دراسة في الإعلام الثوري (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص.ص. 139-140.

(3) أحمد حمدي، المصدر نفسه، ص. 142.

3- نموذج للممارسة العملية لمبادئ الإعلام في صحيفة المجاهد:

ارتبطت السياسة الإعلامية لصحيفة المجاهد على صعيد مواكبتها للأحداث أو استخدامها للفن الصحفي بالأحداث التي عاشتها الجزائر، وقد خصصت ركنا ثابتا تحت عنوان "نشاط الحزب" من أجل إبراز النضال اليومي لمناضلي جبهة التحرير الوطني وسط الجماهير، وتأكيد تلاحم القيادة السياسية مع القاعدة الشعبية، الشيء الذي تسبب في تسجيل مساحة الأخبار أعلى نسبها السنوية ضمن مساحة مادة التحرير على مستوى جميع سنوات البحث؛ لقد كانت معالجة المواد الإعلامية بالمجاهد تتم حسب خصوصيات الموضوع قيد المعالجة، لأن هناك الموضوعات التوجيهية، الإيديولوجية، وعادة ما تكون الافتتاحية التي يسهر على كتابتها عادة مدير الصحيفة السيد محمد الميلي وفي الحالات النادرة يكتبها رئيس التحرير السيد محمد سي فضيل وهناك الموضوعات السياسية والموضوعات الثقافية لذلك فقد كان المجاهد يحتوي على الأقسام التالية⁽¹⁾:

أ - القسم الوطني: وفيه تعالج الأخبار الوطنية وتغطية الأحداث المهمة، وإعداد التحقيقات.

ب - القسم الاقتصادي: وفيه تعالج القضايا الاقتصادية داخلية أو خارجية، وفي هذا القسم طرحت قضايا تأميم البترول والثورة الزراعية وغيرها من القضايا الاقتصادية.

ج - القسم الدولي: تعالج فيه القضايا الدولية والتعليق عليها.

د - القسم الثقافي: تعالج فيه مختلف القضايا الثقافية كما يتم عبره نشر بعض الأعمال الأدبية الجديدة.

هـ - القسم الفني: وتتم من خلاله عمليات الإخراج الفني.

وبنظرة عامة توزعت على الأنواع الصحفية (مقالات، تقريراً صحفياً، تعليق، تحقيق صحفي، حديثاً صحفياً، دراسة، عموداً صحفياً).

وتركزت المادة الإعلامية حول أربعة محاور رئيسية هي⁽²⁾:

- الدفاع والتعبير عن أفكار جبهة التحرير الوطني.

- إبراز أصالة الشعب الجزائري.

- العمل لتدويل القضية الجزائرية.

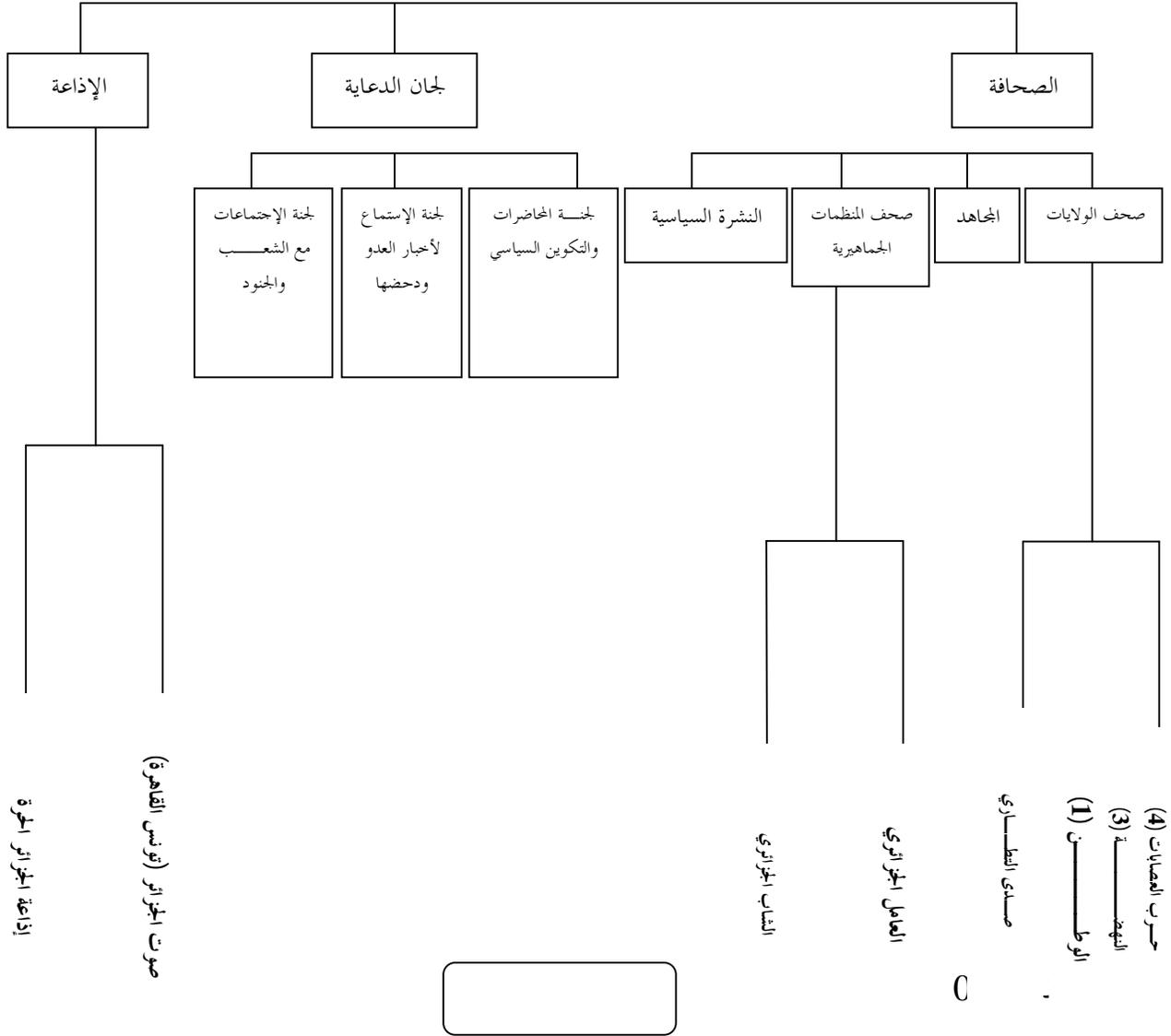
- فضح أساليب ودعاية العدو أمام الرأي العام المحلي والعالم.

وكل هذه المحاور مستمدة من بيان أول نوفمبر ومنهج الصومام.

(1) أحمد حمدي، دراسات في الصحافة الجزائرية (الجزائر: دار هومة، 2000)، ص 36-37.

(2) أحمد حمدي، المصدر نفسه، ص.34.

الجهة الإعلامية في الداخل



الجهات الإعلامية في الخارج



مخطط رقم 02

المطلب الثالث: الهيكل العام للنظام الجمعوي الجزائري إبان الاحتلال.

الجمعيات ظاهرة اجتماعية تدل على الاستجابة لمتطلبات الحياة المدنية، والجزائر كانت تعيش تحت تعسف قانون الأهالي (الأنديجيا) لا يمكنها أن تتمتع بهذا النشاط دون أن يتعرض القائمون عليه للإضطهاد والسجن ومن جهة أخرى فقد كان الجزائريون محرومين من صفة المواطنة، فقد كان القانون الفرنسي يعتبرهم رعايا ولا يمكنهم أن ينشدوا الحرية ولا الحقوق المدنية ولا حتى الجمعيات، وأول ما بدأ هذا النشاط كان بمبادرات فرنسيين متعاطفين مع القضايا الجزائرية، أو بدفع من الإدارة الأهلية نفسها لأغراض تتماشى مع سياسة العناية بالجزائر الأهلية⁽¹⁾، فظهرت عدة تنظيمات أبرزها التي سنأتي على ذكرها.

1- الجمعية الراشيدية: تأسست سنة 1894 من شباب جزائري خريجي المدارس الفرنسية الجزائرية، استطاعت أن تنشئ فروعاً لها عبر أنحاء الجزائر، وكان هدفها هو مساعدة الشباب الجزائري على التعليم وعملت لتنشيطه وحمايته من الانحراف وحثه على العمل، نظمت محاضرات باللغتين، ومن أهم عناوين

(1) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ج.5، ص.313.

المحاضرات التي نظمتها الجمعية لعام 1907 " التضامن والأخوة بين المسلمين"، "التشريع الإسلامي في الجزائر منذ 1832....."(1)

2- الجمعية التوفيقية: أنشأت عام 1908 استطاعت هذه الجمعية أن تستقطب عددا كبيرا من الأعضاء وصل إلى مائتي عضو خلال سنة واحدة يرأسها الدكتور ابن التهامي، هدف هذه الجمعية الثقافية هو جمع الجزائريين الذين يرغبون في تنقيف أنفسهم وتطوير الفكر العلمي والاجتماعي، كما ظهرت إلى جانب الجمعيتين عدة جمعيات ونواد وتوسع ذلك مع نشاط الحركة الإصلاحية وظهور الأحزاب السياسية ولم تعد تتوقف مبادرات الجزائريين ومن تلك الجمعيات (جمعية الشبيبة الإسلامية، ونادي الترقفي*، وجمعية التربية والتعليم في قسنطينة، ونادي السعادة في تلمسان، ونادي الإتحاد الأدبي الإسلامي في مستغانم) وقد شهدت مدينة قسنطينة لوحدها ميلاد حوالي 26 جمعية مدنية قبل الحرب العالمية الثانية.(2)

(1) ناهي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية (الجزائر: مديرية النشر لجامعة قلمة، 2006)، ص.50.

* النوادي دورها إبان الاحتلال مطابق للرسالة الاجتماعية التي تؤدبها الجمعيات، ومن أبرز النوادي الثقافية : نادي صالح باي، نادي الترقفي، لكن للضرورة الأكاديمية فإني لم أدرج تلك النوادي باعتبار أن المضامين الفكرية لمفهوم المجتمع المدني تُخرج النوادي من تنظيمات المجتمع المدني وإلا لأدرجت نضال المرأة، نشاط الحركة المسرحية كمثل أهم للمجتمع المدني الجزائري إبان الاحتلال.

(2) أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه، ص.315.

الفصل الرابع

المجتمع المدني في التجربة الأحادية
وفرضية استمرار السياسة القمعية

تعرضنا بكثير من التفصيل مُتعدد الأبعاد لفاعلية التنظيمات المدنية الجزائرية - فترة الاحتلال - وللقارئ أن يستنتج معي تعدد التوجهات السياسية والأطر النضالية للمجتمع المدني الجزائري تلك الفترة وبدءاً من هذا الفصل وحتى الفصول اللاحقة في إطار مقرب مقارنة سيتضح لنا تصاعد أو تراجع درجات التأثير المدني في معالم السياسة العامة في جزائر ما بعد الاستعمار، آخذين بعين الاعتبار اختلاف الظروف التاريخية.

المبحث الأول: الدولة الوطنية بين إختراق ومواجهة المجتمع المدني

لا جدوى من الحديث عن مكانة المجتمع المدني في هذه الفترة دونما إدراك علمي بطبيعة النظام السياسي ومنطلقاته الإيديولوجية، إذ تتضح مركزية الحياة السياسية في ظاهرة الحزب الواحد المنفرد بالحكم المستقل بالمبادرة وتستمد جبهة التحرير الوطنية شرعيتها التاريخية لدى المجتمع المدني من براءات النضال الوطني⁽¹⁾، لتبرز معضلات الانفرادية الحزبية في شخصية الزعيم التي طغت على من سواها في مستوى الحزب فأصبح يصدر قرارات فردية وهو ما نستشفه في مراحل تطور النظام السياسي الجزائري في تلك الفترة إذ لم يوجد خطاب آخر يوازي خطاب الدولة قادر على خلق مرجعية ثقافية وسياسية بديلة فالعقلانية الوحيدة التي كانت سائدة هي عقلانية الدولة، الأمر الذي سمح بـ "دولنة المجتمع إلا أن الممارسة الطويلة للدولة الوطنية حكم عليه بالتراجع والهامشية الأمر الذي سمح بسرعة الانفجار الشعبي في أكتوبر/1988 لتتآكل المشروعية التاريخية والنضالية."⁽²⁾

الوضع الطبيعي هو أن الدولة بحكم طبيعتها يجب أن تعكس في هيئتها الحاكمة وسياساتها أهداف ومصالح وطموحات مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية الرئيسية في المجتمع وهو أحد المقومات الرئيسية لشرعيتها واستقرارها⁽³⁾، ولكن بالنظر إلى علاقة الدولة الجزائرية المستقلة بتشكيلات المجتمع المدني فإنها عملت لتأميم تلك التنظيمات المدنية لحسابها واستناداً إلى توجهاتها الإيديولوجية وسياساتها ومراقبة هذا الانفصال بين السلطة والمجتمع المدني هو حلقة تطويرية تاريخية لقطيعة الكيانين ونلمسه في العديد من الوثائق التاريخية إذ في إحدى مقررات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في عناصر لائحة السياسة العامة يأتي ضمن نتائج دورتها الثانية عشرة المنعقدة بتاريخ 23/ماي/1984 النص الآتي: (...وبعد المناقشات والمداولات الواسعة

(1) مصطفى الفيلاي، "الديمقراطية وتجربة الحزب الواحد في الوطن العربي - اعتبارات نظرية" (ورقة بحث قدمت في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط.3 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.747.

(2) سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص.250-253.

(3) حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية - الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط.1 (بيروت: مركز الوحدة العربية، 2005)، ص.59. * إن العلاقة التي سادت بين الدولة والمجتمع منذ ما يناهز عمر الدولة اتسمت بطابع عدائي متبادل، امتد قبل ذلك طوال مئة وثلاثين سنة من الاستعمار الفرنسي وهو ما عبرت عنه المحريات التاريخية التي تناولناها في الفصلين السابقين، وسنقدم عرضها العام في الفصل الخامس، بإذن الله.

أثناء الجلسة العامة تقررت أشغال اللجان على النقاط المدرجة في جدول أعمال الدورة ... وإذ تقدر الجهود التنظيمية والسياسية المبذولة قصد دعم الحزب بتوسيع قاعدته النضالية كما وكيفا ليكون على مستوى طموحات الشعب ومتطلبات الوطن والثورة الاشتراكية⁽¹⁾، وعن اتجاه النظام السياسي لتجسيد ما يسمى بـ الشرعية الثورية يحضرنى رد الرئيس السابق "بن بله" عن سؤال وجهه إليه عبد العلي رزاقى وكان السؤال: لماذا لم تفكر في التعددية في وقتك؟ وكان الجواب الذي أفتبس منه ما يوضح المنطلق الثوري كأساس لإضفاء الشرعية "...هل من المعقول أن تخرج من الثورة منتصرا بجهاز اسمه جبهة التحرير الوطني ويأتي أناس ليقولوا لنا يجب وضعها في - المتحف - أو - الأرشيف - هذا يعني وضع حد للثورة..."⁽²⁾ وللباحث في حقل المجتمع المدني الجزائري أن يستقرأ بأن إستقلالية أو تواجد مجتمع مدني في تلك الفترة يساوي القضاء على الثورة.

المطلب الأول: تفكك الأحزاب والتصدي للمعارضة السياسية*

في نهاية الفصل السابق عرفنا أن التيارات السياسية بصدور بيان أول نوفمبر 1954 انضمت إلى حزب جبهة التحرير الوطني وهذا توجه سياسي بمنطق نضالي فرضه هدف مشترك "الاستقلال"، إلا أن نظام الحكم في بدايته شهد إقصاء لمعالم المجتمع المدني الموروث أقصد تحديدا (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)، التي لم يسمح لها بمعاودة نشاطها الإصلاحية بعد الاستقلال، لذا اضطر بعض شيوخها إلى المعارضة السلمية، كتابة وخطاباً، فبعدها لاحظ أعضاء جمعية العلماء بوادر الانحراف السياسي والثقافي على مستوى التصريحات والمؤتمرات الرسمية ذات التوجهات السلطوية والاشتراكية قام رئيس جمعية العلماء "البشير الإبراهيمي" بإصدار تصريح رسمي "البيان التاريخي" منددا بالأسس النظرية التي يقيم عليها المسؤولين أعمالهم التي يجب أن تتضمن جذورنا العربية الإسلامية على حد قول الشيخ الإبراهيمي، ودعا إلى العودة إلى الشورى، وقد قوبلت توجهاته بالرفض المطلق وهذا بفرض الإقامة الجبرية عليه إلى أن توفي - رحمه الله - يوم

(1) نقلا عن مقررات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، "القرارات الصادرة عن الدورة الثانية عشر للجنة المركزية (الجزائر: قطاع الإعلام للنشر والتوزيع، 16 جانفي 1984)، ص ص. 24-25.

(2) عبد العلي رزاقى، الأحزاب السياسية في الجزائر خلفيات وحقائق، ج. 1 (الجزائر: 1990)، ص. 47.

* دون الخوض في قضايا الإلتباس النظري في مفهوم المجتمع المدني فإن اعتبر التنظيمات الحزبية وكذا وسائل الإعلام من التشكيلات المدنية التي تقع داخل الهيكل العام للمجتمع المدني الجزائري فنشاط أحزاب الحركة الوطنية إبان الاحتلال لا يمكن إقصائه من التجربة التاريخية المدنية، وإجمالا فإن الغرض من دراسة المجتمع المدني هو تزييل المفهوم على الواقع الجزائري باحترام خصوصية هذا الواقع وإبلاغه بخبي دقيق في مقاربات الفكر السياسي والتدقيق في مضامين المفهوم تدرج الأحزاب ووسائل الإعلام في إطار المجتمع المدني إذا سلمنا تخطينا للقطر الجزائري إذ يذهب معظم باحثي الفكر السياسي العربي إلى ذات الطرح ومنهم الأستاذ: عبد القادر الرغل في ورقته البحثية التي قدمها بمركز دراسات الوحدة العربية في حديثه عن المجتمع المدني الجزائري لم يستبعد المنظومة الحزبية، وكذا محمد عابد الجابري في سياق حديثه عن ظهور فاعلين اجتماعيين يقول: [مما أدى في النهاية إلى قيام مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السياسي، مجتمع قوامه مؤسسات اجتماعية (نقابات، جمعيات) وسياسية (أحزاب ومجالس منتخبة) وثقافية (معاهد ووسائل الإعلام...)] وهو ذكر لبعض الآراء وليس كلها وما يشير إلى بروز فاعلين اجتماعيين جدد إلى جانب التنظيمات الكلاسيكية وهو توسع للمفهوم ذاته.

20/ماي/1965⁽¹⁾ ، كما لجأ الزعماء التاريخون إلى المعارضة الفردية والجماعية السلمية، فلجأ محمد بوضياف - رحمه الله - في 20/سبتمبر/1963 إلى تأسيس الحزب الثوري الاشتراكي وتبعه أيت أحمد عام 1964 بإنشاء جبهة القوى الاشتراكية، أما كريم بلقاسم - رحمه الله - فقد لجأ إلى تأسيس "الحركة الديمقراطية الثورية" إلا أن حركته احترقت أمنياً لتلتصق بها هممة الجهوية الضيقة والتطرف وبعد اغتيال قائدها توقفت عن النشاط.

وبعدما أفرغت الساحة السياسية من أهم التاريخين المتصدين للمعنى الفعلي للمعارضة السياسية أي بداية تبلور الممارسة المدنية، عرف النظام السياسي مرحلة جديدة بتداول عنيف على السلطة، إذ إنقلبت السلطة العسكرية على السلطة الفردية (الرئيس بن بله) في 19/جوان/1965⁽²⁾، ولم يأت بجديد من ناحية تغيير طبيعة النظام السياسي، ولكن فترة حكم الرئيس الراحل -هوارى بومدين- تميزت بالحصول على موافقة أغلبية مراكز القرار والعمل لم تشمل المعارضة لصالحه، فأصدر العفو في حق معارضين محكوم عليهم بالإعدام وأطلق سراح مساجين سياسيين ورحب بعودة فارين سياسيين إلا أن جناح المعارضة السياسية بقي على موقفه المعارض (بوضياف، أيت أحمد، كريم بلقاسم) لسياسة الرئيس وفي منتصف السبعينات وبعد "نداء الأربعة" الصادر في 1976* والرافض لمشروع الميثاق الوطني* ومطالبته بالانتخاب عن طريق اقتراع عام مباشر وجدي لمجلس وطني تأسيسي، وزعت منشائر من طرف لجان مساندة جهوية للنداء العلني الذي وقعه الأربعة من تيارات سياسية مختلفة تتهم فيه الرئيس بالحكم الفردي وتدعوه إلى تحرير النظام، وكان رد فعل السلطة فرض الإقامة الجبرية عليهم، أما حزبا أيت أحمد وبوضياف فقد دعيا من جهتهما إلى المقاطعة أو التصويت بـ"لا" على الميثاق، أما حركة الشيخ محفوظ نحناح (جماعة الموحدين) التسمية الأولى لحركة مجتمع السلم فعارض مشروع الميثاق الوطني بعملية تحريبية ميدانية سنة 1976 مرفقة بتوزيع منشورات تندد بسياسة النظام الحاكم وتدعو إلى نبد الاشتراكية وتم إلقاء القبض على معظم قيادات الجماعة ومنهم محفوظ نحناح.⁽³⁾

ولا نطوي حديثنا عن هذه الفترة دون ذكر المعارضة البربرية بقيادة منظمة جنود المعارضة الجزائرية، التي كان يقودها "مولود كعوان" من باريس والتي قامت بتفجيرات استهدفت الممثلات في فرنسا، (1973-1974) ومقر يومية المجاهد بالجزائر عام 1976، ونواصل تتبع تطور المعارضة الحزبية، تحديدا في عهد

(1) إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.117-118.

(2) إسماعيل قيرة وآخرون، المصدر نفسه، ص.106.

* الميثاق الوطني هو وثيقة سياسية إيديولوجية حددت الإطار العام النظري للبناء الاشتراكي، عن الحوار الأساسية للميثاق راجع: فاضلي إدريس، حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجماعية، 2004)، ص.162-173.

* النداء الذي عبر عنه الأربعة هو ترجمة تفصيلية لرفض المعارضة الحزبية لإنفراد الرئيس الراحل "هوارى بومدين" بصلاحيات السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية، القضائية.

(3) إسماعيل قيرة وآخرون، المصدر نفسه، ص.120.

الشاذلي بن حديد (1979-1988) إذ بدأت تظهر بوادر الحركة الإسلامية (MIA) والجناح المسلح للحركة الثقافية والبربرية وشهدت الساحة الجامعية أحداث جامعة الجزائر - الحى الجامعي في بن عكنون- التي انتهت بمقتل أحد الطلبة، بعدها حدث أول تجمع علني وشعبي للإسلاميين بالجامعة المركزية في 12/نوفمبر/1982 من خلال وثيقة نددوا فيها بتوجهات النظام السياسي الأحادي، وكعادتها أعقبت السلطة هذه المعارضة بالاعتقالات ومن جهته سارع بن بله بعد إطلاق سراحه إلى تأسيس الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر⁽¹⁾، في بداية الثمانيات ودعمها بإصدارات إعلامية وبجناح مسلح مؤقت، ليعرف المجتمع إذ ذاك حركة اجتماعية واسعة استطاعت خلق شروخ في بيئة النظام السياسي الذي انفتح على المجتمع على إثر انفجار الأوضاع في أكتوبر/1988.

المطلب الثاني: الهيكل العام للنظام الجمعي وإقصاء معالم المجتمع المدني الموروث.

استمرت عملية الهيمنة على مختلف التنظيمات المدنية التي وجدت منذ الاستعمار بعد الاستقلال، كانت كنتيجة لإستمرار تنفيذ قانون الجمعيات الفرنسية 05/جويلية/1901، إلى سنة 1971 وصدر في تلك السنة القانون 17-79 الذي كان أكثر تضييق للحركة الجموعية من سابقه، واستمرت هذه الهيمنة حتى بعد إصدار قانون 1987 المتعلق بالجمعيات إذ كرس هذا القانون سيطرة الإدارة على الجمعيات ومراقبتها مما أدى إلى تضييقها "هامش الحريات الجموعية لدرجة استحالة النشاط الحزبي خارج الولاء السلطوي."⁽²⁾

- تهميش معالم المجتمع المدني الموروث:

يتجسد إقصاء النظام السياسي للمجتمع المدني على مستوى الجمعيات في حل "جمعية القيم" التي ضمت بقايا من جمعية العلماء المسلمين وبعض الشخصيات ذات الثقافة العربية الإسلامية، وإلتزمت خط جمعية العلماء المسلمين وتم ذلك في 22/سبتمبر/1966⁽³⁾ إلا أنها تابعت نشاطها سرا بمسمى "جماعة الدعوة الإسلامية والتبليغ" التي تأسست عام 1966، أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فقد عرفنا في المطلب الأول أنه لم يسمح لها بمعاودة نشاطها بعد الاستقلال إلا أن نشاط الجمعية تم بعثه من جديد ولازالت حتى الوقت الراهن تواصل مسيرتها النضالية خاصة في تعاملها مع الحملات التنصيرية التي تشهدها الجزائر مؤخرا محاولة طرح الإسلام الصحيح الذي يجمع بين فقه النص وفقه الواقع محافظة على المقومات الوطنية والهوية

(1) إسماعيل قيرة وآخرون، المصدر نفسه، ص.132.

(2) فيروز حنيش، "إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2005 (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية، جامعة الجزائر، 2008)، ص.63.

(3) بدون اسم، الدعوة الإسلامية في الجزائر. <http://forums.ikwan.net/E/showthread.php?t:3096>

الجزائرية المتمثلة في شعار الجمعية الثلاثي: الإسلام ديننا والعربية لغتنا، الجزائر وطننا⁽¹⁾، أما مؤسسات المجتمع المدني التقليدية ومنها المساجد، فلم تسلم من السياسة التعسفية المضادة لكل ما هو خارج إطار التوجه الدولي، إذ أوكل النظام السياسي لوزارة الشؤون الدينية مهمة الترويج لمواضيع الاشتراكية والثورة الزراعية ونتيجة كل من رفض تسخير المساجد لمثل هذه الأغراض السياسية الحزبية السجن، وكان أبرز شيوخ المساجد الرافضين هو الشيخ "عبد اللطيف سلطاني"، الذي ألف كتاب سماه: *سهام الإسلام* و أثار ردود فعل لدى السلطات الحاكمة.

التنظيمات النقابية:

التنظيم النقابي المتواجد على الساحة النقابية هو الإتحاد العام للعمال الجزائريين، رغم أن دستوري (1963 و1976) قد ضمنا الحماية القانونية للحق النقابي إلا أن الحركة النقابية ارتبطت بالإتحاد العام للعمال الجزائريين مما جعل الاستقلال السياسي لها من قبل السلطة هو الطابع المميز ما وضعها مباشرة بعد الاستقلال في مواجهة السلطة السياسية التي كان هدفها ضمان تبعيتها الكاملة للحزب الواحد، وفعلا بدأت تأثيراته على عملية اختيار القيادات وتم توظيفه لخدمة التوجه الإشتراكي الذي اعتمده النظام وتموقع بذلك الإتحاد العام للعمال ضمن الخطوط الإيديولوجية الكبرى المحددة من طرف الحزب وانخرط في المشروع التنموي لتحقيق برامج السياسية العامة للدولة ولأدل على ذلك التوظيف السلطوي من إعلان الرئيس الراحل -رحمه الله- بتاريخ 24/فيفري/1971 بمقر دار الشعب - المقر المركزي للإتحاد العام للعمال الجزائريين - تأمين الثروات المنجمية والبتروولية في الجزائر.⁽²⁾

الجمعيات النسوية:

لا تكاد فترة الأحادية تترك مجالاً للباحث في ميدان المجتمع المدني الجزائري للتطرق بشيء من التحليل في محاولة لإبراز حركية فعلية مؤثرة في صناعة قرارات السياسة العامة إذ المفهوم فكرا وممارسة مدمج باسم تكتل سياسي وحيد -جبهة التحرير الوطني- إلا أن أهم تنظيم نسوي يستوقفنا هو الإتحاد العام للنساء الجزائريات-UNEA- إذ عقدت هذه المنظمة عدة مؤتمرات برزت فاعليتها في تحقيق التنمية الشاملة بالتوازي مع مبادئ ونشاط الحزب فظهرت جمعيات بين سنتي 1983-1984 لكن لم تكن لها القدرة على المعارضة لأنها مندججة تحت لواء الحزب الواحد الذي سطر لها برنامجها وأعمالها وتولت هي التنفيذ، ومن تلك الجمعيات نذكر جمعية "حلم Rêve" وهي عبارة عن نادي نسائي تولى مهمة عدة نشاطات فنية وأدبية نسائية،.... وبرزت علاقة الحركة النسوية بالسلطة السياسية من خلال عمل الحزب الحاكم على توجيه وتنظيم عمل

(1) هبة، عسكر. تحت وطأة الفقر حملات التنصير تنشط بالجزائر.

http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=91906

(2) من ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الإتحاد العام للعمال الجزائريين. <http://ar.wikipedia.org/wiki%D8%A7%>

التنظيمات النسوية، و إلى جانب الجمعيات التي أتينا على ذكرها سجلت جمعيات تابعة للمنظمات المهنية أو الحرة تواجدها مثل لجنة المرأة في نقابة المحامين أو الأطباء ولجنة المرأة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان... إلخ، والسماح للجامعة لكل تلك التنظيمات النسائية إبان هذه الفترة أنها ليست لها دينامييتها الخاصة رغم انقسامها⁽¹⁾ لأنها تابعة للحزب الحاكم.

التنظيمات الطلابية:

لقد شكلت الحركة الطلابية حتى بداية السبعينات إحدى بؤر التنظيمات المدنية الفاعلة في المجتمع الجزائري فطرح الكثير من القضايا السياسية الوطنية والدولية التي كانت تملك لها قراءات، ليست بالضرورة هي قراءات السلطة، قبل أن يتم القضاء على استقلاليتها التنظيمية والسياسية، كما حصل قبل ذلك بقليل مع باقي التنظيمات المدنية التي أتينا على ذكرها ولا يستبعد عن التنظيمات الطلابية سيطرة الأطروحات القربية من النموذج التنموي الرسمي وشأنها شأن التنظيمات النسوية فقد انقسمت على نفسها على أساس ثقافي سياسي.⁽²⁾

المطلب الثالث: المنظومة الإعلامية بين الإطار القانوني الموروث ومشروع الدولة الوطنية.

امتد تأثير نظام الحزب الواحد الذي تبنته الجزائر الاستقلال ومضامينه الاشتراكية إلى أهم قطب لإمكانية حركية مدنية فعلية، وباعتبار الصحافة مكون داخل المجتمع المدني عموما والجزائري تحديدا فهذا المطلب سيحدد لنا الإطار القانوني الذي يتم اعتماده لتأسيس الإعلام وأهم جزء تحليلي هو كيفية توظيف المنظومة الإعلامية لصالح الخيار الاشتراكي ليفضي كل ذلك إلى التحكم في الفكر الإعلامي. مرجعية الأحادية الحزبية.

أ- الصحافة الجزائرية بأحكام قانونية فرنسية ومشروع تأميم الصحافة الوطنية:

طيلة فترة حكم الرئيس بن بله إلى انقلاب 19/جوان/1965 تم استرجاع الدولة الجزائرية سيادتها على قطاع النشر والإعلام وذلك من خلال تأميم شركة هاشيت Hachette وكذا صحافة المعمرين وإعادة تشغيل المؤسسة الإعلامية الشاغرة بعد رحيل المعمرين، مع العلم أن القوانين الفرنسية بقيت حيز التطبيق*، كما تم إنشاء وزارة الإعلام من خلال المرسوم رقم 63-210 المؤرخ في 18/أفريل/1963 الذي يكلف

(1) عبد الناصر جابي، الحركات الاجتماعية بين أزمة الدولة وشروع المجتمع.

<http://www.aarCegypT.org/admin/Upload/docs/ALCazEr.doc>

(2) إسماعيل قيرة وآخرون، المصدر نفسه، ص.132.

* هذا ما يؤكد قانون رقم 62-65 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 الذي ينص على استمرار العمل بالقوانين الفرنسية إلا في أحكامها المتعارضة مع السيادة الوطنية.

هذه الوزارة بإدارة تسيير الإعلام الوطني، أما فيما يتعلق بصدور صحافة وطنية، فأول جريدة يومية وطنية صدرت كانت بتاريخ 19/سبتمبر/1962⁽¹⁾ وسميت الشعب وكانت باللغة الفرنسية وباجتماع المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني يوم 07/سبتمبر/1963 تقرر تأميم ثلاث يوميات وهي ليكودلجي "L'écho d'Alger"، "لاديباش دي كوستنتين" "La dépêche de Constantine"، ليكودوران "L'Écho d'Oran" هذا التأميم سمح للحكومة الجزائرية بإنشاء يومية أخرى في قسنطينة وهي جريدة النصر "El Nasr" وتحولت ملكية مطابع "ليكودوران" إلى جريدة "الجمهورية" وبصدور يومية المجاهد في 5/ جويلية/ 1965 ندخل في مرحلة جديدة وهي فترة حكم الرئيس "هوارى بومدين" إذ بدأ توجيه الصحافة بوقف صدور يومية "ألجي سوسوار" "Alger ce soir" في 31/أوت/1965، وإصدار أول دورية أسبوعية "Algérie actualité" وكذا أول أسبوعية رياضية بالفرنسية "El HadeF"، أول مجلة دينية "Que sais je de l'Islam" بالإضافة إلى مجلات باللغة العربية مثل الثقافة، الأصالة، الوحدة،... وتم وضع البنية الأولى لإنطلاق الحركة النشورية الوطنية العمومية بإنشاء الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. بموجب الأمر رقم 28-66 المؤرخ في 27/جانفي/1966، وبذلك أصبحت الدولة هي المالك الوحيد لكل الوسائل الإتصالية الجماهيرية ولتأكيد الإختيار الإشتراكي للبلاد بمبدأ هيمنة الدولة على قطاع الإعلام جاء تأسيس وزارة الإعلام والثقافة بمقتضى المرسوم رقم 53-70 المؤرخ في 02/جويلية/1970* ولتنظيم الصحافة في ممارسة مهنية صدر قانون الإعلام في 06/فيفري/1982 وهو يسطر الأخلاقيات المهنية الصحافية في الجزائر*.

ولا نظوي حديثنا عن تطور الصحافة الجزائرية في المرحلة محل الدراسة دون أن نشير إلى إصدار بعض الصحف المتخصصة التي أعطت نوعا من الحيوية للنشاط الإعلامي وتم إصدار يوميتين مسائيتين "المساء بالعربية وآفاق Horizon بالفرنسية" سنة 1985.

ب- الصحافة أمام حتمية التوجه الدولتي:

بصدور يومية المجاهد بدأ الاهتمام منصبا على المحتوى وذلك بجعل وسائل الإعلام خاضعة للتوجه السياسي وإنشاء الشركة الوطنية للنشر والتوزيع أصبحت الدولة هي المالك الوحيد لكل الوسائل الإتصالية وبذلك موجهة من طرف السلطة والحزب من خلال نشر وبث الأفكار والقيم والاعتقادات الاشتراكية وتأكدت السيطرة الكلية على وسائل الإعلام وتوجيهها للعمل الصحفي بعد إصدار الأمر 535-68 المؤرخ في 09/سبتمبر/1968 وجاء في مادته الخامسة الآتي "يجب على الصحفي أن يقوم بوظيفته في نطاق عمل

(1) نور الدين تواتي، الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر، ط.1 (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008)، ص.11.

* تم إعادة إنشاء كل من وزارة الإعلام والثقافة كل منها على حدى وفقا للمرسوم رقم 17-82 المؤرخ في 12/جانفي/1982.

* في نظرة تقييمية وفقا لدراسات إعلامية لنص هذا القانون من منظور تقييمي لحرية الصحفي سنتحدث في القسم الآتي من ذات المطلب.

نضالي" وهو ما وضعه الرئيس بومدين في خطاب يوم 19/ جوان/ 1970 حيث قال: "إن دور الصحافة الوطنية يطرح مشكل وظيفة الصحفي ودوره.... يجب على الصحفي أن يحسم هل هو مع أو ضد الثورة في الجزائر الثورية؟ إنه لا يستطيع أن يكون إلا ثوريا وملتزما، لأنه النطاق الرسمي والمدافع عن صوت الثورة"⁽¹⁾، لا يكتمل تحليلنا لوضعية الإعلام دونما التطرق إلى أول قانون للإعلام في تاريخ الجزائر المستقلة وسأضيء المواد القانونية التي تجسد مضامين التضييق ومعانيه على حرية الصحافة، فمثلا المادة 35 من القانون تنص على أن: "الصحفي لا بد عليه أن يكون ملتزما بمبادئ حزب جبهة التحرير ويدافع على احتياجات الاشتراكية" وقلصت المادة 49 حصانة الصحفي بشأن حماية سرية المصادر وذلك بتحديد مجالات ليس من حق الصحفي الاحتفاظ بالسر المهني عند حوضه فيها وهي⁽²⁾:

- السر الاقتصادي الاستراتيجي

- عندما يتعلق الأمر بأسرار التحقيق القضائي.

- عندما يمس الإعلام أطفالا أو مراهقين.

وهو ما يجعل الصحفي مترددا في حوض أي مجال من تلك المجالات التي يسقط - إذا فعل - حق الاحتفاظ بالسر المهني، فهو إذا "خفق لحرية النشاط الصحافي في دولة يفترض أنها ودعت سنوات الاستعمار، وباعتبار قانون الإعلام أكد على حق المواطن في الإعلام، فقد جعله صعب المنال عن طريق العدد الكبير من المواد القانونية التي تحتوي على ممنوعات تحد قدرات الصحفي على أداء دوره بأفضل عطاء معلوماتي للمجتمع.

(1) نور الدين تواتي، المصدر نفسه، ص ص. 18-19.

(2) نور الدين تواتي، المصدر نفسه، ص. 24.

المبحث الثاني: أبعاد العلاقة الجدلية بين تأثير الاستعمار في النمو المشوه للدولة وتوقف نمو المجتمع المدني.

يضيء الارتباط التسلسلي لمجريات الأحداث الواردة في الفصل الثاني تفاصيل العلاقة العدائية بين الاستعمار الفرنسي والتشكيلات المدنية. بمفهوم الفكر السياسي المعاصر، وإن كانت مسببات التوتر بين الطرفين واضحة على الأقل من الوجهة التاريخية ووفقا لنظرية علاقة الاستعمار بالمستعمرة فالسياسات المنتهجة في فترة الاحتلال لقارئ التاريخ تعتبر تركبة ثقيلة من النهب والتدمير. بمنظور اجتماعي، اقتصادي أو روحي مما أثار بشكل رهيب في إعادة بناء الدولة الجزائرية أحد المرتكزات الأساسية لتواجد فاعل للمجتمع المدني لتتجذر القطيعة القائمة بين السلطة والمجتمع في جزائر ما بعد الاستعمار لتكون إجبارية إدراج هذا المبحث ضرورة لربط المعطيات التاريخية بأزمات النظام السياسي: أزمة الشرعية، الهوية... وتقهقر المجتمع المدني وفقا لنمط علاقة السلطة به والقائمة على ثقافة سياسية أبوية.

المطلب الأول: ارتباط هشاشة الدولة بحصيلة الإستعمار الفرنسي.

يجدر بنا أن نراقب أنشطة تنظيمات المجتمع المدني إبان الاحتلال والتي أوردتها بدءا من الفصل الثاني وقبل ذلك في الفصل الأول عندما تحدثت عن خلفيات تبلور المجتمع المدني مفهوما وممارسة في الفكر السياسي مما يفرض حتمية الرجوع إلى الفصول السابقة، فهي ضرورة منهجية وعلمية لإكمال صورة البناء التطوري للمجتمع المدني، وهذا ما أشرت إليه في محطات سابقة لأن جل فصول الدراسة مترابطة بمقتضى العودة التاريخية تمكنا تحديد طبيعة علاقة أدبيات الماضي - فترة الاستعمار - بالحاضر - فجر الاستقلال - وحتى الوقت الراهن وتأثيره في رؤية مستقبلية، فالتتبع لمختلف مهام التشكيلات المدنية فترة الاحتلال يستشف أبعاد السياسة الاستعمارية ومواطن زعزقتها لإمكانية بداية فعلية لمجتمع مدني جزائري ذو فاعلية، فآثار الهيمنة والاستغلال الاستعماري الذي دام ما يقارب 132 سنة وظفت في إضعاف المجتمع المدني الجزائري وتحطيم بنيته فضلا عن ذلك أثرت في تشكيلة النظام السياسي فوطأة الاحتلال الفرنسي التدميرية لمختلف البني الاجتماعية والثقافية وتباين برامج سياستها لم يسمح للشعب الجزائري وللدولة الجزائرية بإعادة استئناف جزائر ما قبل الاحتلال أو إعادة بناء جزائر ما بعد الاحتلال، فالسؤال الذي يتبادر إلى ذهن القارئ هو كيفية تأثير الاستعمار الفرنسي على بناء دولة جزائرية قوية؟ هو محصلة ما قرأته وإستوعبته في الفصول السابقة وما حاولت أن أستقرأه من ذلك الواقع الإحتلالي أدرجته في ثنايا هذا المطلب، فجل أدبيات العلوم السياسية في الفكر الغربي أو العربي تؤكد وجود ثنائية تلازمية بين قوة الدولة وقوة المجتمع المدني، وهو جزئية من الطرح

الذي قدمه عبد الإله بلقزيز* عندما تعرض لقضية الدولة والمجتمع المدني في الفكر العربي وحدثنا بأن الدولة في العالم العربي نشأت في سياق ما اصطلح عليه "الجراحة الخارجية الاستعمارية" ولم تخرج إلى الوجود حصيلة طبيعية موضوعية لتفكك تلقائي للبنى الاجتماعية والسياسية والروابط الثقافية، وهو ما ينطبق نظريا وعمليا على ما خرجت به الدولة الجزائرية بعد الاحتلال ما شكل عرقلة أمام إمكانية تأسيس فعلي لمجتمع مدني جزائري أو وجود علاقة ضمنية بينه وبين الدولة مما عجل الرفض السياسي والنفسي والاجتماعي لتشكيلات المجتمع المدني

المطلب الثاني: الأيديولوجية الثورية وبداية إختلال العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة.

يعتمد النظام السياسي الجزائري غداة الاستقلال مبدأ الشرعية الثورية أو الوطنية كبديل عن الشرعية السياسية القائمة على مبادئ الديمقراطية لذا فمن الشعارات المبررة لشرعيته: مواجهة الاستعمارية والامبريالية العالمية، التنمية السريعة، تحقيق العدالة الاجتماعية،... إلخ، لذلك لم تترد الدولة المستقلة في وصف نفسها بأنها دولة الثورة الأمر الذي أطفأ مهام التنظيمات المدنية، فلا مجال للحديث إلا عن الخطاب الثوري متعدد التوجهات. يسمي واحد "الوطنية" وفي هذا السياق يقول الأستاذ مصطفى عبد العال بأنه باسم هذه القضايا الكبرى ويقصد مواجهة الإمبريالية وما رافقها من شعارات وطنية من المستحيل إبداء رأي مغاير لأنك لو أبدت رأيا مغايرا فإنك سوف تصطدم مع الوطن فالمسألة ليست نسبية فإما أن تكون حائنا أو مع الوطن⁽¹⁾، فالخطاب الوطني يبدو شعبويا، يتذرع بسيادة الشعب ويتخذ الإرادة العامة أساسا أخلاقيا ونتيجة المحصلة الإحتلالية بالغة المخاطر ضد الأسس الاجتماعية والروحية، قابله في دولة الإستقلال ما اصطلح عليه محمد عبد الباقي الهرماسي "نوع من رد الفعل الإيديولوجي" لأن كل شيء يجري كما لو أن الغرب عازم على عرقلة مشروع النهضة الجزائرية⁽²⁾، مما أسس فعليا لقطيعة بين المجتمع المدني- إذا افترضنا أنه في مراحل الجنينية- والسلطة ما أفضى إلى اضمحلال أي تكوين إجتماعي معبر عن إيديولوجية خاصة به لتخطي الإيديولوجية الثورية، وهو ما يجعل أهداف الحزب الواحد وأهداف الديمقراطية تتقاطع دون أن تتلاقى ليتحول الرفض الاجتماعي إلى عنف اجتماعي مجسدا في أحداث أكتوبر 1988، ليجد النظام السياسي نفسه مصطدما بأخطر تحدٍ هو التحدي الديني الذي واجهه الفكر الثوري الوطنية ولعل شعار الإسلام دين ودولة يلخص

* عن رؤية الأستاذ عبد الإله بلقزيز حول الدولة والمجتمع المدني، أنظر: عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني (بيروت: إفريقيا الشرق، 2001)، ص.ص. 27-47.

(1) برهان غليون وآخرون، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص. 122.

(2) محمد عبد الباقي الهرماسي، "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، ط. 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص. 171.

المحتوى الفكري والسياسي لهذا الإتجاه⁽¹⁾، مما أعاد الجزائر إلى الجزائر إلى مرحلة الصراع السلطوي بعدما أعلن كوادر الجبهة الإسلامية للإنقاذ "الجهاد؟!*" لتصبح فترة 1992-1999 أحلك حقبة زمنية في تاريخ الجزائر المستقلة.

المطلب الثالث: علاقة المجتمع المدني بالسلطة وتفكك الترابط بين الكيانين.

وفقا للمعطيات الفكرية ذات الجزئيات المتباينة يتمحور في ذهن القارئ بأن المجتمع المدني في التجربة الأحادية وجد نفسه خارج الفاعلية المدنية المشاركة في مراحل صياغة السياسة العامة للدولة الجزائرية، أو طرف في تقييم أو تقويم أية سياسة قطاعية ليكون ختم مصادقة للسياسة العامة للدولة -أي التشكيلات المدنية - فهي خادمة لفحوى مخططات تلك السياسة بشتى مجالاتها وهو ما تؤكدته بعض الدراسات التي تناولت موضوع استنتقنا الزمن ليقدم لنا إجابات لإشكاليات معاصرة وهو ما أكدته بعض الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إذ لاحظ أ.د صالح زياتي في إحدى مقالاته بمجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية⁽²⁾ بأنه من المفارقات المهمة التي يمكن تثبيتها من خلال التعرض للعلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر -فترة الاحتلال- هي أن مرحلة ما بعد الاستعمار الفرنسي أعادت إنتاج الوضع الذي ميز نشاط مؤسسات المجتمع المدني الجزائري فترة الاحتلال، فالسلطة عملت لطمس المجتمع المدني أكثر مما عملت لتحريكه وتفعيله لتصبح تلك المؤسسات المدنية امتدادا" للدولة إذ تتحكم في تأسيسها وتمويلها وحلها وهو ما يضمن صدور كافة القرارات المؤيدة لأجندة السياسة العامة للدولة وأمام إختراق الدولة يصبح المجتمع المدني كيانا" دون طرح خاص به، و يفقد استقلاليته ويعجز عن الحركة والإبداع والمبادرة وهو ما يهدد نجاح السياسة العامة للدولة فهي المصدر الوحيد للمبادرة تُحقق أحد الشروط المهمة لإنجاحها إشراك التشكيلات المدنية في عملية صنع تلك السياسة⁽³⁾.

(1) سعدون حمادي "القومية العربية والتحديات المعاصرة" (ورقة بحث قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، "تطور الفكر القومي العربي"، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص.345.

* الجهاد كلمة حق أريد بها باطل: جهاد ضد من!؟

(2) صالح زياتي، "تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجماعية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 17 (2007)، ص.94.

(3) محمود، حواس، العالم العربي والمجتمع المدني.

الفصل الخامس

المجتمع المدني الجزائري في سياق التحول الديمقراطي
بين فضاءات الممارسة المدنية
والتعاطي الانفصالي مع الديمقراطية

المبحث الأول: الإطار القانوني لتشكيل المجتمع المدني الجزائري

المطلب الأول: التعددية الحزبية في الفكر القانوني الجزائري

مرت التجربة التعددية في الجزائر بمرحلتين امتدت الأولى من سنة 1989 إلى تاريخ إيقاف المسار الإنتجائي سنة 1992 أما الثانية، فتمتد من سنة 1996 إلى يومنا هذا.

1. المرحلة الأولى: يعد دستور /29 فيفري/ 1989 الوثيقة التي تأسست من خلالها قاعدة التعددية الحزبية في (المادة 40 من الدستور) وتولى قانون 5 /جويلية/ 1989 ضبط الشروط المتطلبة لإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، مبينا في الوقت ذاته المعيارين اللازمين لذلك وحدد الإجراءات الواجب إتباعها ومجموعة المنوعات الواجب تفاديها وسنذكر ما تضمنته المادتان 05 و06⁽¹⁾ من هذا القانون إذ تنص المادة "05" على امتناع كل جمعية ذات طابع سياسي عن المساس بالأمن والنظام العام وكذا المساس بحقوق وحرريات الأفراد، كما أنها تمتنع عن تأسيس أية منظمة عسكرية أو شبه عسكرية، أما المادة "06"، فمضمونها أنه لا يمكن لأية جمعية ذات طابع سياسي أن تقيم نشأتها على أساس ديني أو عرقي أو مهني أو جهوي* لتكون المقاربة الأولى للتجربة التعددية الحزبية في الجزائر دموية وانتكاسة لإرساء الشرعية الديمقراطية.

2. المرحلة الثانية: في دستور /28 نوفمبر/ 1996 الذي اعتمد مصطلح "الأحزاب السياسية" في مادته 42 واستتبع ذلك بإصدار قانون عضوي خاص بالأحزاب السياسية منذ سنة 1997 تم من خلاله وضع شروط إجرائية أكثر دقة وصرامة فالرجوع إلى المادتين 42 و43 من هذا القانون يفيد بضرورة امتثال كل الجمعيات ذات الطابع السياسي إلى المبادئ والأهداف وكذا المنوعات المبينة في المادتين 03 و05 من هذا القانون وفور صدور قانون الأحزاب السياسية لوحظ انكماش كبير في عدد الأحزاب وبيقي وجود الأحزاب الجهوية التي تظهر للوجود باقتراب تاريخ الانتخابات الرئاسية.⁽²⁾

(1) Mohamed Boussoumah, la parenthese des pouvoirs publics constitutionnels de 1992 A
1998 Alger : office des publications universitaire, 2005, PP 284-285.

* إلا أن فرق القانون المتعلق بتنظيم أساسيات منح الاعتماد للجمعيات ذات الطابع السياسي ساعد على هيكلة التيار الإسلامي الذي عجل بدخول الجزائر شعبا ودولة في دوامة الإرهاب.

(2) Mohamed Boussoumah, opcit. PP 239 – 337.

المطلب الثاني: المركز القانوني للحركة الجمعوية في المجتمع المدني الجزائري.

يعتبر القانون 31/90 المؤرخ في 04/ديسمبر/1990 الذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات خطوة كبيرة في مجال الاعتراف بحرية العمل الجمعوي نظر لما يكرسه من نظام "إعلامي" وما يتضمنه من تسهيلات إدارية وإجرائية وتعرف الجمعية طبقا لهذا القانون في المادة 2 منه بأنها (اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجمع في إطارها أشخاصا" طبيعيين ومعنويين لغرض غير مريح كما يشتركون في تنفيذ معارفهم ووسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص)

ويحدد القانون 31/90 أجهزة الجمعيات المتمثلة في الجمعية العامة والمكتب التنفيذي ويوضح آليات تسييرها الداخلي من مدلولات وانتخابات وسبل اتخاذ القرار المالي والمحاسبي.⁽¹⁾

ولابد من التركيز في هذا المجال على تأكيد القانون 13/90 على استقلالية العمل الجمعوي عن العمل السياسي إذ تنص المادة 11 على ضرورة تميز الجمعية بهدفها وتسميتها وعملها عن أية جمعية ذات طابع سياسي ولا يمكنها أن تكون لها أية علاقة بها سواء كانت تنظيمية أم هيكلية إلى جانب استقلاليتها المالية عن الجمعية ذات الطابع السياسي ويحدد القانون 31/90 في مادته 26 موارد الجمعية المتمثلة في:

- اشتراكات أعضائها.
- العائدات المرتبطة بأنشطتها.
- الهبات والوصايا.
- الإعانات المحتملة التي قد تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية.⁽²⁾

المطلب الثالث: البناء القانوني لظهور التعددية الإعلامية.

يعتبر دستور 23/ فيفري/ 1989 المرجع الأساسي لحرية التعبير و ينص في مادته "31" (الحرريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة) وقد خصصت المادة 95 لحرية الصحافة وحماية الصحفي من التعسف الإداري، و لا يمكن إلصاق تهمة بصحفي وصحيفة إلاّ من طرف أجهزة القضاء مع حق الدفاع للمتهم وبموجب هذا الدستور، تم الإقرار بحرية قطاع النشر والاحتكار من طرف المؤسسات العامة للدولة مما يسمح بظهور دور للنشر جديدة بالإضافة إلى تلك كانت موجودة رغم قلتها ليكون بذلك دستور 1989

(1) القانون 31/90 المؤرخ في ديسمبر 1990، المادة: 02.

(2) نفس المصدر، المواد: 12 - 30.

خطوة أولى فتحت المجال للصحافيين بتأسيس جرائد لتبدأ معالم التعددية الإعلامية بالظهور و بدأت الصحافة المكتوبة لهذه التعددية من خلال إصدارها المنشور رقم 09/04 المؤرخ في 19/مارس/ 1996⁽¹⁾ الذي سمح للصحفيين بتشكيل صحف مستقلة أو البقاء في الصحف التابعة للدولة مع ضمان دفع أجورهم لمدة تقارب سنتين حتى لو انفصلوا عن الصحف الحكومية التي كانوا يعملون فيه عقب هذه الدعوة الموجهة لإنشاء صحفهم صادق المجلس الشعبي الوطني على قانون للإعلام بتاريخ 04/ أفريل / 1990 وبدأت التعددية الصحفية تتجسد بشكل واضح.⁽²⁾

(1) نور الدين توائي، الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر، ط. 1 (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008)، ص. 29.

M'hamed Rabah, la presse Algerienne-journal d'un défi-, Alger : chihab éditions, 2001. P P. 17-33.

(2)

المبحث الثاني: البناء الممارستي للمجتمع المدني الجزائري وامتداد أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

المطلب الأول: الممارسة الحزبية والإعلامية في ظل التعددية السياسية.

1- الممارسة الحزبية في التجربة التعددية.

أ/ الهيكل العام للأحزاب بعد دستور 1989:

سنورد على سبيل الذكر لا الحصر أهم الأحزاب المعارضة ببرامجها الأولية قبل تعديلها بصور دستور نوفمبر 1996 ودعمه بالقانون العضوي للأحزاب في مارس 1997⁽¹⁾.

أ- حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD):

- يسعى من أجل إحياء الثقافة واللغة الأمازيغية والمحافظة على اللغة الأمازيغية والتضييق عمليا على اللغة العربية ومن برنامجه نذكر الآتي:

- الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية رسمية إلى جانب اللغة العربية.
- إلغاء قانون الأسرة بالإضافة إلى ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون كما يقترح منع تعدد الزوجات.
- ضمان الوقاية الصحية وتحديد النسل بتعميم وسائل منع الحمل.

ب- الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS):

- من برنامج هذا الحزب القضاء على الاستبداد بتبني الشورى.
- جعل التشريعات السياسة خاضعة لأحكام الشريعة مع مراعاة مستجدات مرحلة التعددية بمساهمة الجميع.
- إعادة النظر في المحتوى التربوي من أجل تصفيته من الأيديولوجيات الغربية والمفاهيم المتعارضة مع القيم الإسلامية... إلخ من الرؤى المرتبطة بالحزب.

(1) إسماعيل فيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط. 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر، 2002)، ص ص.

ج- حركة المجتمع الإسلامي:

- من برنامج هذه الحركة صياغة دستور جديد يحدد هوية الأمة وتطبيق الإسلام في نظام الحكم واتخاذ الشورى منها أو طريقة للحكم.
- تطبيق القوانين التي تستمد من الشريعة الإسلامية، كما تدعو إلى فصل السلطات والتداول على السلطة....

د- حزب النهضة الإسلامي - حركة النهضة-

من برنامج هذه الحركة:

- اتخاذ الإسلام عقيدة "ومنهجاً".
- العمل للارتقاء بالمجتمع بطريقة متدرجة نحو المشروع الإسلامي الشامل.
- اعتبار الشورى بديلاً للديمقراطية الغربية.
- إضفاء الطابع الإسلامي على الحياة العملية.

هـ- حزب العمال (PT)

- هو الحزب الوحيد الذي ترأسه امرأة "لوزيزة حنون" وما يميز هذا الحزب هو الطابع الديمقراطي غير الملغى للآخر ما جعله في صنف المعارضة السياسية للسلطات السياسية المتتالية.
- إنطلاقاً من القراءة النظرية لبرنامج الأحزاب السياسية نسجل بعض الاستنتاجات التحليلية:
- 1- معظم الأحزاب حديث العهد والنشأة أي أنها في طور التكوين.
 - 2- محور نشاط الأحزاب السياسية في بداية التعددية نقد لنظام الحكم وحزب جبهة التحرير الوطني.

ب/ المنظومة الحزبية بعد توقيف المسار الانتخابي وحتى الوقت الراهن:

بعد وقف المسار الانتخابي سعت مؤسسة رئاسة الجمهورية إلى إعادة بعث الحياة السياسية على قواعد جديدة تحول لمختف القوى السياسية ممارسة سياسة مهيكلية ومؤطرة وإنطلاقاً من دستور 1996 بدأ العمل لتنظيم الحياة الحزبية والانتخابية ولقد نتج عن ذلك تحول في برامج عدة أحزاب كانت تقوم على عناصر الهوية في حين إلتزمت بعض الأحزاب بهذا التغيير كحركة المجتمع الإسلامي التي تحولت إلى "حركة مجتمع السلم" و"حركة النهضة الإسلامية" التي تحولت إلى "حركة النهضة"، رأت أحزاب أخرى أنها لن

تتكيف ومن ثم قررت حل نفسها بنفسها وحلّ "حزب الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر" من طرف السلطة القضائية، نظرا لعدم تكييفه مع الأحكام القانونية الجديدة في الوقت نفسه شهدت الساحة السياسية ظهور حزب جديد سمي آنذاك بحزب الرئيس ونعني به "التجمع الديمقراطي" برئاسة "عبد القادر بن صالح" لتأتي تلك الإصلاحات تمهيدا للدخول في المعركة الانتخابية ولقد تأكد ذلك فعلا بإعلان 05 جوان كموعدا لإجراء الانتخابات التشريعية بناءً على موقف أغلب التيارات السياسية ورغم تصعيد العمليات الإرهابية خلال فترة الحملة الانتخابية إلا أن السلطة تمكنت في ظرف قصير من إعادة بناء مؤسسات شرعية منتخبة ومكرسة للخيار الديمقراطي وتم اعتماد تحالف بين "التجمع الديمقراطي" و"حركة مجتمع السلم" و"جبهة التحرير الوطني" كنهاية للمشاورات بين الأحزاب المشكلة لمجلس الأمة قصد استقرار في المؤسسة التشريعية.⁽¹⁾

لن يتسع المجال البحثي وكذا تقيدا بمنهجية وأهداف الدراسة الوقوف بتفاصيل المسار التطوري للمنظومة الحزبية أو المواعيد الانتخابية التشريعية أو الرئاسية إلا أن ما يجدر بنا تأكيده أن النظام السياسي الجزائري شهد عدة انتخابات رئاسية، وتشريعية ويهيمن على الخريطة السياسة الراهنة بالجزائر ما يعرف بالتحالف الرئاسي المكون من ثلاثة أحزاب هي: "التجمع الديمقراطي" بزعامة "أويحيى" و"جبهة التحرير الوطني" بزعامة "عبد العزيز بلخادم" و"حركة مجتمع السلم" بزعامة "أبو جرة سلطاني" ويجمع بين التشكيلات الثلاث مناصرة الرئيس "بوتفليقة" أثناء ترشحه للرئاسة عام 2004 وحتى انتخابات 09/أفريل/2009 وتوجد أحزاب سياسية ذات وزن سياسي مثل: حزب "العمال" الذي تقوده "لويزة حنون"، و"حركة الإصلاح" المتنازع على قيادتها بين "الشيخ جاب الله" و"محمد بولحية"، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" بزعامة "سعيد سعدي"، فضلا عن "جبهة القوى الاشتراكية" بزعامة "حسين آيت أحمد" التي قاطعت تشريعات 2002 كما قاطعت تشريعات 2007 ورئاسيات 09/أفريل/2009، وقد هيمن "التجمع الوطني الديمقراطي" على المجلس الشعبي بعد انتخابات 1997 لتأتي بعده "حركة مجتمع السلم"، إلا أنهما تراجعوا لصالح "جبهة التحرير الوطني" و"حركة النهضة" على الترتيب في انتخابات 2002 وكرّست تشريعات جرت يوم: 17/مايو/2007⁽²⁾ تصدر "حزب جبهة التحرير الوطني" الذي نال 136 مقعدا من أصل عدد مقاعد البرلمان 389 أي نسبة 23% كما فازت "الجبهة" في

(1) توازي خالد، "الظاهرة الحزبية في الجزائر-المكانة-والممارسة-المستقبل" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، جويلية 2005)، ص. 146.

(2) سيدي أحمد، ولد أحمد سالم. الحياة السياسية في الجزائر ... قراءة أولية.

تجديد المقاعد البلدية والولائية التي حرت يوم: 29/نوفمبر/2007 بنسبة 30% من المقاعد وجاء في الترتيب بعد الجبهة حليفها "التجمع الوطني الديمقراطي" حاصلا على 61 مقعدا من أصل 389 مقعدا أي بنسبة 10,3% وكان التجمع حصل على 68 مقعدا عام 2008 ليأتي حليفها الثالث "حزب حركة مجتمع السلم" بما مجموعه 51 مقعدا أي نسبة 9,46% وقد وزعت بقية المقاعد بين المترشحين الأحرار وبعض الأحزاب السياسية الأخرى، لتكون محصلة التجربة الانتخابية التي عرفتها الجزائر منذ التعددية السياسية سبع تجارب انتخابية أربع رئاسيات في الأعوام 1995 و1999 و2004 و2009* وأربع تشريعات في الأعوام 1991 و1997 و2002 و2007⁽¹⁾ بإكمال المقاربة التحليلية للخريطة الحزبية الجزائرية يستقرأ القارئ مظاهر أزمة حقيقية للظاهرة الحزبية في الجزائر لذا إرتأيت أن أقدم في القسم الآتي الإطار الواقعي للأحزاب في الجزائر مع محاولة لإسقاط الأطر النظرية للأحزاب السياسية على أحزاب الجزائر.

- مؤشرات أزمة الظاهرة الحزبية الجزائرية:

يتخبط الحزب الجزائري في أزمة فعلية متعددة الأشكال والمظاهر بالنظر إلى فشل الحزب في استقطاب المواطنين وحتى مناضليه للمشاركة في العملية الانتخابية بعيدا عن لغة الأرقام الجوفاء التي يناقضها الواقع وكذا دخول الحزب الجزائري في سبات عميق بعد انتهاء الاستحقاقات الإنتخابية مباشرة فالظاهرة الحزبية في الجزائر بأساليب عملها هي ظاهرة غير معروفة ولا مقبولة، ليس عند فئة الشباب فقط بل لدى أجيال كثيرة من المجتمع الجزائري⁽²⁾ بسبب جملة مشكلات تعيشها الأحزاب السياسية الجزائرية لأن التعددية هي سلوك وثقافة ومعاملات و منحت التعددية الحزبية لأجيال من الجزائريين لم يجربوها في السابق ولم يعيشوها أو يملكو نظرة سلبية عنها طورها الفكر السلفي الديني إلى مواقف إيديولوجية معادية للكثير من منجزات الفكر الإنساني، لتكون القوى المرشحة لإقرار التعددية السياسية قوى غير عصرية، غير حديثة، "قوى تقع خارج المجتمع

* بعد أن نجح الرئيس "بوتفليقة" في تغيير دستور 1996 في نوفمبر 2008 بما يسمح له بالترشح لأكثر من عهدة معانة جعلت أحزاب مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب القوى الاشتراكية وحركة النهضة يقررون مقاطعة هذه الانتخابات ولجأ "حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" إلى تجميد نشاطاته، نفس الموقف الذي اتخذته عدة شخصيات سياسية معروفة: "مولود حمروش، أحمد بن بيتور، سيد أحمد غزالي، عبد الله جاب الله ... إلخ" ليس بعدم مشاركتها في الترشح لهذه الانتخابات بل حتى مقاطعتها إعلاميا وسياسيا.

(1) عبد الناصر، جابي. الشباب والانتخابات الرئاسية في الجزائر.

[http:// www. Aswat. Com/Ar/mode/1044.](http://www.Aswat.Com/Ar/mode/1044)

(2) محمد، عابد الجابري. المجتمع المدني والواقع العربي الراهن.

[http:// hem. Bred band. Net/b155908/m510. Htm](http://hem.Bredband.Net/b155908/m510.Htm)

المدني"⁽¹⁾، وأحزاب الألفية الثالثة تتفجر في كل ممارسة انتخابية ومن سماها الانشقاق ورفض الحوار والخواء الفكري والسياسي ليشكل ضعف الأحزاب من خلال المعطيات السابقة والآية سببا" في تكريس السلطة في أيدي الحزب الحاكم، وقد تكون أولى الخطوات للوصول إلى وضع تصورات للخروج من الأزمة الاعتراف فعلا بأن التجربة الحزبية الجزائرية في أزمة بل وأزمة عميقة وعليه وُجب تحيين دور الأحزاب داخل الحياة السياسية ومؤسسات الدولة ذاتها ليس من خلال نصوص قانونية جديدة التي أصبحت ضرورة ملحة بعد مرور عدة سنوات على النصوص المؤسسة للتعددية في الجزائر بل من خلال ممارسة سياسة يومية يصبح فيها الإنخراط في حزب سياسي بالنسبة للمواطن والفوز بالنسبة للأحزاب له معنى وتداعيات سياسة عمل يعيد للأحزاب أدوارها المعروفة عنها كوسيلة في أيدي المواطنين للتنافس على التمثيل والتداول السلمي على السلطة وهي المهام التي لا تقوم بها الأحزاب الجزائرية في الوقت الراهن فالدور الطبيعي الذي ينبغي أن يضطلع به الحزب هو تمثيل المجتمع وتضمين مطالبه في برنامجه الانتخابي ولا حاجة للعودة إلى ذكر تفاصيل خلنا أما أجديات في العلوم السياسية والممارسة الديمقراطية.

2- إنجازات المنظومة الإعلامية في ظل ميلاد إعلام تعددي.

أ/ بوادر إنطلاق إعلام تعددي:

عرفت الصحافة الخاصة رواجاً لا مثيل له وصل عدد اليوميات المستقلة إلى 30 جريدة، فجريدة "الخبر" تصدر باللغة العربية وصل توزيعها إلى 400 ألف نسخة وجريدة "الوطن" باللغة الفرنسية، 150 ألف نسخة بالإضافة إلى عناوين أخرى معظمها باللغة الفرنسية ويتراوح عدد نسخها المسحوبة ما بين 10 ألف إلى 40 ألف⁽²⁾، ولكن ما يلاحظ على الصحافة المستقلة أنها جاءت في ظروف خاصة ومثلها مثل الأحزاب السياسية فإنها لم ترق إلى المسؤولية المنتظرة منها فرغم العدد الكبير من العناوين المستقلة التي تعددت من صباحية ومسائية وأسبوعية سياسية، وثقافية رياضية إضافة إلى الصحف الهزلية جاءت معظم الجرائد الخاصة تتشابه في الشكل والمضمون، عناوين عديدة وخطاب إعلامي واحد فرغم التسهيلات التي استفادت منها الصحافة الجديدة إلا أنها تتسابق جميعها على نشر أخبار العنف والإرهاب، ليس هذا فقط بل أن تلك الأخبار تُشكل منشئات يومية دائمة، مما يعني أنها صحافة تبدو متنوعة لكن في حقيقتها واحدة وهي دون قصد تثير

(1) عبد الناصر، حابي. الحزب السياسي الجزائري في ... أزمة.

[http:// www. Aswat. Com/Fr/mode/560.](http://www.Aswat.Com/Fr/mode/560)

Pour voir plus d'information sur les trois journaux saurtaux : le soir d'Algérie qui est peuplée à ce moment : M'hamed Rabah, opcit, p. 20a40.

(2)

الرب إذ سجلت مطلع التسعينات تجاوزات خطيرة من بعض الصحف مست أعراض الناس وتدخلت في الشؤون الداخلية للآخرين زيادة على ضربها مصلحة الوطن عرض الحائط أي أنها لم تراع المصلحة العامة ومصلحة البلاد فكانت البداية فوضوية⁽¹⁾.

ب/ الأزمة الأمنية والصحافية المكتوبة في الجزائر:

أدى توقف المسار الانتخابي في ديسمبر 1991 إلى دخول الجزائر في دوامة من العنف والإرهاب والجرائم اليومية مما أدى إلى إصدار قانون حالة الطوارئ بتاريخ 09/ فبراير/ 1992 الذي انعكس سلبا على العمل الإعلامي وأصبح الصحفي بموجبه بين مطرقة الإرهاب وسندان السلطة ومع تدهور الوضع الأمني وانتشار ظاهرة الإرهاب وزيادة عمليات الإغتيال والجرائم والنهب والتخريب أصدرت وزارة الداخلية قرارا وزاريا في 07/ جوان/ 1994 المتعلق بالإعلام الأمني وبنص القرار على إتزام الصحف ووسائل الإعلام بتحديد نشر وإذاعة أية أنباء أو معلومات عن العنف السياسي و النشاط الأمني والعمليات العسكرية إلا من خلال البيانات الرسمية التي تذييعها وزارة الداخلية باعتبارها المصدر الوحيد المأذون له وبموجب القرار المتعلق بالأمن الوطني تمت مصادرة خمس صحف لفترات تراوحت ما بين أسبوعين وستة أشهر، ليكون الصحفي والكثير من المهن المرتبطة بالمهنة الإعلامية من أوائل ضحايا الوضع الأمني، في الوقت الذي زاد التضييق على الصحافة المستقلة وبشقي الطرق وصلت إلى إصدار القوانين القائمة لحرية الرأي وركزت السلطة أكثر على فرض سيطرتها على وسائل الإعلام الثقيلة (الإذاعية والتلفزيونية)⁽²⁾.

يبدو الوضع الذي مرت به الصحافة المكتوبة واضحا حول مسألة تكييف الممارسة الإعلامية من قبل السلطة ورجال الإعلام فالسلطة من جانبها تسهر على تطبيق القانون وهي أكثر حرصا على إحترام مبدأ السيادة والسير العادي لمؤسسات الدولة في ظل الظروف الاستثنائية وتلبية لهذا الغرض يجب الحد من أخطاء الصحفيين، فيصبح من واجب السلطة وضع حد لمهام الصحفيين التي تدخل ضمن المساس بالنظام أو الأمن العام*، أما من جهة الصحفيين فتعد هذه الإجراءات تضييقا لحرية الإعلام وحق الوصول إلى مصادر الخبر وهو

(1) دليلة، مالك. واقع حرية التعبير في نظر مسؤولي بعض الجرائد.

[http:// www. El-massa. com. /aR/content/vieu/20728/41/.](http://www.El-massa.com/aR/content/vieu/20728/41/)

(2) سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل "المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة مراجعة منهجية" (ورقة بحث قدمت في الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية حول: "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، بيروت، لبنان، سبتمبر 1992) ص. 292.

* إن غياب إستراتيجية للتعامل إعلاميا مع الإرهاب لم يمكن الصحافة المكتوبة من أن تلعب دورا في الأزمة الوطنية إنما كان معظمها يتاجر بأخبار الإرهاب والمجازر والجرائم التي كانت ترتكب في حق المواطنين العزل.

ما يطرح إشكالية بحثية: ما هي الأبعاد الأخلاقية والمهنية لمعادلة الإعلام والإرهاب؟ كيف تتعامل وسائل الإعلام مع ظاهرة الإرهاب؟ هل تعتبر وسائل الإعلام بتغطيتها للعمليات الإرهابية أنها تعمل لإنتشارها في المجتمع؟، لتؤكد في ختام تحليلنا لمعطيات واقعية في هذا القسم أن المؤسسة الإعلامية في ظل المتغيرات الداخلية اللامستقرة تأثرت سلبا ورغم قانون الإعلام لسنة 1991 إلا أن الوضع الأمني قد ترك الإعلام الجزائري يعاني مشاكل أمنية وقانونية ومالية.⁽¹⁾

ج/ المنظومة الإعلامية بعد الأزمة الأمنية وحتى الوقت الراهن:

تمتد هذه المرحلة من سنة 1999 عندما كان عدد النشريات أكثر من 250 نشرية باللغتين العربية والفرنسية، وتميزت سيطرة اليوميات على باقي النشريات من ناحية السحب ووصول مجموع سحبها إلى 1 مليون و200 ألف نسخة يوميا، مع أن عددها 25 يومية فقط كما شهدت سنة 1999 الإلغاء النهائي لمشروع قانون الإعلام الذي كان مقررا^{*} للمناقشة في دورة 1998 لكن المشروع أجل بسبب تقليص الرئيس السابق لعهدته الرئاسية وتقديمه لإستقالته قبل إنتهاء عهده الرئاسية وتنظيم انتخابات مسبقة في أبريل 1999 وجمّد المشروع الذي جاء به كان من المقرر أن يرفع الإحتكار الممارس من طرف السلطة على السمعي البصري، لتبقى الصحف المستقلة تحت رحمة السلطة فيما يتعلق بحصولها على الإعلانات الرسمية من جهة أخرى يعتبر امتلاك الدولة فقط ولوحدها للمطابع التي تشرف على طباعة الصحف - لم يتم كسر هذا الإحتكار إلا في عام 2001 عندما قامت جريدة الخبر والوطن بشراء مطبعة- ومن المضايقات الخطيرة التي تعرضت لها حرية الصحافة الجزائرية في شهر ماي من سنة 2001^{*} الأمر يتعلق بصدور قانون يشدد الخناق على حرية الصحافة وجاء القانون الجديد ليضع الضغوط على الصحفيين ويهدم ما حققته الصحافة من إنجازات خلال العشرية الأخيرة في مجال الحريات الفردية وحقوق الإنسان وهدفه التخلي عن النقد وكشف الحقائق والتناقضات التي يعيشها المجتمع الجزائري وزرع الخوف في الصحفيين من أجل أن يمارسوا الرقابة الذاتية على أنفسهم واستمرت توجيهات السلطة نحو هذه السياسة فبعد تنصيب وزير للإتصال وبعد أن عرف هذا المنصب فراغا لأكثر من سنة صرح الوزير المكلف في حصة "فضايا الساعة" للقناة الإذاعية الثالثة أنه "لا

(1) أحمد حمدي، الخطاب الإعلامي العربي آفاق وتحديات (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص. 119.

* يجمي قانون ماي 2001 رئيس الدولة وأعضاء البرلمان ومجلس الأمة وأعضاء الحكومة والمجالس القضائية والجيش الوطني الشعبي والقادة وكبار الموظفين وإطارات الدولة وأعوان الأمن ما يعنى أن التعامل مع السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية تكتنفه مشاكل معقدة قد تصل إلى الحكم بالسجن لمدة سنتين وأكثر وغرامة مالية تصل إلى مائة ألف دولار فالصيغة الجديدة للأحكام الجزائية في قانون العقوبات يجد من هامش الحرية الإعلامية وهو يعيد المنظومة الإعلامية إلى مضامين وإجراءات الفترة الأحادية بصيغة جديدة.

مجال لفتح القطاع السمعي البصري ولا لقانون جديد للإعلام"⁽¹⁾ لتعرف الممارسة الإعلامية خلال العقد الأخير تطورات عرفت المهنة بعد 05 /أفريل/ 2004، العهدة الثانية لرئيس الجمهورية لاسيما سجن الصحفيين والمراسلين وفي إطار التضامن مع الصحفيين المسجونين نظمت اللجنة الوطنية للإفراج عن الصحفيين تجمعا أجمع من خلاله المهنيون على ضرورة إبلاغ الهيئات الدولية بوضعية حقوق الإنسان كما رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان إلى توحيد الصفوف والسعي سويا للحفاظ على المكاسب الديمقراطية خاصة حرية التعبير التي تمثل الركيزة الأولى في بناء الديمقراطية.

إنّ قوة وسائل الإعلام في أية دولة من دول العالم على صعيد الإعلام المكتوب والسمعي البصري هي إنعكاس واضح لقوة الدولة ووسائل الإعلام الجماهيرية هي واسطة بين السلطة والرأي العام وهي واسطة دائمة والمراقب الدائم للتغيرات الحاصلة في المجتمع وهو ما يعني أن حرية الصحافة من قوة وسائل الإعلام فلا يكفي أن نقول أن السحب اليومي للصحافة المكتوبة يوميا في الجزائر يتجاوز 2.5 مليون نسخة وهي في الغالب تتشابه ولا تنتج فيما يمكن أن تواجه به عولمة القنوات الفضائية⁽²⁾، فالصحافة المستقلة مكسب مهم ولكنه هش لأنه تم بمعزل عن استقلالية القطاع السمعي البصري* ليكون الرهان الحقيقي لإنتاجية المنظومة الإعلامية هو تحرير السلطة لهذا القطاع لأن التأثير الحقيقي على كل شرائح المجتمع يتم عبر هذه الوسائل الإعلامية التي تصل إلى جميع الناس، لا عبر صحف مقسمة لغويا لا يقرأها الجميع⁽³⁾، إذ تؤكد التقارير الإعلامية أن الجزائر من بين أكثر البلدان استهلاكاً لبرامج القنوات الأجنبية ويستدلون على ذلك بوجود أكثر من مليون هوائي مقعر في البيوت الجزائرية موزعة بين القمريين الصناعيين "هوت بيرد" أو "نيل سات وعرب سات"، ولا أطوي هذا الجزء الممثل لصورة من صور المجتمع المدني الجزائري الغارق في أزمتة المرتبطة أساسا بغياب تقاليد الديمقراطية دونما أن أذكر رأي بعض الإعلاميين الجزائريين العاملين في "قناة الجزيرة" ونعني حوار أجراه صحفي من جريدة "الخبر" مع إعلامية اخترت منه سؤالاً محورياً: هل ترين أن موقف الجزائر الراض إعتماد مكتب للجزيرة أمر إيجابي أم العكس؟ كان جوابها: بالعكس، هو موقف متطرف في السلبية وقد استفادت من غياب مكتب للجزيرة في الجزائر جهات أخرى، المسؤولون الجزائريون تنقصهم الخبرة في التعامل مع الإعلام الفضائي لأن

(1) نور الدين تواتي، المصدر نفسه، ص. 46.

(2) فاتح، لعقاب. الإعلام الجماهيري القوي ضمان لحرية التعبير.

<http://www.Elmostakbelonline.Com/content/view/2560/137/>

* البلد للأسف يعيش حالة احتقان سياسي والضمانات لمشروع مثل هذا ليست متوفرة حاليا.

(3) سليمان، بوصوفة. يسألونك عن حرية الإعلام في الجزائر؟

http://www.Aljazeera talk.Net/forum/archive/index.php/T-171_475.Html.

منعه بحجة أن تغطيته للأحداث في الجزائر لا تتماشى مع المزاج السياسي للمسؤولين لا يحل المشكلة، كيف إذا سيمعون الناس من مشاهدة برامج كاملة على اليوتوب وعلى الأنترنت تتجاوز سقف الجزيرة بكثير في الجرأة والحرية؟! (1)

مهما يكن فالنظام السياسي خسر المعركة الإعلامية فالانتخابات تؤكد ذلك ففي كل بلدان العالم التي تتبنى التعددية السياسية منهجا لها تكون الانتخابات الرئاسية فيها عبارة عن حدث بالغ الأهمية بل وتهتم به وسائل الإعلام العالمية بشكل واسع هذا الوضع لا ينطبق على مجرى الأحداث في الجزائر؛ تبقى الجزائر غائبة على الساحة الإعلامية الدولية ويبقى حضورها مقتصرًا على أخبار مقتضية لعمليات إرهابية فقط. (2)

رغم الصورة المعتمدة للصحافة الجزائرية إلا أنها سجلت حضورا في ميدان جديد يجمله الكثير هو الإعلام الإلكتروني من خلال مجموعة من المواقع الإعلامية المهتمة بالأخبار وتحليل الأحداث وعلى سبيل المثال الموقع الإلكتروني "كل شيء على الجزائر" والذي أصبح ينافس الجرائد الورقية سواء الأخبار أو حتى عدد المقروئية، فكانت لهذه المواقع إسهامات مهمة في إستخدام الإنترنت كوسيلة صحفية باعتبارها وسيلة تكنولوجية مفتوحة المجال وبدون قيود ولا خطوط حمراء وأصبح الصحفي الجزائري يعبر عن وجهات نظره.

المطلب الثاني: التجربة الجمعوية من منظور الواقع والإطار العام لأكاديمية المجتمع المدني الجزائري.

1- جمعيات المجتمع المدني الجزائري والممارسة المدنية.

أ/ الجمعيات النسوية:

تم تنظيم المجتمع المدني في جمعيات وطنية أو جهوية، ومن ثم خلق عدة جمعيات تهدف إلى مساعدة، دعم وترقية المرأة في كل الميادين، وعلى الصعيد الوطني فإننا نجد 10 جمعيات نسوية من مجموع 600 جمعية أما على المستوى المحلي فإننا نحصي 45 جمعية من بين 3600 ومصادقة الجزائر على الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة (22-ماي-1996) فالمرأة الجزائرية شهدت تحولات في أوضاعها ومراكزها وظهرت عدة جمعيات نسوية خاصة بالنساء بالإطارات والنساء المقاولات، والنساء الفلاحات والنساء

(1) م. فريد، "التلفزيون الجزائري يعكس صورة بلد متخلف ومتأخر لا تليق بمكانة الجزائر"، الخبر اليومي، 15/ أفريل/ 2008.

(2) جوزي، كمال. الجزائر خارج مجال التغطية: النظام خسر المعركة الإعلامية ولا يقدر حجم الهزيمة.

والتنمية⁽¹⁾، ويتواجد في الميدان العديد من الجمعيات التي تعنى بشؤون المرأة لا يتسع المجال لذكرها كلها لذا سنركز على أبرزها.

جمعية اقراء:⁽²⁾

تم إنشائها سنة 1990، موجب القانون 90-31 واهتمت في برنامجها بتعميم التعليم ومحو الأمية لمختلف الفئات الاجتماعية ومن أهم أنشطتها: - ندوة علمية حول الأمية في الجزائر والعالم العربي، ندوة علمية حول الرؤية المستقبلية لبرامج محو الأمية، ندوة علمية حول المناهج والطرق الحديثة للتعليم، يوم برلماني لتحسيس النواب بأفة الأمية حسب ما نصت عليه نشرة الأمم المتحدة لمحو الأمية وهو تخفيض معدلات الأمية بجوالي النصف وخُصت الجمعية في هذا اليوم برسالة تفضيزية من رئيس الجمهورية واستفادت الجمعية في إنجاز مشروعاتها من مساعدات قدمتها:

أ- **السلطات الوطنية:** وزارة التشغيل والتضامن-وزارة البيئة وهيئة الإقليم - وزارة الثقافة- وزارة الإعلام.

ب- **السفارات المعتمدة في الجزائر:** حكومة اليابان عن طريق سفارتها، المملكة العربية السعودية، سفارة الولايات.م.أ، سفارة كندا، سفارة الإمارات العربية المتحدة.

جمعية " نساء في إتصال"(F.E.C):⁽³⁾

- ظهرت جمعية نساء في إتصال سنة 1995 وتم اعتمادها من وزارة الداخلية كجمعية وطنية لها أربعة مكاتب جهوية ومكتب تنفيذي مقره الجزائر العاصمة، تتمثل مهمة الجمعية في:

- الإعلام والتوجيه حول وضعية المرأة مع المطالبة بالمساواة في التعامل.
- إبراز النشاطات والكفاءات النسائية والتعريف بها
- القضاء على التهميش الاجتماعي والسياسي الذي أبعد المرأة من مناصب القرار.

- أنجزت الجمعية عدة نشاطات: العمل من أجل التحكم في التكنولوجيا الإعلامية الحديثة كقاعدة أساسية للإتصال بالنساء و دعم صوتهن.

(1) الأمم المتحدة/الجمعية العامة، بحاس حقوق الإنسان، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة.

www.universalhumanrightsindex.org/documents/848/1258/000ar/000text.doc.

Assovation Algérienne d'alphabétisation IQRa : présentation et historique de

l'association <http://www.iqRaa.asso.dz/>

(3) النصوص الأساسية للجمعية الوطنية في إتصال، القانون الأساسي والنظام الداخلي، 1995، الباب الأول، الفصل الأول، المواد 03-04.

- تنظيم مسابقات للأحداث على المستوى المتوسطي بالتنسيق مع جمعيات غير حكومية فرنسية (Forum femmes méditerranée de Marseille).
- إنجاز مشروع ريزار "Reart" وهو عبارة عن شبكة تضم نساء من أجل ترقية وعرض منتوجهن في الأسواق.
- تحضير مشروع "ميديا-ناس" "Media-nes" بالتعاون مع معهد بانوس "Panos" بباريس.

التجمع ضد الحقرة وحقوق الإنسان: راشدة⁽¹⁾

Ressement contre la hogre et pour les droits des algériennes

هي عبارة عن جمعية وطنية غير حكومية تم اعتمادها في سنة 1997 لتسمى راشدة أي بالغة، من إنجازاتها: ضمان الإستشارات القانونية مجانا- إنشاء "مركز دارنا" لاستقبال ومساعدة النساء اللواتي يتواجدن في وضعية صعبة- وفتح في سنة 2001، شهد لقاءات وتظاهرات عديدة نظمت لفائدة النساء منها أيام دراسية، محاضرات، معارض، وعرض الأنشطة.

ولقد تعددت نشاطات الجمعيات النسوية ليس لإختلاف المطالب الاجتماعية، الفكرية السياسية للمرأة فقط بل بمقتضى الظروف الدولية إذ في الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة على الشعب الفلسطيني عقدت "جبهة النساء الجزائريات للتضامن مع فلسطين" ندوتها الصحفية للإعلان عن الأهداف الأساسية للمنظمة التي أنشأت لتقديم الدعم للقضية الفلسطينية بإدارة مجموعة من النساء الجزائريات الممثلات لمختلف اتجاهات المجتمع سعيا لحشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية وتحسيس هذا المجتمع بالمعاناة اليومية للفلسطينيين وخاصة النساء والأطفال وفي هذا السياق كشفت عضو المبادرة أن الجمعية تنتظر أن تعقد لقاء بالجزائر لتحديد أجندة النشاطات المرتقبة، كما ينتظر أن تعقد اتصالا مع بصفتها رئيسة الجمعية الدولية للسلام في الأمم المتحدة واتصالات مماثلة مع الجمعيات الدولية الأخرى وفي مقدمتها "منظمة هيومن رايتس"⁽²⁾.

وبجانب ظهور حركة جمعية نسوية مهمة نسبيا والمنظمة في البداية ضد قانون الأسرة فقد توسعت شيئا فشيئا إلى مطالب أخرى وتظاهرت ضد نظام الوكالة في قانون الانتخابات وضد العنف الإرهابي إلا أن الوضع العام للمرأة الجزائرية أعمق من ذلك لأن شيوع التعليم والتشغيل... إلخ بين النساء لم يؤد بطريقة مباشرة إلى تغيير الوضع النسائي وزحزة النظرة التقليدية للمرأة التي ما زالت راسخة بين شرائح المجتمع

(1) الأمم المتحدة/الجمعية العامة، مجالس حقوق الإنسان، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة.

www.universalhumanrightsindex.org/documents/848/1258/000ar/000text.doc.

(2) زهية منصر، "جبهة النساء الجزائريات للتضامن مع فلسطين: تعقد اجتماعها اليوم"، الشروق اليومي، 06 جانفي 2009، ص. 11.

الجزائري والعربي باختلاف مستوياته ولذلك نجد كثيرا من الباحثين باختلاف البلدان العربية يخللون هذا الوضع الذي لا تستطيع الجداول الإحصائية ولغة الأرقام أن تصل إلى قمته، فقد ذهب البعض إلى "أن الاضطهاد في مجتمعنا على ثلاثة أنواع: إضطهاد الفقير واضطهاد الطفل واضطهاد المرأة ولا أبلغ في قولي إنه من المفجع أن يولد الإنسان أنثى في مجتمعنا، إني لا أعرف مجتمعا في العالم-حتى المجتمعات البدائية- وضع الأنثى فيه مثل وضعها في المجتمع العربي ومهما نحاول إخفاء هذا الواقع أو تبريره فالحقيقة بارزة أمامنا وهي تصفنا كل يوم" (1)

فالملاحظة المباشرة لواقع النساء الجزائريات تبرز نوع المطالب وكثافتها في خطابات المجتمع المدني الجزائري وحركاته النسائية لأن من ضمن القضايا الرئيسية المستبعدة في المنظمات النسوية الجزائرية: الإجهاض والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج أو العلاقات الجنسية المبكرة وذكرت منظمة العفو الدولية في تقريرها لعام 2005 أن اتهامات الاغتصاب وغيرها من جرائم العنف الجنسي لا يجري التحقيق فيها في أغلب الأحوال و مرتكبي هذه الجرائم لا يقدمون للعدالة وتفيد بيانات الشرطة أن 7400 امرأة ضحيا للعنف في عام 2005⁽²⁾. ورغم إضافة مواد قانونية لتجريم التحرش الجنسي لتعزيز حقوق المرأة لكن حصره في الفضاءات المهنية يعد نقصا إذ يجب تجريم هذا الفعل مهما يكن المكان الذي مورس فيه كالأماكن العمومية والشوارع وإن كانت 27% من الجامعات تعانين التحرش الجنسي على أيدي الأساتذة على ضوء دراسة أجزت من قبل مركز البحوث للدراسات الأثروبولوجية بالجزائر و 33 بالمائة تتعرض للتحرش المعنوي مقابل 44% للعنف اللفظي وكانت نسبة 27% مؤسفة نظرا لمكانة الأستاذ الجامعي المفترض أنه مثل أعلى في السلوك. وقد قال وزير التعليم العالي والبحث العلمي خلال شهر ديسمبر 2008 "أن لجنة صياغة الميثاق جاء لحماية الحرم الجامعي وصونه من جميع مظاهر العنف وإضافة إلى جعل الأخلاقيات والآداب الجامعية حجر الزاوية لصون النزاهة المهنية" جاءت هذه التصريحات على هامش تنصيب لجان العمل الأربع المشتركة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمهني بمقر الوزارة والتي سلطت الضوء واهتمت بطبيعة العلاقة بين الأساتذة والطلبة أين أضحت أجساد طالبات الجامعة بضاعة مستهدفة والعلامات للبيع بالمساومة بين النجاح والتنازل الديني⁽³⁾.

(1) عبد العزيز، جسوس. دور منظمات المجتمع المدني في نهوض المرأة في البلدان العربية.

[http:// arab-h dr. Org/publications/ other/ohdr/papers/2005/guessous. pdfE.](http://arab-hdr.org/publications/other/ohdr/papers/2005/guessous.pdf)

(2) بدون اسم، العنف ضد المرأة في الجزائر يحول دون المساواة ونيل الحقوق المدنية.

[http:// www.arnabaa. Org/meanews/67/480. Htm.](http://www.arnabaa.Org/meanews/67/480.Htm)

(3) مسيخ، نوال. 27% من الجامعات تعانين من التحرش الجنسي على يد الأساتذة.

[http://womensgateway.com/arwg/reporters/Algeirs/Algeria254235.htm.](http://womensgateway.com/arwg/reporters/Algeirs/Algeria254235.htm)

كما تجب الإشارة إلى تحديات متعلقة بالمنظمات النسوية الجزائرية لأن متوسط عمر إيطارات الحركات النسوية والمجموعة النسائية يتراوح بين 40-50 عاما، أي النخبة الوارثة للنظام الاستعماري الذي أخذت منه تربيتها، بينما الأجيال الشابة التي تمثل الغالبية العظمى لم تجند بعد فهن طالبات اليوم اللواتي يضعن التآلف بين الإسلام والثقافة العالمية (مرموزة بالموضوعة) ما يؤكد فشل أعضاء النخبة النسائية في نقل التجارب النضالية والحياتية إلى الأجيال الشابة⁽¹⁾

ب/ الجمعيات المصلحية:

عرفت السنوات الأخيرة ظهور عدد من الجمعيات المصلحية المستقلة عن السلطة في مظهرها التابعة لها شكلا ومنها منظمة أبناء المجاهدين والمنظمة الوطنية للمجاهدين ومنظمة أبناء الشهداء ويتأسس هذه الجمعيات شخصيات سياسية معروفة شغلت أو تشغل وظائف معروفة كالمنظمة الوطنية للمجاهدين التي تأسست بعد الاستقلال مباشرة والتي كان يرأسها رئيس الجمهورية الأسبق حتى عام 1996⁽²⁾ وهي من المنظمات كما سبق وذكرت المعبرة من خلال وظائفها عن استقائها لأيديولوجية ثورية وطنية ومنطلق سياسي محدد ضمن مخططات وتوجهات السياسة العامة للنظام السياسي الجزائري وفي هذا القسم سنتوقف عند بعضها لا كلها مراعاة للهدف الفرعي من التعرض للجمعيات التطوعية، والمتمثل في عرض عام لنوعية الجمعيات الجزائرية وإن كانت كثافتها تجعل المهمة شاقة وشائكة.

المنظمة الوطنية للمجاهدين:

L'organisation nationale des moudjahidine

تأسست المنظمة الوطنية للمجاهدين سنة 1963⁽³⁾ كتنظيم يهتم بصيانة الحقوق المادية والمعنوية لمتقاعدي جيش التحرير الوطني والمسرحين بعد الاستقلال وذوى الحقوق من أبناء الشهداء والأرامل ومعطوبي الحرب التحريرية تضم في عضويتها المنخرطين من أعضاء جيش التحرير منذ اندلاع الثورة إلى نهاية 19/مارس/1962، تعد من أهم التنظيمات الوطنية ويتمثل عمل المنظمة في الإستمرار على روح نوفمبر 1954 وإبراز قيمتها وحماية الثورة من التشويه وحماية التقاليد الثورية والقيم الوطنية، دور المنظمة بالغ الأهمية

(1) Saliha Boudeffa, « quelle problématique le féminisme algérien ? » (recontre internationale stratégies pour les droits des femmes en méditerranée).

<http://www.mediterraneas.Org/article.Php3?id=566>.

(2) هشام عبد الكريم، "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر 1989-1999" (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006)، ص. 145.

(3) بدون اسم، لحة تاريخية عن المنظمة الوطنية للمجاهدين.

http://www.onm.org.dz/index.php?options=com_content&tast=view&id=45&Itemid=91

إذ لها دور في صيانة كل القرارات في إطار تثبيت الخط الوطني تتوفر على قوة إلزامية تجاه السلطات وتجاه تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالثوابت الوطنية ممثلة عبر هياكلها القاعدية في مختلف الولايات تتمتع المنظمة الوطنية للمجاهدين باستقلالية مالية وإدارية.

التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء :

Coordination nationale des enfants de choudada

جمعية وطنية ذات بعد تاريخي وثقافي واقتصادي واجتماعي تعمل على دعم مبادئ أول نوفمبر 1954 وتستمد قوتها من أرامل وأبناء الشهداء تشجع تطوير المجتمع في إطار القيم الوطنية والإسلامية، حصلت على الاعتراف الرسمي في 04/جويلية/1994⁽¹⁾، أعلنت دعمها لتولي الرئيس الأسبق رئاسة الدولة وأيدت البرنامج الانتخابي للمرشح.

المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء:

L'organisation nationale des enfants de choudada

تأسست سنة 1989⁽²⁾ من أهم المنظمات الوطنية تأثيرا وحضورا سياسيا وممثلة في مختلف الولايات كمنظمة وطنية تعمل لحماية الحقوق المعنوية والمادية لهذه الفئة عضو مؤسس وموقع قيادي في حزب التجمع الوطني الديمقراطي وممثلها يحتلون المراكز القيادية في الحزب وفي مختلف المجالس البلدية والولائية والمجلس الشعبي الوطني.

ج/ التنظيمات الطلابية بعد التعددية السياسية وتحدي المشاركة في صياغة قرارات السياسة العامة الجامعية:

لا تؤثر إ التعددية الطلابية حتما في التوزيع الجغرافي للطلبة والمؤسسات إذ يتوفر كل تنظيم وفي كل الأوقات على المجموعات الطلابية المناضلة في جميع المؤسسات الجامعية، وهناك تظهر الصورة الإيجابية للتعددية الطلابية إذ بميلاد التنظيمات الطلابية بعد التعددية أدت إلى ارتباط بعض الحركات الطلابية بعوامل تاريخية مما أثر سلبا على التنظيمات التي وجدت الإحتكار غير المنطقي للوطنية ومفاهيمها مما خلق بعض الذهنيات بعدم قدرة التنظيمات الأخرى على أداء المهام التي أسست لأجلها مع محدودية الموارد الداخلية وعدم التكافؤ في الموارد العمومية المخصصة للتنظيمات مما جعل التشويه الفردي والتقييم الجماعي يضعها في ميزان واحد⁽³⁾ هذا

(1) رشيد بن يوب، المصدر نفسه، ص. 91.

(2) أحمد، بن السائح. الذكرى العشرون لتأسيس المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء.

<http://www.sawt.alahrer.Net/online/modules-php?name=news&file=article&sid=6649>.

(3) من ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الإتحاد العام الطلابي الحر .

لا ينبغي أن الحركة الطلابية الجزائرية نموذج متميز للحركة الاجتماعية إذ بإقرار دستور فيفري 1989 لم تتخلف عن أدوارها فكانوا أول فئة بادرت بتنظيم نفسها وذلك بتأسيس منظمات ولجان مستقلة لبعث الحركة الطلابية من جديد فكان يوم 11/نوفمبر/1988 موحداً للجماهير الطلابية مع تأسيس النواة الأولى لتنظيم طلابي جديد -الاتحاد الطلابي الحر- بمعاهد بومرداس وذلك كإمتداد طبيعي للخط الذي رسمه الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين المتشعب بالروح الوطنية وقد أخذ الإتحاد على عاتقه مسؤولية الدفاع عن مصالح الطلبة والمطالبة بإصلاح جامعي شامل هذا وقد اتسعت رقعة الإتحاد ليؤدي أدورا على المستوى الدولي، كان آخرها احتضانه للمؤتمر الحادي عشر للإتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية (II FSO) (1) وقد ظهر الإتحاد بعضوية الهيئة التنفيذية كممثل عن المنظمة العربية، إلا أن العمل النقابي الطلابي في ظل التحديات الجامعية والوطنية التي تواجه التنظيمات الطلابية عبر مراحل النضال يقتضي منذ البداية تكوين سياسة تكوينية شاملة كفيلة بتلبية حاجيات أبناء المنظمات الطلابية في مختلف وظائفهم من أجل إعداد إطارات طلابية وشبابية ترقى بمستوى التفكير لدى الشريحة الطلابية لأداء الدور المنوط بها وتساهم في التنمية الوطنية، ولا تختلف مشاكل الجمعيات الطلابية عن سابقتها من الجمعيات فلها أزماتها الداخلية إذ ليس هناك حوار في الجامعة بين الطلبة وممثلهم من التنظيمات الطلابية والإدارة ... ولا تتم في الغالب مناقشة الكثير من الظواهر المسجلة في الجامعة سيما مشكلة الرسوب، المنحة الجامعية التي تعتبر أكبر عثرة أمام الطالب مما انعكس سلبا على النتائج المحصلة لإنشغال الطالب باهتمامات أخرى وسعيه الحثيث لتلبية ولو جزء بسيط من أهم متطلباته على حساب الأمور البيداغوجية، ويحضرني في إطار التحديات التي تواجه التنظيمات الطلابية ما تحدث عنه ممثلو التنظيمات الطلابية في "منتدى الشروق" عن ظاهرة البرنسة في علامات الإمتحانات وطالبات عرضة للمساومات، ما أنتج حسب ممثل المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي "الوساطة الطلابية" وفتح المجال واسعا لبروز ظواهر السلبية مهدت بدورها لبروز العنف داخل الحرم الجامعي، وأكد ممثل "المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي" أن ظاهرة البرنسة في الحرم الجامعي تفتح المجال للحديث عن وجود أشخاص يقومون بعمل الوساطة يعرفون باسم "السماسة" هم أشخاص يتمتعون بنفوذ قوي في بعض الإدارات، يقومون بالوساطة لتمكين الراسبين من الانتقال مقابل المال بعيدا عن لغة النقود يمكن أن يكون الثمن المدفوع مقابل الانتقال من نوع آخر. سيما إذا كان الأمر يتعلق بفتاة. ونوه ممثلو التنظيمات الطلابية التي حضرت المنتدى على جملة من الإصلاحات كان

<http://ar.wikipedia.org/wiki/D8%A7%D9%>

(1) من لوائح الإتحاد العام الطلابي الحر، لائحة السياسة العامة. <http://www.Ugelmed.com/Flash/>

أبرزها التعجيل بحل ديوان الخدمات الجامعية والمطالبة بإنشاء جامعات خاصة وكذا حوصصة تسيير قطاع الخدمات الجامعية.

كما دافع رئيس الإتحاد العام للطلبة الجزائريين بشدة عن حوصصة الخدمات الجامعية بما فيها الإطعام والنقل مع الحفاظ على الإيواء والنشاطات الثقافية للدولة وذهب إلى حل المؤسسات المتواجدة بداية من ديوان الخدمات الجامعية وتعويضه بوزارة منتدبة مكلفة بالخدمات الجامعية، وألح التنظيم الطلابي إلى ضرورة تنصيب لجان تفكير وتشاور لإعادة بعث الميثاق الجامعي، وتنشيط المحيط الجامعي في ظل الفراغ الثقافي الذي تسبب في انتشار الآفات في وسط الحرم الجامعي⁽¹⁾. ولعل التوصيات التي خرج بها ممثلو التنظيمات الطلابية في هذا المنتدى تؤكد ما سبق وأقرناه وهو تعاضم المشكلات المرتبطة بالتنظيمات الطلابية شأنها شأن كافة مؤسسات المجتمع المدني الجزائري مخلقة انعكاسات بأبعاد متعددة على الطالب الجزائري الذي أصبحت معاناته تتعدى ما عبر عنه المنتدى ما يقتضي إعادة بعث الحركة الطلابية الجزائرية لأن الصراع أصبح صراع أفكار وقوة طرح وهو السبيل الوحيد لقوة التمثيل الطلابي الحقيقي، ولإستكمال الطرح العلمي كحلقة من حلقات المجتمع المدني الجزائري -التنظيمات الطلابية- يذكر أن التنظيمات الطلابية الجزائرية تابعة لتيارات سياسية معينة ما يُفضي إلى تسييس التنظيمات الطلابية و تستثمر بعضها في المشاكل التي تتخبط فيها الجامعة للضغط من خلال بعض المنابر الطلابية لتحقيق مآربها السياسية مما يجعل استقلالية التنظيم الطلابي في قراراته غاية غير ملموسة، فالمفترض أن التنظيمات الطلابية إطار طلابي وقوة اقتراح ومشاركة في كل القضايا الجامعية والوطنية، تعمل من أجل الدفاع عن مصالح وحقوق الطالب وتطوير البحث العلمي⁽²⁾. إذا فتشخيص أهم التحديات وأبرزها انطلاقا من تجربة السنوات السابقة لكل تنظيم طلابي بإمكانه أن يكون المرجع الوحيد في معالم المرحلة المقبلة وبلورة ملامح وخطط وبرامج الحركة الطلابية مستقبلا.

ج/ جمعيات حقوق الإنسان:

صادقت الجزائر على اتفاقات الأمم المتحدة السبع المعنية بحقوق الإنسان وكذا المواثيق الإقليمية وقد شهدت نشأة عدّة منظمات حقوق الإنسان بتنوع اختصاصها، فبعضها باختصاص عام مثل الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان" وبعضها متخصص للنهوض بحقوق فئات معينة مثل "جمعية نور لحماية حقوق الإنسان"، و"جمعية الحياة من أجل الأشخاص المصابين بالأيدز" و"الجمعية

(1) علي، الساخن. التنظيمات الطلابية وجها لوجه في منتدى جريدة الشروق www.ugea-dz.net

(2) أربعة منظمات فاعلة تعلن ميلاد ائتلاف الحركة الطلابية.

الجزائرية لمكافحة الفساد"⁽¹⁾. وقد شكلت منظمات حقوق الإنسان في الأصل واجهات النضال من أجل الحقوق المدنية والسياسية في ظل سياسات التضييق على الحريات العامة وقمع القوى السياسية المعارضة لتوجهات الدولة ولاشك أن التطرق لإشكالية الأداء داخل منظمات المجتمع المدني الجزائري تزداد تعقيدا عندما نلامس الموضوع من خلال نموذج المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان نظرا لحساسيته بالنسبة لواقع السياسات المتبعة في تقييد الديمقراطية ولمسار تواجد هذه التنظيمات ضمن الإطار العام لها.

أ/ الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان:

تأسست سنة 1987 وهي منظمة غير حكومية، ومجالات اهتمامها السعي للدفاع وترقية حقوق الإنسان ونشر التوعية لمبادئ حقوق الإنسان وإحترام الحريات الفردية والجماعية كما تقوم ببحوث ودراسات وحملات توعية -مراقبة المحاكمات والانتخابات، رصد الانتهاكات والدفاع عن ضحايا الإرهاب وقضايا الرأي العام والتدخل لدى السلطة العمومية، ترتبط بعلاقات مع العديد من المنظمات الدولية ولها صفة مراقب في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، عضو في المنظمة العربية لحقوق الإنسان والاتحادية الدولية لحقوق الإنسان⁽²⁾.

ب/ الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان:

يعود تأسيس الرابطة إلى سنة 1985⁽³⁾ ومجالات نشاطها حقوق الإنسان، الدفاع وحماية حقوق الإنسان في الجزائر، رصد الانتهاكات، الحضور في القضايا السياسية والدولية وعضو في الاتحادية الدولية لحقوق الإنسان، وتعد "الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان" و"الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان" من أنشط جماعات حقوق الإنسان، وتم سنة 1993 إحداث المرصد الوطني لحقوق الإنسان طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 92-97(4). ويعمل كجهاز للمراقبة والتقييم في مجال إحترام حقوق الإنسان كما يهدف إلى صيانة حقوق الإنسان وترقيتها في فترة مأساوية تميزت بتصاعد أعمال العنف والإرهاب والتجاوزات ويقدم حصيلة سنوية عن حالة حقوق الإنسان تعرض على رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي ويحتوى المرصد على الجمعية العامة التي تحدد البرامج والنشاطات، اللجان الدائمة وعددها أربع.

(1) برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، حقوق الإنسان في الجزائر .

<http://www.pogar.org/arabic/countries/theme.aspx?t=1088Cid=1>

(2) أيمن إبراهيم الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر"، المستقبل العربي، العدد 359 (سبتمبر 2000)، ص.68.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قوانين تأسيس الجمعيات.

<http://www.arabhumanrights/countries.org/country.aspx?Cid=1#sub1>

(4) رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، ط. 1 (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1999)، ص. 90.

يضاف إلى التنظيمات التطوعية التي تم ذكرها عدد كبير من تنظيمات لها توجهات وطنية ومنطلقها المحافظة على الأصالة وتراث المجتمع المدني الجزائري، بيد أنها تشترك في غياب استقلاليتها في أداء رسالتها فخطابها من خطاب السياسة العامة للدولة مما يخرج هذه التنظيمات التطوعية عن الوظيفة الأساسية للمجتمع المدني وينفي تطابقها مع معايير الأمر الذي يعيق إمكانية الحديث أو ملامسة قيم ومتطلبات المجتمع المدني في التنظيمات المدنية الجزائرية إجمالاً وكل المؤسسات التطوعية للتنظيمات المدنية الآتي الحديث عنها تؤكد عراقيل وصعوبات فكرية وممارسة لإمكانية الحديث عن مجتمع مدني جزائري بمتطلباته المجتمعية الحاملة لصفة المدنية.

ج/ التنظيمات النقابية:

بعد سنة 1989 فتحت الجزائر أبوابها للتعددية السياسية وحرية التعبير فتم الاعتراف بالتعددية النقابية في الوقت الذي كانت فيه الحركة العمالية المطالبة في حالة ضعف أكيدة فلم تكن عاملاً "مساعداً" على الخروج من الوضعية، هذه النقابات المستقلة التي بادرت بتكوينها بعض الفئات العمالية، انصب تركيزها على النواحي المطالبة كما أنها في السنوات الأخيرة نحت نحو المطالب النوعية كالحرية النقابية والتمثيل النقابي إضافة إلى المطالب الاقتصادية وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن الحركة النقابية في الجزائر اليوم يتنازعها تياران أساسيان، تيار يبني نضاله على لغة الحوار والتشاور ممثلاً في الإتحاد العام للعمال الجزائريين يتخذ من رصيده التاريخي والنضالي حجة لتمثيل العمال والتكلم باسمهم إضافة إلى الاعتراف التام به من قبل السلطة كونه الشريك الاجتماعي الوحيد الممثل للعمال، وهذا ما أكده وزير العمل والحماية الاجتماعية أثناء انعقاد المؤتمر التأسيسي للإتحاد في شهر مارس 2008⁽¹⁾. و تحدى على الملأ أن تقدم النقابات المستقلة دليلاً واحداً يفتقد تمثيل الإتحاد للعمال أو يثبت تمثيلها، في مقابل هذا التيار يوجد التيار الثاني الذي يجسد نظرة المواجهة والصراع وهو أن نهج هذا الأسلوب فهو لعدم وجود اعتراف من قبل السلطات بتمثيله رغم ما أحدثه من حشد في صفوفه ونجاح الإضرابات التي نظمها، ما يضعنا عند التعرض للتنظيمات النقابية الجزائرية لجزئية مكونة لمجتمع مدني جزائري تعيش مطبات تفكك نضالها النقابي وتجعله فقوياً" وما لا يمكن تجاوزه هو غياب علاقة تكاملية بين التنظيمات النقابية والسلطة وهو ما يعيدنا إلى إشكالات جوهرية سبق التطرق لها: طبيعة السلطة الجزائرية -الإقصائية-؟

(1) نعيم، بن محمد. الحركة النقابية في الجزائر: واقع وآفاق.

النقابات الإسلامية للعمل: S.I.T

لقد قام التيار الإسلامي ممثلا بالجبهة الإسلامية بتنظيم نقابة إسلامية S.I.T، تمكنت بسرعة من الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا والقيام بعدة إضرابات مطلبية خلال الفترة التي تميزت بصعود قوى للجبهة الإسلامية للإنقاذ علما أن النقابة الإسلامية للعمل تم تعليقها بعد حل الجبهة الإسلامية في سنة 1992⁽¹⁾.

اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر:

أسسها الإتحاد العام للعمال في عام 1992⁽²⁾ في محاولة للحضور على المسرح السياسي وبهدف مواجهة النفوذ المتنامي لجبهة الإنقاذ، ورغبة في التمسك بالطابع الجمهوري للدولة، وقد انضمت إليها منظمات أخرى تمثل أصحاب العمل والمدراء في الشركات الحكومية والخاصة وبعض منظمات حقوق الإنسان.

الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين: (UNPA)

تأسس عام 1953 ومنذ الاستقلال وحتى عام 1988 ظل تابعا للحزب الواحد، ويضم حسب إحصاءات 1997 حوالي 700 ألف عضو⁽³⁾ وفي الفترة الأخيرة بلغت نسبة معالجة وزارة المالية لديون الفلاحين 30%^{(4)*} ويرتقب أن يتم استكمال العملية خلال شهر أكتوبر 2009، وكشف الأمين الوطني للفلاحين الجزائريين أن 30% من الفلاحين المعنيين بقرار مسح الديون قد تمت تسوية ملفاتهم الإشكال يبقى بالنسبة للفلاحين الذين لا يملكون عقود ملكية الأراضي؛ ومن نشاطات الإتحاد العام للفلاحين الجزائريين مطالبته بإدخال تعديلات على مشروع قانون العقار الفلاحي متضمنا تمديد الإمتياز في الأراضي الفلاحية "99 سنة" قابلة للتجديد بدلا من 40 سنة قابلة للتجديد في مشروع القانون الذي سيناقش خلال الدورة

(1) عبد الناصر جابي، "الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروع المجتمع"، مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية (CRead)

<http://forunti.crsomomale.net/arabic/social.actiobs-im-arab-countries/social-moments-algeria.htm>

(2) أيمن إبراهيم الدسوقي، المصدر السابق، ص. 65.

(3) أيمن إبراهيم الدسوقي، المصدر السابق، ص. 65.

* نوه بأن قرار مسح الديون جاء في خطاب ألقاه الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في بسكرة خلال الندوة الوطنية حول التجديد الريفي، حيث أعلن عن مسح 41 مليار من ديون الفلاحين المتراكمة خلال سنوات، وهو قرار جاء قبل أيام من إعلان ترشحه لعهدة تالفة ليكون الإتحاد من بين التنظيمات المدنية الجزائرية المؤيدة لقرار الترشح لعهدة تالفة (4) الإتحاد العام للفلاحين الجزائريين.

<http://www.google.dz/search?h! =FR&AL2= 1R2GGL JER&g>

البرلمانية الخريفية وأكد على إلزامية تثبيت ملكية الأراضي الفلاحية وتوزيع العقود على الفلاحين قبل تطبيق مشروع قانون العقار الفلاحي، وخاصة أراضي المستثمرات الفلاحية باعتبار هذا القانون قانون حقوق وواجبات الفلاحين وقرر الإتحاد العام للفلاحين الجزائريين تقديم لائحة من مقترحاته ومطالبه أمام المجلس الشعبي الوطني⁽¹⁾.

الإتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A):

تأسس في 24 /فيفري /1956⁽²⁾ إبان الإحتلال الفرنسي واستمر في العمل بعد الإستقلال كأداة سياسية للدولة الجزائرية وقد كان الإتحاد مهيمنا عليه من جانب جبهة التحرير منذ تأسيسه ثم تابعا لها منذ ديسمبر /1962 إلى أن انفصل عنها في عام 1988 إذ جاء بيان الجمهورية ليحرر النقابات كافة وعلى رأسها إتحاد العمال من سيطرة الحزب وأجهزة الدولة⁽³⁾ وخلال الأزمة الأمنية فقد الإتحاد أمينه العام في 28/جانفي/1997 وتولى قيادة الإتحاد الأمين الحالي وتم إعادة انتخابه على رأس المركزية النقابية في المؤتمر الحادي عشر للإتحاد لسنة 2008، وبظهور جمعيات نقابية متعددة مع بداية التسعينات* تدهور تمثيلها العام فلم تحافظ إلا على القوى العمالية الأقل تأهيلا، بعد قرار الكثير من القوى العمالية والأجيرة المؤهلة مغادرتها مفضلة تجربة الاستقلالية، ورغم ظهور التعددية النقابية غير أن الطبقة العاملة ما تزال متأخرة خاصة وقد تحولت بعض القطاعات النقابية إلى سوق للمضاربة السياسية والتسزاعات الحزبية ولم يتحرر الإتحاد العام للعمال الجزائريين من الوصاية وإشراف السلطة في صياغة برامجهم، وفي سياق الحديث عن تراوج النضال النقابي مع إشراك الإتحاد في تنفيذ السياسة العامة للسلطة دعا الإتحاد العام للعمال الجزائريين رئيس الجمهورية قبل إجراء التعديل الدستوري لتحديد عهده الرئاسية و مواصلة عمله بالسعي إلى عهدة جديدة.

تبقى النقابة الجزائرية تعاني نقائص سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي فعلى المستوى الداخلي يتعلق الأمر بعدم قدرتها على كسب منتسبين جدد وهشاشة الإنخراط مما يقلل فعاليتها الميدانية كذلك عدم وجود أيديولوجية واضحة المعالم تساهم في تفعيل الإنخراط و لوحظ أن نوعية المطالب هي العمل الرئيسي في تجنيد العمال فمثلا يعتبر وجود مطلب الأجور على قائمة اللائحة المطالبية كافيا في رفع نسبة التجنيد في حين

(1) إتحاد الفلاحين الجزائريين يطالب بتمليك الأراضي شبكة الأخبار العربية (Moheet.com).

<http://moheet.com/meusprint.aspx?ind=294610>

(2) [http://ar.Wikipedia.ORG/wiki/%08/A7%](http://ar.Wikipedia.ORG/wiki/%08/A7%00)

(3) أيمن إبراهيم الدسوقي، المصدر السابق، ص. 65.

* هناك العديد من النقابات المهنية في الجزائر أهمها: نقابات الصحفيين، المهندسين، الأطباء، المحامين، الجوية الجزائرية.

أن غيابه يقلل منها أما على المستوى الخارجي، فيتعلق الأمر بعدم وجود إستثمارات مباشرة وناجحة تساهم في تفعيل العمل وبالتالي تسمح بتوسع النشاطات النقابية، كذلك وجود النقابة في حالة مواجهة مع السلطة في كل مرة تسعى فيها إلى تحقيق المطالب العمالية الأمر الذي يؤدي إلى تحول النضال عن مساره المطلبّي ويصبح نضالاً "سياسياً" لا يعود بالفائدة في غالب الأوقات على الناحية المطلبية يضاف بأن التنظيمات النقابية الجزائرية لم تعمل لتثقيف العامل نقابياً ولم تجرّ محاولات لإعطاء التثقيف النقابي دوره الإقتصادي والسياسي فغياب الفكر النقابي قلص تطور الثقافة النقابية، فبدون الوصول إلى مستوى الإرتقاء النقابي لا يمكن للمنظمات النقابية أن تكون شريكا حقيقيا في التنمية.

بدءا من تحرير هذا الفصل وبأداة منهجية بحثية أساسها المنهج الإستقرائي التحليلي لتقريب المنطلقات الفكرية إلى الواقع الملموس لا يوجد أي تشكيل مدني لا تعترضه صعوبات أو عراقيل معبرة عن إشكالية ديمقراطية التنظيمات المدنية الجزائرية فتواجهها في مرحلة الإعداد -التقييم- التقييم لأي سياسة عامة قطاعية حتى لا نقول أكثر من ذلك غائب كليا بل دورها أضحت المباركة والمصادقة على السياسة العامة للسلطة ونجد التنظيمات المدنية الجزائرية -التي اخترت في النظام الجمعي تحديدا عينة من كل نوع جمعي لأن كثافتها أعجزت الإحصائيين على ملاحقة عددها- تخلت عن أدوارها التي حددها القانون المنظم لها.

وهو ما يعبر عن غياب علاقة صحّية بين السلطة والمجتمع المدني الجزائري ويُبعد المجتمع المدني الجزائري عن متطلبات قيامه التي أسسها مُنظري المجتمع المدني.

أكاديمية المجتمع المدني الجزائري: فضاء لمجتمع مدني جزائري فعّال:

1. مع محيطها الوطني تعريف الأكاديمية: أكاديمية المجتمع المدني الجزائري منظمة مدنية غير حكومية أنشئت وفق للقانون 90/31 المؤرخ في 04/ديسمبر/1996 وقد عقدت مؤتمرها التأسيسي يوم 03/جويلية/2002، بدأت نشاطها رسميا بعد حصولها على وصل إيداع ملف الاعتماد رقم 05/03 من وزارة الداخلية وتحصلت على الإعتماد الرسمي يوم 13/ديسمبر/2003 تتوزع أكاديمية المجتمع المدني الجزائري عبر كامل ولايات ودوائر وبلديات القطر كما لديها مكاتب في العديد من الدول بالخارج، و

تتواجد الجالية الجزائرية بأعداد كبيرة، وقد باشرت الأكاديمية منذ فترة عملية الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة كعضو ملاحظ كما تعمل حاليا للانخراط في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية⁽¹⁾.

2. **مجالات عمل الأكاديمية:** تعمل الأكاديمية لأن تكون منظمة مدنية اجتماعية وطنية ذات أبعاد دولية تستجيب للإهتمامات اليومية للمواطن الجزائري داخل الوطن وخارجه وهي تعمل لإقتراح البرامج والمشاركة في إيجاد الحلول الناجعة مع مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وبالنظر إلى ما تزخر به من كفاءات جامعية وطاقت اجتماعية متنوعة فإنها تعمل للإستجابة لشتى الإنشغالات المطروحة في المجالات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية، وتسعى لأن تكون الواجهة الحقيقية للمجتمع الجزائري في ظل الرهانات التي تطرحها التحولات العالمية في مختلف المجالات وأكد الأمين العام للأكاديمية المجتمع المدني الجزائري بأن الأكاديمية لا تطرح نفسها بديلا عن السلطة وإنما تعتبر نفسها قوة اقتراح جدية أمام أجهزة الدولة للنهوض بمشكلات التخلف وعوائق التنمية كما تطرح نفسها من خلال برامج في شتى المجالات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية شريكا فعالا للسلطة في صناعة القرار، وهذا لا ينفي عنها أعباء التكفل بالكثير من الوظائف الاجتماعية التي كانت في السابق حكرا على أجهزة الدولة⁽²⁾.

3. **الإطار العام لأبرز نشاطاتها:** في البيان الختامي للمؤتمر الوطني للأكاديمية بتاريخ 2007/12/30 أكد الأمين العام للأكاديمية على ضرورة مواصلة التصدي للإرهاب، وقطع الطريق أمام كل المحاولات التي ترمي إلى إعادة الجزائر إلى مستنقع الدم من جديد وقد إحتل هذا المؤتمر مواقع مهمة في الصحافة الجزائرية ونوهت بجهود الأكاديمية منذ تأسيسها سنة 2002 لتحقيق الانطلاقة الفعلية لبناء المجتمع المدني الجزائري⁽³⁾. كما قام الأمين العام للأكاديمية يوم 2008-02-29 بالإشراف على الندوة الولائية حول "دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية وتأتي هذه الندوة تجسيدا لبرنامج النشاط النسوي الذي صادق عليه المجلس الوطني للأكاديمية في دورته الأخيرة وأكد على ضرورة خروج المنظمات المدنية من النمط التقليدي إلى مؤسسات اجتماعية فاعلة تساهم رفقة مؤسسات الدولة في صناعة القرارات المصيرية في البلاد وعن الهدف من عقد هذه الندوة التي ستكون متبوعة بمجموعة من الندوات على المستوى الوطني أكد السيد الأمين العام

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، الدورة الأولى للمجلس الوطني، المؤتمر الوطني الأول، 2008/02/12.

(2) بدون اسم، من أجل مجتمع مدني حقيقي في الجزائر. <http://forumasca.makToobblog.com/>

(3) جمال، غلاب. حوار مع الأمين العام للأكاديمية المجتمع المدني الجزائري.

في تصريح "للشروق اليومي" أن الغرض من ذلك هو تفعيل الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة يكون الفاعلون الرئيسيون فيها المنظمات المدنية مع العلم أن هذه الندوة تتناول العلاقة بين المنظمات المدنية والتنمية المحلية وعن تفاعل الأكاديمية مع التطورات الدولية والإقليمية فقد أعلن الأمين العام رفع دعوى قضائية بالتنسيق مع محامين جزائريين وأجانب ضد كل من رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية الإسرائيلي، وتقوم المحامية السويسرية "كريستيان إيكلاي" بتحرير الدعوى بتهمة إرتكاب جرائم الحرب، الإبادة الجماعية ضد شعب أعزل، إقرار جرائم ضد الإنسانية وهي الدعوى التي يشارك فيها محامون جزائريون وتُحمل مجلس الأمن مسؤولية الإبادة التي تعرض لها أطفال ورضع ونساء غزّة ويذكر أن مكاتب الأكاديمية خارج الوطن عملت لحشد المنظمات والجمعيات الخيرية لمساندة سكان غزّة⁽¹⁾.

تفاعل الأكاديمية والعربي والإقليمي والدولي تعمل باستمرار لتطوير وتحديث وسائل تحقيق أهدافها حتى لا تكون معزلة عن الحركة الكبرى في مجال عمل منظمات المجتمع المدني في العالم، ومن أبرز تلك الوسائل منظمات متخصصة تابعة للأكاديمية وتعمل في استقلالية عنها وفق أنظمة وبرامج عمل خاصة سبق وتطرقنا لها في بداية هذا القسم ويعمل الأمين العام للأكاديمية مع فريق من النشطاء في قضايا المجتمع المدني لتطوير وتوسيع مجال اهتمام أكاديمية المجتمع المدني لتصبح منظمة عربية دولية تهتم بإسماع صوت المواطن الجزائري والترويج للثقافة العربية في العالم.

المطلب الثالث: استمرار أزمة العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني بعد إقرار التعددية السياسية وحتى الوقت الراهن.

لم تكن تجربة التحول إلى التعددية في الجزائر عادية في مسلسل التحول الذي شهده الكثير من بلدان العام الثالث بل كانت وفقا لما جاءت به من نتائج وما أسفرت عنه من مضاعفات نالت هيبة النظام السياسي وتشكيلته، نموذجا لقياس صيغة الانتقال إلى التعددية وآلياتها وما تُوجبه من استحضارات مبكرة قبل البت في حقيقتها العملية⁽²⁾؛ ولعل أولى النتائج التي جاءت بها التجربة الجزائرية والتي استرعت الإنتباه لدى الباحثين تكمن في تعاضم الكلفة التي دفعتها الجزائر حكومة وشعبا من جراء عملية الانتقال ليؤسس الوضع الأمني وحتى يومنا هذا جمود حركية المجتمع المدني الجزائري مترجمة تلك المخلفات على الفكر القانوني المحدد لآليات عمل

(1) بدون اسم، أكاديمية المجتمع المدني تتضامن مع غزّة.

www.el-massa.Com/ar/content/view/.../41/

(2) سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية-الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية-، ط. 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر، 1996)، ص. 39.

التنظيمات المدنية الجزائرية وإن كانت الأزمة الأمنية أحد عناصر تفهقر المجتمع المدني الجزائري وغياب علاقة تكاملية تربطه بالدولة، فطبيعة الدولة الجزائرية وتوجهاتها نحو التشكيلات المدنية هي المعطل الأكبر لإمكانية الحديث عن مجتمع مدني جزائري مستقل فكريا أو مشارك عمليا في السياسة العامة للدولة ومن بداية البحث في علاقة المجتمع المدني الجزائري بالدولة ففرضية القطيعة تثبت صحتها عبر المراحل المختلفة لميلاد وتطور المجتمع المدني ليستقر في ذهن الدولة الجزائرية أن التحول عن النزعة التسلطية للدولة يعني إثبات مجتمع مدني فاعل، ولتعميق النظرة العملية لمحور العلاقة بين الكيانين يتطلب من القارئ أن يتتبع التأصيل التاريخي والواقعي لشتى التنظيمات المدنية الجزائرية تحديدا في هذا الفصل وقبله في الفصول الأولى للبحث.

الفصل السادس

متغيرات هشاشة المجتمع المدني
وآليات بنائه بطابع تشاركي

المبحث الأول: معوقات بناء مجتمع مدني بتوجه تشاركي

هذا المبحث محاولة أولية لتحديد صعوبات ومشكلات المجتمع المدني على مستوى الواقع المجتمعي الجزائري الذي يطرح العديد من الصعوبات والمشكلات أمام الممارسة البحثية الهادفة إلى تطوير مؤشرات القوة الكامنة في المجتمع المدني الجزائري والحديث ستركز على التوجهات الكبرى، لذلك لامناص من أن يكون له ما يعارضه من تفرعات و استثناءات وكتابة هذا المبحث تفترض استيعابا لمختلف الفصول التي تم تغطيتها في سياق النظرية التاريخية لتجربة المجتمع المدني عندنا، ويمكن بلورة أهمها حسب الترتيب الآتي للمطالب الثلاثة:

المطلب الأول: مشببات ثقافية للفاعلية المدنية الجزائرية.

يمكن تعريف التحليل الثقافي باعتباره دراسة البعد الرمزي والتعبيري للحياة الاجتماعية وعلى ضوء ذلك فهو يهدف إلى التعرف على الإنتظامات الإمبريقية أو الأنشطة السائدة في هذا البعد من أبعاد الواقع وتحديد القواعد والآليات والعلاقات التي ينبغي أن تكون موجودة بالنسبة إلى أي فعل رمزي محدد لكي يكون له معنى؛ وموضوع بحث التحليل الثقافي هو ما يمكن ملاحظته من موضوعات التفاعل الاجتماعي،⁽¹⁾ أما توظيفه في مساءلة واقع المجتمع المدني الجزائري فيشير إلى أن التشكيلات الثقافية والأيدولوجية السائدة غير قابلة للاختراق من طرف ما هو دولتي وغير قابلة لفكرة استقلال المجتمع الجزائري الذي تعود على قبول تنظيماته ومبادئه قائمة وهذا لا يسمح بنشأة مجال قد يكون أرضية تسمح بنمو مجتمع مدني ويظهر أن التشكيلة الأيدولوجية الجزائرية لا تُيسر تأكيد وجود مجتمع مدني فكل الفئات المعترف بها في المجتمع واسعة ومتنوعة من النخب وهي متداخلة إلى حد ما مع دوائر السلطة وتؤدي من خلال علاقة شبه هرمية إلى السلطة.⁽²⁾

في مقاربة أولية لواقع التنظيمات المدنية الجزائرية نعثر في تمفصلات النسق النظري والواقعي ذاتها للتنظيمات أن هناك أزمة شرعية حادة و تأكلت مصادر الشرعية (التقليدية، الحديثة...) و السماح بالتعددية السياسية المقيدة لم يحل أزمة الشرعية إذ ظلت تلك التعددية شكلية في معظم الأحوال ولا يرافقها قبول مبدأ تداولية السلطة وفقا لقواعد مستقرة ومقبولة من معظم الأطراف وإذا ما انتقلنا إلى أزمة الهوية فإنها لا تزال

⁽¹⁾ السيد ياسين، "مستقبل المجتمع المدني: الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدني" (ورقة بحث قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، بيروت، لبنان، سبتمبر 1992)، ص. 804.

⁽²⁾ حسنين توفيق إبراهيم، "بناء المجتمع المدني: المؤثرات الكمية والكيفية" (ورقة بحث قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: "المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، لبنان، سبتمبر 1992")، ص. 724.

تلقي بتأثيراتها على الصراعات في ثنايا المجتمع المدني ذاته ولاسيما ما يسمى الرؤية الدينية والرؤية العلمانية ولا تزال أزمة الهوية أسيرة الصراعات بين الثنائيات الكبيرة التي تتجاذب المواطن الجزائري عروبة / إسلام / وطني /مادي بل إن الهوية بالنسبة إلى المواطن الجزائري هي مجموعة الصفات الشخصية والإمكانات العلمية التي تسمح له بالإنتماء إلى الشخصية المعنوية الجزائرية التي تشغل موقع ما أو تتمتع بمكانة ما.⁽¹⁾

وعليه فالعلاقة بين هذه الأزمات شرطية لأن عناصر الأزمة واحدة هي أزمة الثقافة والجهد المطلوب لحل هذه الأزمات يتطلب تغيرات في مستويات الوعي العلمي والنضال السياسي بمقتضى حماية الثوابت الأساسية التي تكون الهوية الثقافية في المجتمع الجزائري ليكون إغتراب الثقافة الجزائرية عن المجتمع الجزائري من مشاكل المواطن الجزائري التي يعيشها الأمر الذي لا يساعد على بناء المواطنة وتماسك تكوينات المجتمع المدني وتناسقه.

المطلب الثاني: إشكالات اجتماعية لضعف التأثير المدني الجزائري

يمكن ربط الأنساق الفكرية التي تغطيها الفصول السابقة لهذه الدراسة بما يوازيها من استبداد سياسي بالبنى الاجتماعية حول المجتمع المدني إلى موضوع بحث اجتماعي فانتشار مؤسسات المجتمع المدني إلى درجة تحولها إلى ظاهرة جديدة بدراسة منفصلة بحكم كثافتها وخواها الفكري والفعلي؛ فلا يكاد المتصفح للجرائد الورقية أو الإلكترونية إلا وتستوقفه إعلانات يومية عن ظهور جمعيات بمسميات مختلفة معبرة عن إفلاس العمل الحزبي من جهة وإفلاسها الرقابي والمحاسبي، وتكمن مشكلتها البنيوية الأساسية في عدم تعبيرها عن قوى اجتماعية حقيقية ولو كانت بوجازية محلية، إلا في حالة المنظمات التقليدية من أوقاف وطرقية في تجربة تاريخية محددة، مع تقاطع الاهتمام المتنامي بفكرة المجتمع المدني مع بحث عدد كبير من الممولين الغربيين في العالم الثالث على شركاء خارج دولها، فالمنظمات غير الحكومية التي تتلقى الدعم المالي تميل إلى جدول أعمال المؤسسات المانحة وأهدافها وبرامجها مما يطرح تساؤلات فكرية قبل تتبع مسارها الممارسي وهي جملة التساؤلات التي طرحها الأستاذ "العربي ولد خليفة"^{*}: أين تتدخل تلك المنظمات غير الحكومية ومن الذي يدعوها للتدخل و إذا كان هناك طرف يدعوها للتدخل فما هي أهدافه؟ وما مدى مطابقة الأهداف المعلنة للمنظمات مع أهداف الطرف الذي يدعوها للتدخل؟ مما يشير قطعاً إلى تواصل الدولة في انفرادها بأن تكون

(1) السيد ياسين، المصدر نفسه، ص. 809.

* في محاولة للكاتب لتفحص نشاط المنظمات غير الحكومية أنظر مؤلفه: محمد العربي ولد خليفة، الجزائر والعالم ملامح قرن وأصداء ألفية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2001)، ص ص. 247-253.

الداعم المالي الوحيد وإتمام المؤسسات المانحة بالإمبرالية والتآمر والإستعمارية الجديدة، ولاشك في وجود أعمال لدى الممولين الغربيين ولكن قصرها على الإستعمار الجديد هو تبسيط لا يأخذ في الإعتبار التغيرات النبوية التي طرأت على اقتصادات الدول الغربية بما في ذلك علاقتها مع دول العالم الثالث، كما لا يأخذ في الإعتبار أن المؤسسات غير الحكومية وحتى الحكومية العالمية في مجال التعاون والتنمية في العالم الثالث أصبحت في الغرب وينبغي رؤية أن هذه العناصر تعمل متأثرة بنظريات المجتمع المدني في الغرب إضافة إلى نظريات العمل النسوي وتحاول بوعي أو دون وعي استنساخها في بلادنا. (1)

يفرض إشكال ممارستي ذو بعد اجتماعي تواجهه وهو اللاتجانس التركيبي لمنظمات المجتمع المدني وعدم شمولها لقطاعات من المواطنين ذوي الأصول المتباينة والإهتمامات المختلفة ولذلك يغلب الصدام فيما بينها على الصراع داخلها وصعوبة تطبيق الإجراءات الديمقراطية مما يطرح تساؤلات عن مدى ديمقراطية هذه المؤسسات داخليا فالمؤسسات المدنية غير قادرة على القيام بدور الوسيط بين السلطة والفرد لأنها تؤدي دورا قمعيا في العلاقة مع الفرد فتضله بنوع من الحماية ليس كفرد مستقل ذي حقوق وإنما كخليفة فيها من خلال الإعتراف باستبدادية الدولة وليس من خلال رفضها لها وربما كانت هذه معضلة مؤسسات المجتمع المدني الجزائري لأنها غير قادرة على تقديم حماية للأفراد أمام تعسف الدولة أو على إعادة إنتاج ذاتها. (2)

وعليه يصبح المجتمع المدني مفهوما "شموليا" من أجل إثارة المناقشة ولكن ليس أكثر فنجاعته التحليلية مشكوك فيها في النظام السياسي الجزائري المنزلق إلى الديكتاتورية وصدق الطاهر لبيب في اعتماد براد يغم الطاعة (Pradigme)* كوحدة فهم وتحليل للمجتمع المدني في الفكر العربي وهو ما أحدث قطيعة بين المجتمع والسلطة فالخصلة التاريخية هي فعلا الإمتثال والخضوع السياسي؛ وكل الاستثناءات مهما تكن أهميتها وفعاليتها لم تغير مجرى الإمتثال والخضوع في المد التاريخي البعيد لذلك كان المجتمع المدني إقصاءا متبادلا حتى اليوم ولم يؤد إلى إنشاء علاقة جدلية بينه وبين السلطة ليكون الرابط بين المجتمع المدني والدولة أقرب ما يكون إلى مسافة فراغية⁽³⁾، فدونها نضج للفعل الاجتماعي في صيرورة تحرره واستقلاله في مجتمع مدني قاعدي ومع

(1) عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، ط. 02 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 268-269.

(2) عزمي بشارة، المصدر نفسه، ص. 274.

* البرادغيم: منظومة مفاهيم تنغل على الفكر والممارسة الاجتماعية في المجتمعات العربية الإسلامية.

(3) الطاهر لبيب، "هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي" (ورقة بحث قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية: "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، لبنان، سبتمبر 1992")، ص 356.

نخبة فكرية وسياسية عصرية قد تبدع فتختصر الطريق إلى القوة المدنية فيكون النزوع إلى التخلص من حتمية الاستبداد والطاعة الدولية محفزا " ومناسبا" لمجتمع مدني آخر يكون محصلة لفعل اجتماعي جزائري.

المطلب الثالث: مؤثرات قانونية وسياسة في بنية المجتمع المدني الجزائري.

1. مؤثرات قانونية:

تأسس إشكالية المجتمع المدني في جزء كبير من محتواها ضمن الإشكالية الشمولية لدولة القانون فمنطلقها لا ينحصر في مواجهة الدولة وتقييدها فقط بل يشمل تأكيد المجتمع ذاته وتعزيز مجالته بواسطة أساس قانوني، والإحاطة بتعامل الفكر القانوني مع إشكالية المجتمع المدني في الجزائر نظريا وتطبيقيا تظهر التفاوت بين القانون والواقع لقد أصبحت المبادئ بين النصوص الدستورية والواقع العملي السمة البارزة لوضعية القانون الجزائري المنظم للمجتمع المدني فرغم مصادقة الجزائر على الإتفاقات الدولية للحقوق المدنية والسياسية ورغم من أن الدستور ينص صراحة على تكوين الجمعيات والحق في المشاركة والإجتماع السلمي لأهداف مشروعها إلا أنها جميعا تلحقها بعبارة "وفقا" للقانون" ثم تستصدر تشريعات تقييد هذا الحق بل تصادره بدلا من أن تنظمه وهو تجاوز يوقع المشرع في دائرة مخالفة للإلتزامات الدولية⁽¹⁾؛ هذا بطبيعة الحال لا ينطبق على كل الجمعيات والتكوينات المدنية الجزائرية فتلك التي تهتم بالأنشطة الخيرية والرعاية الاجتماعية لا تتدخل فيها الدولة وهي تنظيمات موجودة وترسخت في المجتمع المدني الجزائري ومشاكلها مع الدولة محدودة، المشكلة الحقيقية هي في المؤسسات التي تتعلق نشاطها بتأهيل الشعب للقيام بدور إيجابي في إتخاذ القرارات على المستوى المحلي -الوطني- الدولي والتي تأتي في إطارها الجمعيات التي تعنى بقضايا حقوق الإنسان وهو نوع التشكيلات المدنية التي تجد صعوبة في إنشائها⁽²⁾؛ ولا تزال حالة الطوارئ سارية المفعول مبررا لاتخاذ التشريعات القمعية والقوانين الإستثنائية التفاعل بين دولة الحقوق والمجتمع المدني ظاهرة جديدة تعتمد على ثقافة سياسية و ثقافة قانونية أو شرعية لم نكتسبها بعد وهي ظاهرة تاريخية.⁽³⁾

(1) عبد الله ساعف، "المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي" (ورقة بحث قدمت للندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: "المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، لبنان، سبتمبر 1992")، ص. 268.

(2) عبد الله ساعف، المصدر نفسه، ص. 269.

(3) محمد أركون. التفاعل بين دولة الحقوق والمجتمع المدني ظاهرة جديدة لم نكتسبها بعد.

2. مؤثرات سياسية:

في الأساس السياسي لتحليل الالفاعلية المدينة الجزائرية تطرح إشكالات عدة إلا أن تركيزي سيكون على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مقارنة بحثية عن تأثير طبيعة النظام السياسي على إمكانية قيام بناء مشروع لمجتمع مدني قوي فكريا وعمليا؛ فرغم هامش الحرية النسبي الذي تتمتع به منظمات المجتمع المدني في سياق الإفتتاح الديمقراطي إلا أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني غير صحية وغير صحيحة إذ تتجه الدولة إلى ضمان استمرار نوع من السيطرة على المجتمع المدني فيما تتجه تنظيمات المجتمع المدني إلى مقاومة توجهات وسياسات الدولة للسيطرة أو الحد منها وهو ما يؤدي إلى خلق توترات تصل أحيانا إلى حد التآزم بين الدولة وبعض التنظيمات المعنية وتمارس الدولة درجات متفاوتة من السيطرة على تنظيمات المجتمع المدني من خلال الكثير من القيود والضوابط القانونية، الإدارية والتنظيمية والمالية والأمنية⁽¹⁾ حتى تظل حركتها داخل الحدود التي ترسمها السلطة؛ ولقد أشرت في ثنايا أقسام الفصل السابق إلى نماذج عديدة من تلك القيود ولعل أبرز أسلوب لضمان فرض نوع من السيطرة على المجتمع المدني هو عنصر "التمويل" وتسهم الدولة في تمويل أنشطة بعض تنظيمات المجتمع المدني الأمر الذي يدعم قدرة السلطة على التأثير في أنشطتها وأدوارها ومنها إفساح المجال لمشاركة بعض قوى وتنظيمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار على بعض المستويات وبشكل محسوب، وإلى جانب هذه الآليات الاستيعابية لبعض تنظيمات المجتمع المدني فالسلطة الحاكمة تقوم أحيانا بتعميق الخلافات والإنقسامات داخل بعض التكوينات بهدف تقليص دورها وتجميع فاعليتها، ولاشك أن اللاتكامل بين السلطة والمجتمع المدني يعكس في جانب مهم مسألة جوهرية تتمثل في مشكلة الدولة التي تعاني في معظم الحالات أزمة حقيقية ومن ملامح تلك الأزمة عدم اكتمال عملية بنائها المؤسسي في الكثير من الحالات وضعف أجهزتها رغم تضخمها وعدم وجود فصل حقيقي بين الدولة ككيان سياسي وقانوني ومؤسسي وبين شخص الحاكم والذي يفترض أن يمارس سلطة الدولة في إطار القيود والضوابط التي يتضمنها الدستور والقوانين ففي أحيان كثيرة تنهأى الدولة في شخص الحاكم بكل ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على التطور السياسي والدستوري والاجتماعي⁽²⁾.

(1) حسنين توفيق إبراهيم، "النظم السياسية العربية" الاتجاهات الحديثة في دراستها"، ط01 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)،

ص. 190.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، المصدر نفسه، ص. 193-194.

المبحث الثاني: آليات إستراتيجية مشروع مدني تشاركي

المطلب الأول: دعم مؤشرات الإطار الثقافي والاجتماعي.

1. دعم البنية الثقافية:

تمثل إحدى المسائل المهمة المرتبطة بعملية بناء المجتمع المدني الجزائري في كيفية إعادة بناء مضامين الثقافة السياسية بالشكل الذي يكرس قيم المشاركة والولاء والانتماء؛ وفي هذا السياق يبرز الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسات الثقافية والإعلامية والتربوية فهذه السياسات تمثل ركائز أساسية للمساهمة في بناء الديمقراطية داخل المجتمع، في الأسرة والمدرسة والنقابة والحزب... وبالتالي إعادة النظر في هذه السياسات بالشكل الذي يدعم عملية بناء مجتمع مدني غير مخترق.

تكرس الثقافة السياسية السائدة التقليد والإستتباع للسلطة من واقع الاندماج العضوي للنخب في الدولة وتحرك الحقل الثقافي خارج مدار حياة الشعب وهمومه واستمرار المؤسسات الثقافية (المدرسة، العائلة، المسجد،...) في إعادة إنتاج ثقافة -بحكم طبيعة نظامها- لا تنزع لأي أساس من التحرر من أسوار السلطة.⁽¹⁾

2. تدعيم البنية الاجتماعية:

ليس المجتمع المدني الذي يمكن أن يسهم في ترسيخ الديمقراطية هو ذلك المجتمع المتمرد على الدولة أو النقيض لها ولكنه بدرجة أساسية المجتمع القادر على التمرد في الوقت الذي تخل السلطة بالعقد الاجتماعي القائم بين المجتمع المدني والسلطة، وهذا التمرد يتطلب بدرجة متساوية مؤسسات لمجتمع مدني قادر على تحريك المجتمع ممثلة بالجمعيات، النقابات، الأحزاب... تملك قدرا من الاستقلالية تجاه السلطة ووعيا اجتماعيا و حقوقيا⁽²⁾ فالحديث العام في معظم الكتابات والدراسات التي تناولت جانب ما من المجتمع المدني الجزائري من الجمعيات، النقابات... كدليل على وجود مجتمع مدني يناقضه الواقع إذ أن مثل هذه المؤسسات موجودة بكثافة -صعبت مهمتي في الفصل السابق- ولكنها لم تملك القوة والفاعلية في مواجهة السلطة في وقت خروجها عن العقد الاجتماعي ذلك إنما إما خاضعة للسلطة نفسها وإما بعيدة عن مستوى وعي المواطن ما

(1) عبد الله ساعف، المصدر نفسه، ص. 263.

(2) عبد الله ساعف، المصدر نفسه، ص. 272.

يطرح موضوع ديمقراطية المجتمع المدني أولاً قبل ديمقراطية السلطة لأن السلطة في الغالب إفراز لهذا المجتمع* إذ فالعقل السياسي لا يكفي أن ينشغل بمآزق الدولة فالعلة ليست فيها وحدها فقط وإنما في المجتمع أيضا فهو مجتمع لا يهيب بديلا "نوعيا ومقبولا" للدولة.

المطلب الثاني: تفعيل المستوى القانوني والإقتصادي.

1. المستوى القانوني:

في سياق الانتقال للديمقراطية وجه الفكر القانوني الجزائري جل اهتمامه لصنع تشريعات عصرية قادرة على الحدّ من طغيان الدولة وإرساء قواعد الديمقراطية وتوفير الحريات والضمانات لكل مواطن بيد أن الإطالة الواقعية في الفصل السابق توضح أن المجتمع المدني هو المغيب الأكبر في مجال حركيته وأداء مهامه الطبيعية، فقد تزامن التحول الديمقراطي الذي حمل في طياته نفحات الحرية مع ظهور قانون في الإتجاه المعاكس ويتعلق الأمر بالمرسوم الرئاسي رقم 92-44 المقر لحالة الطوارئ والمؤرخ في 09/فيفري/1992* لاسيما المادة 07 منه التي نصت على ما يلي: "يأمكن وزير الداخلية والجماعات المحلية، والوالي المختص إقليميا الأمر بواسطة قرار بالغلاق المؤقت لقااعات العروض، أماكن الاجتماع من كل نوع، ومنع كل تظاهرة من شأنها التأثير على النظام والسكينة العمومية" فالمجتمع المدني لا يمكن أن يقوم أو يتطور في الوقت الراهن إلا في إطار منظومة قانونية تركز الشرعية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية مما يقتضي المطالبة بضمانات قانونية لإحترام حقوق الإنسان خاصة وأن هناك اهتماما متزايدا بالموضوع على المستوى الإقليمي والدولي والعمل من أجل الإلغاء التدريجي لحالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية⁽¹⁾. فإعادة النظر في الأطر القانونية والمؤسسية مسألة وثيقة الارتباط بموضوع المجتمع المدني فالإطار القانوني هو الذي ينظم العلاقة بين الدولة والمجتمع ويضبطها ولا يتأتى تنظيم البناء القانوني لحركية فعلية لا كثافية للمجتمع المدني الجزائري إلا بتكريس ثقافة قانونية بتنمية الوعي القانوني وهي إشكالية عميقة تظهر ضعف الثقافة القانونية تاريخيا وهو ما يتطلب صياغة العقل ووجدان المجتمع الجزائري لتوعيته التامة بمواطنيته الكاملة.

* إن بنية المجتمع المدني الجزائري تظهره محصن ضد موجات التحرر ومعارض لتكوين مجالات الحرية داخل تكويناته باستثناء مؤسسات المجتمع المدني إبان الإحتلال إذ قدمت العديد من التضحيات والشهداء.

* يجدد قانون حالة الطوارئ كل سنة عن طريق مرسوم رئاسي إلى غاية رفعه.

(1) حسنين توفيق إبراهيم، "بناء المجتمع المدني: المؤثرات الكمية والكيفية" (ورقة بحث قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، لبنان، سبتمبر 1992")، ص. 709.

2. المستوى الإقتصادي:

تؤكد معظم الأدبيات السياسية والاجتماعية في الوقت الحاضر على محورية مفهوم المقاربة التشاركية كطريق لإشراك الحركة الجموعية في تدبير الشأن المحلي. ويتم تعريفها على أنها إحدى منهجيات العمل المرتبطة بتدبير الشأن المحلي والوطني ضمن حلقة تواصلية تمكن الأفراد والأطراف المعنية تحديد احتياجاتهم وأهدافهم والتزاماتهم وتؤدي إلى قرارات مركزة تأخذ في الاعتبار تطلعات كل الأطراف المعنية، إذ تتميز المقاربة التشاركية بعدة مزايا تساهم في ترقية وتنشيط العمل الجموعي في ميدان التنمية المحلية وذلك بحكم أنها تساهم في تحديد الإحتياجات الحقيقية للسكان وكذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها وتساعد في تفادي التصادم الذي ينجم أحيانا عندما تتعارض مقترحات ومشاريع الجهات الرسمية مع تطلعات السكان على المستوى المحلي، إضافة إلى أنها تمد الخبراء بجدوى وأهمية المشاريع المقترحة ويمكن للعمل الجموعي وفي ظل فشل العمل الحزبي الحالي في الجزائر أن يحقق العديد من الطموحات التنموية والتي في مقدمتها التنمية السياسية وأن يكون قاطرة أساسية لتحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي،⁽¹⁾ إلا أن التبعية المالية لأغلبية الجمعيات إزاء الدولة تسمح لهذه الأخيرة بفرض إستراتيجيتها الإدماجية على عدد كبير من الجمعيات وتحويل العلاقات بها إلى علاقة شراكة سلبية بدل العلاقة الإيجابية في التكفل بالقضايا المطروحة وتلبية حاجيات المنخرطين⁽²⁾، فترقية المجتمع المدني في الجزائر يمر بالضرورة بتقسيم المجال الاجتماعي إلى دائرتين مختلفتين، فضاء السلطة من جهة والمجتمع المدني من جهة أخرى فالحركة الجموعية تعني عالم الحاجات على عكس مبدأ النظام الذي تمثله الدولة ما يستوجب انسحاب الدولة من ميدان التبادلات الإقتصادية وترك المبادرة للخواص.⁽³⁾

المطلب الثالث: آليات التفعيل السياسي.

ترسو صيغة علاقة طردية بين الديمقراطية والمجتمع المدني مؤادها أنه متى ترسخت الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني ومتى انحسرت الديمقراطية تراجع مؤسسات المجتمع المدني فليست المؤسسات المدنية إحدى دلائل الديمقراطية وحسب وإنما هي تشكل الدعائم الأساسية للديمقراطية أيضا فلا ممارسة ديمقراطية بغير

(1) صالح زيان. تفعيل العمل الجموعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر.

www-UWIU.cholef.dz/semanaires/seminaires_2008/dicembre_22.

(2) عبد الناصر، جايي. العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والآفاق.

<http://mirror.umdpu.org/algeria/evenements/le%20parlement%20et%20la%20cite%2020>.

(3) أمين رياض حسين، "الحركة الجموعية في الجزائر وعلاقتها بالسلطة العمومية" (مذكرة نهاية الدراسة في المدرسة الوطنية للإدارة، المدرسة الوطنية للإدارة، 2003)، ص. 23.

مجتمع مدني فاعل ونشط بل إن الديمقراطية تتعزز بوجود مؤسسات المجتمع المدني ففي سياق الدفاع عن مصالح القوى التي تمثلها تصون الديمقراطية وتعمل لترسيخها⁽¹⁾ تأسيساً " للمعطيات السابقة ارتأيت تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

1- إعادة إنتاج علاقة تكاملية بين الدولة والمجتمع المدني:

ترتكز إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على أسس جديدة على مبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات وتقوم على تحقيق العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها وتقليص التبعية للخارج تشكل عنصراً آخر في عملية إصلاح الدولة ودعم دور المجتمع المدني لتصبح العلاقة محكومة بإطار قانوني يحقق نوعاً من التوازن⁽²⁾؛ فلا يمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في إطار دولة ضعيفة هشة أو فاقدة للشرعية فعملية بناء المجتمع المدني الجزائري تتضمن عملية إعادة بناء للدولة وتصبح دولة القانون دولة ملتزمة بمجتمعها متفاعلة معه معبرة عنه وليست دولة غريبة وخارجة عنه⁽³⁾ دون ذلك على هذه الدولة أن تعيش لوحدها ثم رفضها قراءة وتمثل نكسات الماضي وترفض أن تعيد النظر في إحتكار السلطة السياسية بعد أن أعادت النظر مكرهة في ذلك سنة 1989.

فالتأمل لسلوك الدولة الجزائرية يصاب بالإحباط و يراها بعيدة عن قراءة تلك الدروس والتحلي بالشجاعة السياسية لتعديل طبيعتها والتقدم نحو اكتساب شرعية تحتاجها.⁽⁴⁾

2- إشراك المجتمع المدني في السياسة العامة (صياغة-تقييم-تقويم):

تسعى بعض مؤسسات المجتمع المدني إلى التأثير في الحياة السياسية وما تتخذه الحكومة من قرارات وسياسات في الشؤون العامة ويتوقف تأثير كل منظمة على وزنها ودرجة التنسيق فيها وما تعتمد من وسائل مباشرة كالإتصال بالمسؤولين والمرشحين للإنتخابات أو وسائل غير مباشرة بشن الحملات الإعلامية للتأثير على الرأي العام ففي المجال الإجتماعي لا شك أن نجاح سياسات التعليم، الصحة، البيئة، الشباب، ... يتطلب تنسيقاً كبيراً من الوزارات الحكومية المختصة من جانب والمؤسسات والهيئات الأهلية المهتمة بالمجالات نفسها، من جانب آخر ومن أمثلة ذلك التنسيق بين منظمات حقوق الإنسان والنقابات المهنية والجهاز القضائي بشأن

(1) أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر، 2000) ص.

(2) أحمد شكر الصبيحي، المصدر نفسه، ص. 197.

(3) حسنين توفيق إبراهيم، المصدر نفسه، ص. 707.

(4) عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني (بيروت: إفريقيا الشرق للطبع، 1998)، ص. 46.

الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنسيق بين جمعيات الدفاع عن البيئة ووزارة البيئة ... و يتم التنسيق في شكل تبادل معلومات ومشورة وتعاون في أبحاث مشتركة مع محاولة تجنب ازدواج وتكرار الجهود وقد يحدث بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان صدام إيجابي بينها وبين السلطة بشأن تقييم بعض الممارسات كالمطالبة بتحسين وضعية المصابين بالأيدز في الجزائر ومحاولة إدماجهم اجتماعيا. (1)

إن إمكانية تحقيق المصدقية للمقياس الذي يتم الإعتماد عليه في إختبار فعالية منظمات المجتمع المدني لا بد أن تتوفر فيه عدة معايير مهمة أولها المفاهيم الواضحة حول ظاهرة ما ومن ثم التركيز على ما هو جوهري يمثل الحد الأدنى المشترك ثانيها وجود مؤشرات ذات صلاحية يكون لها معنى وإنعكاسات يمكننا أن نعتد عليها، ثالثها موضوعية المؤشرات "وليس رؤى شخصية"، رابعها: القابلية للمقارنة عبر الفترات الزمنية و اختلاف المكان، خامسها: القابلية لاستخدام المؤشرات وتطبيقها وإرتباطها بدلائل محددة⁽²⁾، وقد يكون التقييم بالمشاركة كإقتراب تنموي يدعم حركية الجمعيات الخيرية الجزائرية بذلك يتم التحكم في عملية تقييم تلك الجمعيات وتوجيهها من طرف الناشطين بها فهم أنفسهم الذين يقيّمون مخرجات أنشطتهم وتعدد لنا "أماي القنديل" إيجابيات هذا المقرب التقييمي والذي يعتبر أحد محركي اقتصاد الدول النامية نُشير إلى أن من سماته أنه يتحقق مع عملية التنمية التي تسعى السياسة العامة للدولة أن تكون المشاركة فيها في المطلق فمشروع محور الأمية وتعليم الكبار هو برنامج لتحقيق أهداف تنمية بالتنسيق مع هيئات المجتمع المدني (جمعية اقرأ)؛ وعليه فبؤرة التركيز في التقييم هذا هو الميدان ذاته بما يتضمنه من مجتمع محلي ومستفيدين من النشاط⁽³⁾ وإن كنت قد اقتصرنا على جزئية محددة من آليات تطوير المجتمع المدني في حقل السياسة العامة ذلك لضرورة بحثية ما يؤكد وجود طرق لإشراك مؤسسات المجتمع المدني ليس في حقل السياسة التنموية أو السياسة المالية فقط بل شمولية تلك الشراكة لشتى السياسات القطاعية الجزائرية وإن كانت هناك صعوبات لقياس تأثير منظمات المجتمع المدني الجزائري في السياسة العامة.

(1) أماي القنديل، محررا، تقييم منظمات المجتمع المدني العربي (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2007)، ص. 124-141.

(2) أماي القنديل، محررا، المصدر نفسه، ص. 66.

(3) أماي القنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2004)، ص. 72.

المغفلة

خاتمة

من خلال التنقيب في تاريخ المجتمع المدني الجزائري يتضح للباحث أن هذا الموضوع لا يطرح إشكالية وجود كمفهوم وممارسة من عدمه فالتنظيمات الممثلة للمجتمع المدني متواجدة إبان الاحتلال وبكثافة بعد الاستقلال - بعد دستور 1989- ولكن التحدي المستقبلي هو تفعيل مختلف المؤسسات المدنية لرفع مستوى الأداء السياسي والاجتماعي بتوحيد التوجه التشاركي بمعناه الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ما يجعله قطبا "مدنيا" ذا فاعلية لا مؤسسات صورية هشة لا تعبر عن المطالب الإجتماعية ولا المحتوى النظري والتطبيقي للسياسة العامة تحديدا فأصبحت الدولة بفعل تغييرها لقنوات المشاركة والشفافية والمساءلة لا تستطيع تحويل المطالب الإجتماعية إلى سياسات عامة ناجعة فالمجتمع المدني الجزائري يقتضي تفعيلا "متعددا" للخلايا المنظمة له مع احترام خصوصية المجتمع الجزائري لأن الدراسة أثبتت أن المكونات والرموز التقليدية لا بد من إدماجها لا استبعادها فهي جزء من المسار التواحدي للمفهوم في الفكر التاريخي الجزائري ولا يتأتى تثبيت هذه الصيرورة التاريخية إلا بوجود طابع تعاقدى بين السلطة والمجتمع باعتبار أن المجتمع المدني تعاقد بين مواطنين أحرار والدولة نتاج لهذا التعاقد خاضعة له غايته رفع التدخل في شؤون المجتمع؛ وتحليل المعطيات التاريخية أكد لنا منذ بدء الدراسة أن الخلل القائم بين الكيانين - المجتمع المدني والدولة - والمحكوم في مرحلة الإستعمار بسياسة إحتلالية قهوية لم يرفع اللاتوافق هذا في ظل الدول الوطنية ولا حاجة لإعادة طرح طريقة تعاطي الدولة الجزائرية المستقلة مع المجتمع المدني -فترة الأحادية وحتى يومنا هذا- فالمعطى العلمي لفصول البحث كفيل بذلك فالآلية الإستراتيجية لدعم المجتمع المدني لا يكمن في رفض الدولة المتسلطة ولا المعارضة بين الدولة والمجتمع المدني بل تبديل نمط الإرادة التي تسيروها وجعلها نابعة من المجتمع ذاته وتابعة له فوظيفة المجتمع المدني هي وظيفة تسييرية شاملة للمجتمع كله وفي سياق هذا الطرح ليس بالضرورة أن يكون هناك عدا و تناقض بين الدولة والمجتمع المدني من ناحية أخرى فالمشكلة لا تقتصر في الدولة وحسب ولكن في البنية التركيبية للمجتمع المدني كما لا يمكن قيام مجتمع مدني جزائري، وتوطيد دعائمه وأركانه دون إعطاء قدر من الحرية سواء فيما يتعلق بتطويرة اقتصاديا واجتماعيا، من هذا المنطق فتسمية المجتمع المدني هي مفتاح بناء النظام الديمقراطي.

جل ما تقدمنا به لا يجعلنا ننكر أن الحالة المدنية الجزائرية برؤية تاريخية ممتدة حتى نهاية اثناء الدراسة أثبتت أن المرحلة الإستعمارية ساهمت سلبيا في وضع الحدود بين المجتمع والدولة، في الماضي أقصت المجتمع الذي بدأ حيز حرته عند حدودها أما الإستعمار فقد أضاف إلى العلاقة بين الطرفين كسرا معرفيا فمنذ ذلك

الحين عند ما يعارض المجتمع الدولة نراهم يصفونها بالخيانة والتبعية للإستعمار والإصلاحات الدستورية في ظل الإستعمار منذ بدايتها كان ينظر إليها كزيادة في التعقيد والبيروقراطية بالنسبة للشعب خاصة أنها لم تثبت جدارتها عندما تعارضت مع مصلحة المستعمرين، لا الشعب أخذها بجدية ولا الدولة الإستعمارية تعاملت ضد الدولة فقد كانت تهدف بطبيعة الحال إلى التخلص من السيطرة الإستعمارية وليس إلى ديمقرتها، ومن بهذا التوجه التكتيكي الأدوات للديمقراطية منذ بداية المطالبة بها في المرحلة الإستعمارية لم تتخلص الحركة الديمقراطية وفي سياقها التنظيمات الممثلة لمفهوم المجتمع المدني بعد الإستقلال من آفات هذه المرحلة ويحتاج الموضوع كلاً في الواقع إلى رؤية الفرق بين الديمقراطية كعملية تاريخية على المدى البعيد ونشأة المجتمع المدني تاريخياً لأجل التأسيس للثقافة المدنية فوظيفة المجتمع المدني هي وظيفة تسييرية شاملة للمجتمع كلاً وفي سياق هذا المنطلق ليس بالضرورة أن يكون هناك انفصال بين الدولة والمجتمع المدني فيمكن النظر إلى المجتمع المدني في مفهومه المعاصر ومواصفاته وأهدافه بأنه يعبر عن رسالة إجتماعية من القيم والأفكار والممارسات التطوعية والخيرية وحب البشرية ... الموجهة نحو بناء الأسس التحتية للمسيرة الديمقراطية ويقوم على مبادئ التطوعية والإستقلال الذاتي والمواطنة الفعّالة والمشاركة العاملة على التوفيق بين المصالح الخاصة المتباينة من أجل الصالح العام وقبول الإختلاف والتنوع مما يؤدي إلى بناء وتحسين رأس المال الإجتماعي بإتجاه إعادة هيكلة البيئة الإجتماعية لصالح التعددية والتعامل السلمي فالمجتمع المدني وفق هذا المنظور لا يعني كل أفراد المجتمع من العناصر المدنية، بل ينحصر في العناصر الواعية الفعّالة المنظمة من المواطنين ولا تدخل في منظمات المجتمع المدني تلك التي تقوم العضوية فيها وفق أسس تقليدية عمودية مثل العشيرة-القبيلة-الطائفة-المذهب والمنظمة الدينية، رغم أن هذا لا يعني إهمالها أو محاربتها - إتها جزء من تاريخ المجتمع المدني الجزائري الذي لا يمكن إقصائه - بل الإعتراف بها وتطويرها تدريجياً من منظمات طاردة للقيم والأفكار الحضارية إلى حاضنة لها أو متعايشة ومتكيفة معها.

إنّ ما يربط الحلقة البنائية للمجتمع المدني إستحضار القضايا المحورية التي تطرحها الدراسة بتقييم مردود أو إنعكاسات المجتمع المدني على السياسات العامة وهذه القضية تصبح أكثر صعوبة في المجتمع الجزائري، فمنظومة المجتمع المدني لا تنشط أو تتحرك في فراغ وإنما هي قائمة في سياق ثقافي وإجتماعي وإقتصادي وسياسي معين له سماته التي تؤثر بالقطع في مدى فاعلية قدراته على تحقيق أهدافه بنوعية متميزة وكفاءة عالية وهناك عوامل أخرى كامنّة في فعاليات المجتمع المدني ذاته تؤثر في حدود الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المنظمات في التغيير وذلك بالإضافة إلى القدرات البشرية والمادية لهذه المنظمات؛ إنّ توقفنا عند متّطلبات المجتمع

المدني الفاعل على المستوى المحلي وعلى مستوى أجندة السياسة العامة للدولة الجزائرية بإعتمادنا على الفكر التاريخي والواقع هو دراسة لإستشراق مستقبل الحركة الفعلية للتنظيمات المدنية الجزائرية وللباحث أن يدرك مضامين التأثير المدني الجزائري وخبائبا غيابه أو تواجده في حقبة زمنية لتاريخ المجتمع المدني الجزائري ومفهومه في الفكر النظري والواقعي.

قائمة المصادر والمراجع

أ - الكتب:

1. باللغة العربية:

- 1- أوصديق محمد الصالح، الجزائر بلد التحدي والصمود، الجزائر، وحدة الرغبة، 1999.
- 2- احميده عميراي، تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
- 3- احميدة عميراي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
- 4- احميده عميراي، رسالة الطريقة القادرية في الجزائر، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
- 5- إبراهيم دسوقي ناهد، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2001.
- 6- الرياشي سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط.1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- 7- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط.1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997.
- 8- بوشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990.
- 9- بشارة عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية مع الإشارة للمجتمع المدني العربي، ط.2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- 10- بواشري بنت ميرة آمنة، أهمية العامل الفكري في تشكيل الهوية واسترجاع الحرية - الجزائر نموذجاً، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2008.
- 11- بن يوب رشيد، دليل الجزائر السياسي، ط.1، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992.
- 12- القنديل أماني محرراً، تقييم منظمات المجتمع المدني العربي، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2007.
- 13- القنديل أماني، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2004.
- 14- بلقرز عبد الإله، في الديمقراطية والمجتمع المدني، بيروت، إفريقيا الشرق، 2001.
- 15- زكريا مفدي، تاريخ الصحافة العربية في الجزائر، الجزائر، مؤسسة مفدي زكريا، 2003.
- 16- زوزو عبد الحميد، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين "1914-1939"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

- 17-** العلويّ محمد الطيب، المقاومة الجزائرية "1830-1954"، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994.
- 18-** الزبيري محمد العربي، مترجما. المرأة، الجزائر، منشورات ANEP، 2005.
- 19-** الزبيري محمد العربي، المثقفون الجزائريون والثورة، الجزائر، وحدة الطباعة برويبة، 1995.
- 20-** حسين محمد، الاستعمار الفرنسي، ط.4، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
- 21-** حمدي أحمد، الخطاب الإسلامي العربي- آفاق وتحديات-، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
- 22-** حمدي أحمد، دراسات في الصحافة الجزائرية، الجزائر، دار هومة، 2000.
- 23-** حمدي أحمد، الثورة الجزائرية والإعلام "دراسة في الإعلام الثورة"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
- 24-** عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، الجزائر، مديرية النشر للجامعة قالمة، 2006.
- 25-** فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005.
- 26-** فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.
- 27-** قناش محمد ومحفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري "1937-1939"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.
- 28-** رخيطة عمار، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني "1962-1980"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
- 29-** رزاق عبد العالي، الأحزاب السياسية في الجزائر، ج.1، الجزائر، 1990.
- 30-** قبيرة إسماعيل (وآخرون)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط.1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- 31-** فنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994.
- 32-** سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج.5، ط.1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998.
- 33-** سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج.4، ط.1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998.
- 34-** سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج.3، ط.1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998.
- 35-** شكري الصبيحي أحمد، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط.1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

- 36-** شريط الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
- 37-** تواتي نور الدين، الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر، ط.1، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.
- 38-** سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، دار القباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
- 39-** توفيق إبراهيم حسين، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط.1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- 40-** غليون برهان وآخرون، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 41-** العربي ولد خليفة محمد، الجزائر، والعالم ملامح قرن وأصداء ألفية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2001.
- 42-** سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج.6، ط.1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998.
- 43-** العسيلي بسّام، عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، ط.2، بيروت، دار النفايس، 1983.
- 44-** محمد لحسن أزغيدى، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، الجزائر، وحدة الرغاية، 1989.
- 45-** بشير المغيّري محمد زاهي، قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومداخل نظرية، ط.1، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1994.
- 46-** خليفة الفهداوي فهمي، السياسة العامة منظور كلي في البيئة والتحليل، عمان، دار المسيرة والتوزيع، 2001.
- 47-** شرابي هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ط.1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- 48-** مصطفى عليان ربحي، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، ط.1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.
- 49-** السويدي محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
- 50-** صقر نبيل، جرائم الصحافة في التشريع الجزائري، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
- 51-** عبد الله الشيخ عصمت، النظام القانوني لحرية إصدار الصحف، القاهرة، دار النهضة العربية، 1999.

2. باللغة الأجنبية:

- 1- Djeraba Mohamed. La proclamation du premier Novembre 1954. Alger : Les éditions practicom.1999.
- 2- Boussoumah Mohamed. La parent Hese du pouvoirs public constitutionnelles de 1992 à 1998. Alger : Office des publications universitaires. 2005.
- 3- Rebah M'hamed. La presse Algérienne journal d'un défi. Alger : chihab Editions.2002.
- 4- Meynier gilbert. Histoire intérieure Du FLN 1954-1962. Alger : chihab Eitions.2003.
- 5- Chenntou Toyeb. L'Algérie politique 1830.1954. Alger : l'office de publications universitaires.2003.

ب - مقالات:

- 1- شماسة خير الدين، تجديد الاستعمار بين الحقيقة والوهم، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، 2008.
- 2- إبراهيم الدسوقي أيمن، المجتمع المدني الجزائري، مجلة المستقبل العربي، عدد 359، السنة 2000.
- 3- زياني صالح، تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجموعية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 17، السنة 2007.
- 4- مريوش احمد، دور جمعية العلماء الجزائريين في الحركة الوطنية ما بين 1931-1952، مجلة الرؤية، عدد 02، السنة 1996.
- 5- حمدي أحمد، "بوادر الإعلام الثوري في الجزائر"، المجلة الجزائرية للإتصال، عدد 05، السنة 1991.

ج - المذكرات: (الرسائل الجامعية):

- 1- حنيش فيروز، إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989، (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007-2008).
- 2- توازي خالد، الظاهرة الحزبية في الجزائر التاريخ، المكانة، الممارسة، المستقبل، (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، جويلية 2005).
- 3- عبد الكريم هشام، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر، 1989-1999، (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006).

4- رياض حسين أمين، الحركة الجمعوية في الجزائر وعلاقتها بالسلطات العمومية، (مذكرة نهاية الدراسة في المدرسة العليا للإدارة، المدرسة الوطنية للإدارة، 2003).

د - التقارير والمداخلات:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مقررات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، القرارات الصادرة عن الندوة الثانية عشر للجنة المركزية، الجزائر، قطاع الإعلام للنشر والتوزيع، 16 جانفي 1984.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين المسيرة الخالدة، جامعة باتنة، من إعداد منشورات جامعة باتنة بمناسبة الذكرى الثانية والخمسون ليوم الطالب.

3- الكتر علي، من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية، ورقة إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول: "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، ط.1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

4- ياسين السيد، الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدني، ورقة إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، ط.1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

5- الهرماسي عبد القادر، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية من القرن التاسع عشر إلى اليوم - دراسة مقارنة -، ورقة إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، ط.1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

6- الفيلاي مصطفى، الديمقراطية وتجربة الحزب الواحد في الوطن العربي اعتبارات نظرية، ورقة بحث قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول: "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، ط.3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

7- حمادي سعدون، القومية العربية والتحديات المعاصرة، ورقة بحث قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول: "تطور الفكر القومي العربي"، ط.1، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

8- غليون برهان، بناء المجتمع المدني العربي دور العوامل الداخلية والخارجية، ورقة بحث قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، حول: "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، ط.1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

- 9-** عبد الفتاح سيف الدين، المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة، مراجعة منهجية، ورقة بحث قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، حول: "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط.1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- 10-** توفيق إبراهيم حسين، بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية، ورقة بحث قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، حول: "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط.1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- 11-** لبيب إبراهيم حسين، هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني، ورقة بحث قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، حول: "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط.1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- 12-** ساعف عبد الله، المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي، ورقة بحث قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، حول: "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط.1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

هـ - الجرائد:

- 1-** منصر زهية، كتاب جديد لمؤلفه عبد المنعم القاسمي الحسيني "زاوية الهامل مسيرة قرن من العطاء الروحي"، جريدة الشروق اليومي عدد 2516، جانفي 2009.
- 2-** عجاج بلقاسم، "الزوايا تشرع في حملة التعبئة لمساندة الرئيس بوتفليقة"، جريدة الشروق اليومي، عدد 2573، جانفي 2009.
- 3-** م فريد، "التلفزيون الجزائري يعكس صورة بلد متخلف ومتأخر لا تليق بمكانة الجزائر، جريدة الخبر اليومي، عدد 5295، أفريل 2009.

و - الوثائق الرسمية:

- 1-** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 90-31 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد 53، الصادرة بتاريخ 04 ديسمبر 1990.
- 2-** القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني، المؤتمر الثامن المنعقد ايام 30-31 جانفي و 01 فيفري 2005.
- 3-** النصوص الأساسية للجمعية الوطنية في إتصال، القانون الأساسي والنظام الداخلي، 1995، الباب الأول، الفصل الأول، المواد 3.
- 4-** القانون الأساسي للإتحاد الوطني للنساء الجزائريات، المؤتمر السادس، الجزائر، 2003/07/25.

5- النصوص الأساسية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، القانون الأساسي والنظام الداخلي، الجزائر، سبتمبر 2008.

6- النصوص الأساسية لأكاديمية المجتمع المدني، المؤسسة الجزائرية لرجال الأعمال والاستثمار الاجتماعي/ المرصد الجزائري للمرأة.

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، المؤتمر الوطني الأول، الدورة الأولى للمجلس الوطني، 27/ديسمبر/2008.

ي - مقالات على شبكة الإنترنت:

1- Saliha Boudeffa. Quelle problématique pour le féminisme algérien.
<http://www.mediterraneas.org/article.php?id=566>.

2- بدون اسم، أربعة منظمات فاعلة تعلن ميلاد إئتلاف الحركة الطلابية
<http://www.sawt.alahrar.net/online/modules.php?name=article&sid=6233>

3- بن محمد نعيم، الحركة النقابية في الجزائر، واقع وآفاق
<http://foruntirsomande.net/arabic/social.actiobs.im-arab-contries/social-monents.Algeria.htm>.

4- جابي عبد الناصر، الحركات الاجتماعية في الجزائر، أزمة الدولة الوطنية وشروع في المجتمع.
<http://www.arabtimes.com/portal/aridedisplay.CFM?action=&preview:no&article>.

5- بدون اسم، الإتحاد العام للفلاحين الجزائريين.
<http://www.google.dz/searche?h:Fr&ALZ:122GGLjer&q>

6- بدون اسم، اتحاد الفلاحين الجزائريين يطالب بتمليك الأراضي.
<http://moheet.com/meuspriont.OSPX?ind:294610>.

7- <http://ar.wikipedia.org/wiki/%08/A7%>.

8- جابي عبد الناصر، الحركات الاجتماعية الجزائرية بين أزمة الدولة وشروع المجتمع.
<http://www.oragegypt.org/admin/4pload/docs/Abazer.doc>.

9- مسيخ نوال 27% من الجامعيات تعانين التحرش الجنسي على يد الأساتذة.
<http://womengateway.com/arwg/reporters/Algeirs/Algeria254235.htm>.

10- من لوائح الإتحاد العام الطلابي الحر لائحة السياسة العامة.
<http://www.ugelmed.com/Flash/>

11- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قوانين تأسيس الجمعيات في الدول العربية
<http://www.arabhumanrights.org/countries/country.aspx?cid:1≠sub1>.

12- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، حقوق الإنسان في الجزائر.
<http://www.pagar.org/arabic/countries/Theme.aspx?t:1088.cid:1>.

- 13- أركون محمد، التفاعل بين دولة الحقوق والمجتمع المدني ظاهرة جديدة لم نكتسبها بعد. <http://www.aswaat.com/details.asp?section:28&article:249014&issueneo:9385>
- 14- زياني صالح، تفعيل العمل الجماعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية. www.UWIU.cholf.dz/semanaires/seminaires.2008/dicembre22.
- 15- جابي عبد الناصر، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر، الواقع والآفاق. <http://mirror.Undp.org/algerie/evements/le%20parlement%20et%20la%2050ciete%20civile1106/Etude%20Relations>.
- 16- ولد أحمد سالم سيدي أحمد، الحياة السياسية في الجزائر، قراءة أولية. <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB97FC17-8363-41E4-A081-3F13B3F323F9.htm>.
- 17- عابد الجابري، المجتمع المدني والواقع العربي الراهن. <http://hem.bredband.net/b155908/n510.htm>.
- 18- جابي عبد الناصر، الحزب السياسي الجزائري في... أزمة. <http://www.3aswat.com/fr/node/560>
- 19- جابي عبد الناصر، الشباب والانتخابات الرئاسية في الجزائر <http://www.3aswat.com/ar/node/1044>
- 20- مالك دليّة، واقع حرية التعبير في نظر مسؤولي بعض الجرائد. <http://www.el.massa.com/ar/comtent/vieu/20728/41>.
- 21- لعقاب فاتح، الإعلام الجماهيري القوي ضمان لحرية التعبير. <http://www.elmooustakbelonline.com/content/view/2500/137>.
- 22- بوصوفة سليمان، يسأونك عن حرية الإعلام في الجزائر؟ <http://www.aljazeeratalk.net/forum/archive/index.phpo/T.171475.html>
- 23- بدون اسم، العنف ضد المرأة في الجزائر يحول دون المساواة ونيل الحقوق المدنية. <http://www.annabaa.org/mbanews/67/480.htm>.
- 24- حبسوس عبد العزيز، دور منظمات المجتمع المدني في هوض المرأة في البلدان العربية. <http://www.arab-hdr.org/publications/other/papers/2005/guessous.pdf>.
- 25- بدون اسم، من اجل تحقيق مجتمع مدني حقيقي في الجزائر. <http://forumascamaktoobllogcom/>
- 26- Histoire d'Algérie 1830-1962. بدون اسم <http://www.1novembre54.com/tarikhdjazair.php?cat:Evenementsar&id:p98>.
- 27- بن محمد نعيم، الحركة النقابية في الجزائر واقع وآفاق. <http://www.hggar.org/index.php?option:com-content&task:view&id:796&Itemid>.

- 28- عنصر العياشي، التعددية السياسية في الجزائر الواقع والآفاق.
<http://faculty.qu.edu.qa/lmaser/files/political%20pluralison%20in%20Algeria%20.pdf>.
- 29- بدون اسم، الدعوة الإسلامية في الجزائر.
<http://forums.ikwan.net/E/showthreadphp?t:3096>.
- 30- بدون اسم، أكاديمية المجتمع المدني تتضامن مع غزة.
www.elmassa.com/ar/content/view/...../41/.
- 31- عسكري هبة، تحت وطأة الفقر حملات التنصير تنشط بالجزائر.
<http://www.moheet.com/show-files.aspx?fid:91906>.
- 32- غلاب جمال، حوار مع الأمين العام لأكاديمية المجتمع المدني الجزائري.
<http://www.diwanalarab.com/spip.php?article12070>.
- 33- جابي عبد الناصر، الحركات الإجتماعية في الجزائر أزمة الدولة الوطنية وشروط المجتمع.
<http://www.arecgy.org/admin/upload/Docs/Aloazer.doc>
- 34- بن السائح أحمد، الذكرى العشرون لتأسيس المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء.
<http://www.sawt-alahrar.net/online/moalules.php?name:news&file:article&sid:6649>.
- 35- بدون اسم، لحظة تاريخية عن المنظمة الوطنية للمجاهدين.
<http://www.onm.org.dz/index.php?option:com-content&task:view&id:45&Itemid:91>.
- 36- حواس محمد العربي، العالم العربي والمجتمع المدني.
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid:49841>.
- 37- من ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الإتحاد العام الطلابي الحر.
<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%>.
- 38- من ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الإتحاد العام للعمال الجزائريين.
<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%>
- 39- جوزي كمال، الجزائر خارج مجال التغطية: النظام السياسي خسر المعركة الإعلامية ولا يقدر حجم الهزيمة.
<http://elkhbar.Hebdo.Com/Site/articles:action-Show-89.Htm>.
- 40- الأمم المتحدة/الجمعية العامة، محاسن حقوق الإنسان، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة.
www.universalhumanrightsindex.org/documents/848/1258/000ar/000text.doc.
- 41- **Assovation Algérienne d'alphabétisation IQRa : présentation et historique de l'association** <http://www.iqRaa.asso.dz/>
- 42- الساخن علي، التنظيمات الطلابية وجهها لوجه في منتدى جريدة الشروق.
www.ugea-dz.net

المختصر

.....:مقدمة

.....:أهمية الموضوع

.....:أسباب إختيار الموضوع

.....:الإشكالية

.....:الفرضيات

.....:صعوبات الدراسة

.....:هيكلية الدراسة

الفصل الأول: خلفيات ميلاد المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الإستعمارية وبعد جزائر الإستقلال

.....:المبحث الأول: الإطار الفكري والتاريخي لظروف تشكل المجتمع المدني الجزائري في فترة الاحتلال

.....:المطلب الأول: مشروع فرنسة الجزائر بسياسة إدماجية

.....:المطلب الثاني: سياسة التنصير ومواجهة التراث الديني

.....:المطلب الثالث: تراجع الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للجزائريين

.....:المبحث الثاني: متغيرات التحول الديمقراطي كمدخل تحليلي لميلاد المجتمع المدني في جزائر الإستقلال

.....:المطلب الأول: الأسباب الداخلية لتحليل عملية الانفتاح السياسي وميلاد الممارسة المدنية الجزائرية

.....:المطلب الثاني: متغيرات البيئة الخارجية للإنعطاف نحو التوجه الديمقراطي

.....:المطلب الثالث: الفكر القانوني لتبلور محور الممارسة الإجتماعية

الفصل الثاني: التنظيمات التقليدية للمجتمع المدني الجزائري بين المحافظة على التراث الإسلامي والصمود أمام السياسة التعطيلية لمهامها

.....:المبحث الأول: الإطار النظري للمساجد والزوايا ودورها في استمرارية التعليم والجهاد

.....:المطلب الأول: مصير المساجد وعلاقته بتخلف نظام التعليم

.....:المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للزوايا ومؤشرات تأثيرها في المجتمع الجزائري

.....:المطلب الثالث:فاعلية الزوايا في استمرارية التعليم - نموذج الزوايا التعليمية كفاعل تاريخي -

.....:المبحث الثاني: التأصيل التاريخي للطرق الصوفية والأوقاف وتوتر العلاقة مع السلطات الفرنسية

.....:المطلب الأول: في مفهوم الطرق الصوفية وتفاعلها مع السياسة التفكيكية لوحدتها

.....:المطلب الثاني: نماذج لأنماط الطرق الصوفية وموقعها من الاتجاهات الإحتلالية للسيطرة عليها

.....:المطلب الثالث:التأسيس النظري للأوقاف ونتائج إدماج الأوقاف الإسلامية

الفصل الثالث: في القراءة التاريخية للتنظيمات الحديثة للمجتمع المدني الجزائري

- إبان الاحتلال -

المبحث الأول: التيارات السياسية الجزائرية وتأثيرها على السياسة الاستعمارية

المطلب الأول: التأصيل التاريخي لبرامج الأحزاب الوطنية

المطلب الثاني: تطور اتجاهات المنظومة الحزبية (أثناء الحرب العالمية الثانية إلى الثورة)

المطلب الثالث: الإطار العام لبروز تنظيم سياسي بتوجه ثوري (حزب جبهة التحرير

الوطني)

المبحث الثاني: البناء التاريخي لنشاط الإعلام وجمعيات المجتمع المدني إبان الاحتلال

المطلب الأول: القراءة التاريخية والنضالية لظهور الصحافة الجزائرية

المطلب الثاني: بوادر الرسالة الإعلامية الثورية

المطلب الثالث: الهيكل العام للنظام الجمعي الجزائري إبان الاحتلال

الفصل الرابع: المجتمع المدني في التجربة الأحادية وفرضية استمرار السياسة القمعية

المبحث الأول: الدولة الوطنية بين اختراق و مواجهة المجتمع المدني

المطلب الأول: تفكك الأحزاب والتصدي للمعارضة السياسية

المطلب الثاني: الهيكل العام للنظام الجمعي وإقصاء معالم المجتمع المدني الموروث

المطلب الثالث: المنظومة الإعلامية بين الإطار القانوني الموروث ومشروع الدولة الوطنية

المبحث الثاني: أبعاد العلاقة الجدلية بين تأثير الاستعمار في النمو المشوه للدولة وتوقف نمو المجتمع المدني.

.....

المطلب الأول: ارتباط هشاشة الدولة بحصيلة الإستعمار الفرنسي

المطلب الثاني: الأيديولوجيا الثورية وبداية إختلال العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة

المطلب الثالث: في علاقة المجتمع المدني بالسلطة وتفكك الترابط بين الكيانين

الفصل الخامس: المجتمع المدني الجزائري في سياق التحول الديمقراطي بين فضاءات الممارسة

المدنية والتعاطي الإنفصامي مع الديمقراطية

المبحث الأول: الإطار القانوني لتشكل المجتمع المدني الجزائري.

المطلب الأول: التعددية الحزبية في الفكر القانوني الجزائري.

المطلب الثاني: المركز القانوني للحركة الجمعوية في المجتمع المدني الجزائري.

المطلب الثالث: البناء القانوني لظهور التعددية الإعلامية.

المبحث الثاني: البناء الممارسي للمجتمع المدني الجزائري وامتداد أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

المطلب الأول: الممارسة الحزبية والإعلامية في ظل التعددية السياسية.

المطلب الثاني: التجربة الجموعية من منظور الواقع والإطار العام لأكاديمية المجتمع المدني الجزائري.

المطلب الثالث: استمرار أزمة العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني بعد إقرار التعددية السياسية وحتى الوقت الراهن

الفصل السادس: متغيرات هشاشة المجتمع المدني وآليات بنائه بطابع تشاركي

المبحث الأول: معوقات بناء مجتمع مدني بتوجه تشاركي

المطلب الأول: مشطبات ثقافية للفاعلية المدنية الجزائرية.

المطلب الثاني: إشكالات إجتماعية لضعف التأثير المدني الجزائري.

المطلب الثالث: مؤثرات قانونية وسياسة في بنية المجتمع المدني الجزائري.

المبحث الثاني: آليات إستراتيجية لمشروع مدني تشاركي.

المطلب الأول: دعم مؤشرات الإطار الثقافي والاجتماعي.

المطلب الثاني: تفعيل المستوى القانوني والإقتصادي.

المطلب الثالث: آليات التفعيل السياسي.

خاتمة.....

قائمة المراجع.....

فهرس